ذكرياتي عن الثورة

سليمان حافظ



فريق متميزون E-BOOK

دار الشروق

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

ذكرياتي عن الثورة

سليمان حافظ

تقديم ودراسة ومراجعة وتعليق

د. لطيفة محمد سالم

عن الكتاب..

هذه مذكرات «سليمان حافظ» (1968- 1896) وهو واحد من رجال اللحظات الحساسة في التاريخ المصري الحديث، فقد كان المرشَّح لخلافة علي باشا ماهر على رئاسة الوزراء في ثاني حكومات الثورة، وعندما رفض المنصب عين وزيرًا للداخلية ونائبًا لرئيس الوزراء، وهو المنصب الذي تولاه بعده جمال عبد الناصر، فأصبح سليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب. لكنه كان من الأساس محاميًا ومستشارًا بمجلس الدولة وأحدَ الذين أوقفوا هذه المؤسسة القانونية العريقة على قدميها. وكان من بين أربعة مدنيين انضموا إلى مجلس قيادة الثورة في بداية عهدها، كما كان ضمن اللجنة الثلاثية التي كتبت وثيقة تنازل «الملك فاروق» عن عرش مصر، وهو حامل هذه الوثيقة إلى الملك بتعليمات «علي باشا ماهر» رئيس الوزراء في تلك اللحظة. وفي أواخر نوفمبر عام 1956، عندما أذاع «عبد الناصر» خبر العدوان الثلاثي، توجه سليمان حافظ إليه ليكون أول مَن طالَبه بالعودة إلى موقعه العسكري للجهاد ضد المحتل.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



تقديم..

منذ أن أُنشئ مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق على يد المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق وهو يسعى لإضافة الجديد الذي يثمر في الحقل التاريخي، وبالتالي تعددت الفروع التي مضى الباحثون يدلون بدلوهم فيها.. وكان لنشر المذكرات الخاصة بأولئك الذين أدوا أدوارا حفظها لهم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وخصوصا في فترات التحول، الموقع على خريطة المركز الذي وقع اختياره على ما كتبه سليمان حافظ ـ وكيل مجلس الدولة ثم المستشار القانوني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء ـ تحت عنوان «ذكرياتي عن الثورة»، والتي تحمل صفحاتها تجربته التي خاضها مع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢، ورغم قصر عمرها في سجل التاريخ، فإنها تفيض بالأحداث، وتُعد مصدرًا من أهم المصادر التاريخية لتلك الفترة نظرا للدور الذي قام به صاحبها في تثبيت دعائم الثورة.

وبناءً على المنهج الذي تتبعه اللجنة العلمية للمركز، فإنها في حالات كثيرة تُفضل أن يسبق العمل الذي نقوم بنشره دراسة تحليلية له، وبالذات إذا كان هذا العمل يُعبر عن وجهة نظر كاتبه التي تميل في معظم الأحيان إلى التحيز لنفسها.. ويتبين ذلك بشكل ملحوظ في كثير من المذكرات التي يدوّنها أصحابها، حيث يبررون ما أقدموا عليه من خطوات لم تحسب لهم وإنما عليهم. وفي الوقت نفسه هناك البعض الذي لا يسبح مع هذا التيار، وإنما يتحرى الدقة ولا يتوارى عن أن يعترف بما يمكن أن يُسيء إليه، لكنه اختار أن يكون أمينًا. أيضا توجد ظاهرة أخرى، وهي ـ إذا جاز التعبير ـ هوجة المذكرات التي كتبتها شخصيات لا وزن لها ونسبت لنفسها الأعمال الخارقة، وأوضحت كيف أنها كانت العالمة ببواطن الأمور نتيجة لمعرفتها بمكامن الأسرار. ومن هنا اختلطت الأمور على الناس ما بين الغث والسمين، وأصبح لزاما على المؤرخين أن يواجهوا هذا التردي، وهو ما فطنت له اللجنة العلمية عند نشر أعمالها، من حيث الاختيار المتأني الذي يخضع لمعايير موضوعية أولا ثم الدراسة الحيادية المتأنية التي تسبق العمل.

وقد طُبق ذلك المنهج على تلك الذكريات التي استحضرها سليمان حافظ في كتابه الذي هو بين يدي القارئ الآن، ونأمل أن يُحقق الهدف المنشود.

والله ولي التوفيق

مدينة نصر مركز الدراسات التاريخية

٥ مـــايو ٢٠٠٨

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مع سليمان حافظ وذكرياته

في البداية وقبل تناول ذكريات سليمان حافظ، آثرنا أن نتوقف بعض الوقت أمام شخصية الكاتب، لما في ذلك من أهمية أثرت في تكوينه وسلوكه ومبادئه وانتمائه والظروف المحيطة به وانخراطه في الأحداث وعلاقته بالسلطة وما قدمه لها من خدمات ثم انقلابها عليه وما لقيه على يديها. ومن ثم أضحى لابد من تتبع خطواته بإيجاز لرصد العلامات المهمة التي وضعها على طريق الثورة. ونظرًا لأن هذه الشخصية كثرت حولها الأقوال، فإننا التزمنا بالمنهج الأكاديمي للبحث التاريخي الذي يعتمد على التفسيرات والتحليلات من منطق الحياد.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

في رحاب مدينة الإسكندرية، وعلى أرض حي كوم الشقافة الشعبي، ولد سليمان حافظ عام ١٨٩٦، وهو ابن لتاجر، وفي أغلب الأحيان يمتلك التجار الثقافة بحكم معاملاتهم مع الناس، أي من خلال علاقاتهم الاجتماعية، ومن ثم فقد نشأ الابن في بيئة هيأت له أن يكون تكوينه ممتزجا بذلك المناخ، فبدأ طريقه العلمي حتى حصل على البكالوريا. وفي ذلك الوقت كانت دراسة الحقوق تحتل مكانتها، فمن المعروف أنها الوعاء الحاضن للعاملين بالسياسة والقضاء، نظرًا لنوعية دراستها المرتبطة بالقانون، فضلا عن أنها تؤهل أصحابها لتولي المناصب الإدارية العليا بالدولة، وبالتالي تطلع إليها الشباب آنئذ في وقت كانت مصر ترزح تحت الاحتلال البريطاني، وفي حاجة لرجال يدافعون عن قضيتها. من هذا المنطلق التحق سليمان حافظ بالحقوق، وبينما هو مشغول في دراسته توفي والده، فورث عنه تحمل مسئولية الأسرة، فعمل موظفا في مصلحة الجمارك، واستطاع أن يواجه ظروف الحياة القاسية، وشكل إصراره وقوة إرادته وقدرته الذهنية عاملا مهما في مواصلة تعليمه وحصوله على ليسانس الحقوق من الجامعة المصرية عام ١٩٢٠.

وبدأ عمله القانوني بالمحاماة بالإسكندرية، ونال شهرة واسعة فيها، تلك المهنة التي هواها، وتمنى أن يهب حياته لها. وتدرج في السلك القضائي حتى أصبح مستشارا بمحكمة النقض، ثم وكيلا لوزارة العدل.

أما عن الماضي الوطني لسليمان حافظ، ففي مرحلة شبابه آمن بمبادئ الحزب الوطني، وشارك بحماس في الحركة الوطنية ضد الاحتلال وقت جذوتها، ووقع تحت الاتهام في قضية اغتيال السير لي ستاك عام ١٩٢٥، ولكن أنقذه القدر، ولم يصدر عليه حكم الإعدام كغيره. وقد دفعته هويته السياسية منذ وقت مبكر إلى أن يكون معارضًا عنيفًا لحزب الوفد، إذ جمع العداء بينهما.

ويُعد عام ١٩٤٩ من العلامات الفارقة في حياة سليمان حافظ، حيث انتقل إلى مجلس الدولة، وهو مجلس جديد على النظام القضائي المصري الحديث، تأسس عام ١٩٤٦ وشمل محكمة القضاء الإداري، وقسمي التشريع والرأي، والجمعية العمومية، وتولى رئاسته الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي ينتمي للهيئة السعدية، وقد نجح في أن يجعل له الشخصية المتميزة. وعندما التحق سليمان حافظ بالمجلس ـ وكان زميل دراسة للسنهوري ـ تولى وكالة المجلس، وأمسك بزمام قسمي التشريع والرأي، وتوثقت علاقة الود بين الطرفين. وفي فترة وجودهما بالمجلس، لم تتمكن السلطة التنفيذية قبل ثورة يوليو من السيطرة عليه، إذ واصل أحكامه المضادة لرغبتها، وخاصة فيما يتعلق بالصحافة، تلك التي أقلقت وأرقت الملك فاروق، فكان المجلس صلبًا في مواقفه، عنيفا في ردود أفعاله. وفشلت محاولات السلطة في اختراقه، مما أدى إلى الترتيب للإطاحة به، ولكن لم يتحقق لها ما خططت له، إذ قامت الثورة، وكان للثنائي القانوني السنهوري وسليمان حافظ دورهما معها.

وتعتبر الفترة من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ التي عرفت وقتئــذ بحركة الضباط المباركة ـ وحتى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ من أحرج الفترات الصاخبة في حياة مصر، نظرا للظروف الصعبة التي واجهتها؛ فالقائمون على الحركة مجموعة من الضباط الشبان، اختاروا اللواء محمد نجيب ليكون قائدهم لأسباب عديدة، ونجحوا في السيطرة على البلاد، وكانوا على يقين من أن خبرتهم تحتاج إلى دعائم يرتكزون عليها، وعلى وجه الخصوص فإنه لم يدر بخلدهم كيف سيواجهون تلاطم الأمواج العاتية، وإلى أي مدى سوف تبحر بهم في هذا البحر اللجي الذي لم يدركوا أعماقه.

وبناء على ذلك، كانت أولى خطواتهم اللجوء إلى علي ماهر، وهو السياسي المخضرم، صاحب الخبرة، ورجل العصور، ومدير الأزمات، ليقف بجوارهم، ويهيئ لهم استكمال طريقهم، ومن ثم فرضوه على الملك ليكون رئيسا لمجلس الوزراء، وتقبل علي ماهر ذلك بقبول حسن وشكل وزارته في ٢٤ يوليو. ومن هنا ظهر سليمان حافظ على مسرح الأحداث بصفته المستشار القانوني الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، والرجل المحنك، فوجد فيه علي ماهر الأداة التي تمكنه من تكييف الأوضاع القانونية، وإسباغ الشرعية على التصرفات المنتظرة. وبطبيعة الحالة أن يتواجد السنهوري في تلك الظروف، ليشكل الاثنان معا خطا موحدا في برمجة المهمة الجديدة، ومواجهة الطوارئ القانونية التي تعتمد ليس فقط على النفوذ من الثغرات، ولكن أيضا خلقها. ومما يذكر أن هذا الطريق لم يتفق مع وحيد رأفت المستشار القانوني بقسم الرأي بمجلس الدولة مما أدى لاستقالته من منصبه.

وكان علي ماهر هو المايسترو، لأن التصدي للظروف الجديدة واستغلالها لصالحه بشكل قانوني يمثل المدخل والسند في الاستمرار لتحقيق طموحاته وترجمة تطلعاته، حيث تاريخ حياته السياسية ينم عن شغفه بالسلطة وأساليبه التي يتبعها في هذا السبيل. وعلى جانب آخر، هناك الضباط رجال الحركة الذين رحبوا تماما بوجود مُشرعين يقع على عاتقهم صياغة القوانين التي تدعم موقفهم وتدفعهم للحصول على المزيد بما يتفق مع هواهم.

مثَّلت باكورة العمل القانوني في هذا العهد الجديد وثيقة تنازل الملك عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد، وقام بإعدادها سليمان حافظ مع السنهوري. كان على الأول أن يقدمها لفاروق ليوقع عليها، ونجح في تلك المهمة الصعبة ـ مس هذا الموقف مشاعره المتأججة تجاه الانتقام ليس فقط من شخص الملك، وإنما كذلك من النظام برمته ـ لتتواصل مجهوداته بالمساهمة في سلسلة من القوانين كان لها أعمق وأسوأ الأثر في مجريات الوقائع حينئذ، إذ اعتمدت على المخارج التي أقصت المبادئ الدستورية جانبا، لدرجة أنه قد وصل الأمر إلى إصدار أكثر من قانون في اليوم الواحد، مما دل على التسرع والهوجائية.

وبجوار ذلك فإن لسليمان حافظ اليد الطولي في إضفاء السلطات على مجلس قيادة الثورة الذي كان متخوفا في البداية من اقتحام العمل السياسي لعدم درايته به، وذلك منذ أن أشرك رشاد مهنا في الوصاية المؤقتة على عرش الملك الطفل أحمد فؤاد الثاني.

وفي بداية الأمر، ظهر أمام الجميع عزوف سليمان حافظ عن المشاركة في وزارة علي ماهر، كما صرح برغبته في الاستقالة من مجلس الدولة ليعمل بالمحاماة ويكون حرا طليقا، ولكن عندما رفض رئيس الوزراء ذلك، وطلب منه الاستمرار معه لفترة قصيرة حتى تستقر الأوضاع القانونية، لم يتردد ووافق. وهنا يتبادر للذهن، لماذا كان التمنع عن المنصب الوزاري؟ أكان زُهدا في السلطة أم أن هناك أبعادا أخرى؟ فيما يبدو أن وجوده في الميدان التشريعي كان أفضل له بالنسبة للطرفين، أي علي ماهر ومجلس قيادة الثورة، فهما اللذان يحتاجان إليه بل ويخضعان لمشورته.. كذلك فإنه إذا قبل المنصب، فإن موقع رئيس الوزراء يجعله رهن إشارته وأيضا تحت عينيه، هذا في وقت يعلم فيه سليمان حافظ نوعية وتركيبة شخصية علي ماهر، فهو يمثل له نموذج رجل القصر العتيد، وصاحب المصلحة والسطوة، ومما يُسجل في هذا الصدد أنه قد أسهم في إسقاطه بعد قليل.

ومن منطلق آخر، فإن سليمان حافظ، بالإضافة إلى أنه جهبذ في القانون، فله الباع في الحركة الوطنية منذ وقت مبكر، ويحمل موقفا سياسيا، وكثيرا ما صب غضبه على نظام ما قبل يوليو، مركزا على تاج الدولة وحزب الأغلبية،

وعليه فقد آمن بما قام به الضباط، وشجعهم وذلل لهم العقبات التي تتفق في الوقت نفسه مع التخلص من العهد البائد بكل مقوماته. وفي الحين ذاته، فإن الضباط رأوا فيه الأداة التي تثبت وجودهم وتدعم شرعيتهم. ورغم أن علي ماهر أراد الاستئثار به، فإنه لم يُمكنه، وغزل شبكة من العلاقات مع مجلس قيادة الثورة، وأصبح أكثر قربا من محمد نجيب والأخوين صلاح وجمال سالم. وكان ذلك من الأسباب التي زكت الصراع بين الوزارة والقيادة العسكرية، وانتهي بسقوط الأولى بعد خمسة وأربعين يوما من الحكم.

وعرض على بساط البحث اختيار الشخص الذي سيتولى تشكيل الوزارة الجديدة، فاقترح سليمان حافظ اسم صديقه وربيب مهنته السنهوري، ولكنه استُبعد لما سبق أن تردد بشأن ميوله اليسارية. ووفقا لعلاقة سليمان حافظ بالقائمين على الحركة وما قدمه من خدمات قانونية لصالحهم، اقترح فتحي رضوان ترشيحه لهذا المنصب، ووجد الاقتراح قبولا من مجلس قيادة الثورة. ومرة أخرى يرفض.. وهنا يختلف الأمر عن سابقه، فبعد أن درس الموقف جيدا، وضع في اعتباره أن الوزارة معرضة في أي لحظة اختلاف للإقالة، فضلا عن أن قبوله يخالف السياسة التي انتهجها والخاصة بتبوؤ العسكريين السلطة على يديه، وبالتالي رشح محمد نجيب للمنصب.

ولما كان لسليمان حافظ تلك المكانة بين الوافدين العسكريين الجدد على الحكم، فإنه حينما شكّل محمد نجيب وزارته في ٧ سبتمبر ١٩٥٢، تم اختياره نائبا له ووزيرا للداخلية، وعلى الفور أصبح له الباع في اختيار الوزراء. والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا قبل الاشتراك في الوزارة؟ لقد كان حينئذ قد تملك السلطة، وأيقن أنه سيكون المحرك لرئيس الوزراء، وليس العكس بعد تلك الثقة التي نالها من العسكريين.

وبحكم الواقع، فإن نجيبا لم يكن متفرغا لموقعه الجديد، وذلك بعد أن تدفقت عليه الشعبية الجارفة التي جعلته دائم التحرك وكثير الزيارات واللقاءات، وعمّقت فيه الإحساس بالزعامة، وبالتالي حب السلطة والحرص عليها، بالإضافة إلى فقدانه فن الممارسة السياسية، والنتيجة أن أصبح الوضع مهيئا لسليمان حافظ؛ فأمسك بزمام الأمور بعد أن تُركت له حرية التصرف. ومن منطلق سلطته لم يعد المشرع فقط وإنما أيضا المنفذ، أي أنه امتلك السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومما لا شك فيه أنه أرضى مجلس قيادة الثورة بتلك الإجراءات التي أقدم عليها، وبالذات المتعلقة بالأحزاب والدستور، ولكنه في الآن نفسه لم يقدِّر الموقف بمختلف أبعاده، بمعنى أنه لعب على حصان نجيب وهو على يقين أنه الرابح، وذلك أثناء الصراع struggle على السلطة بين رئيس الوزراء ومن انضم إليه من الضباط وبين مجلس قيادة الثورة. والواقع أنه لم يكن نزاعا conflict، بمعنى أن المسألة

ليست اختلافا في توزيع الاختصاصات، بقدر ما كانت التصميم على استحواذ السلطة.

وحاول سليمان حافظ إصلاح ذات البين، وعمل على أن يكون هناك تعاون بين المجلسين، مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وعلى ذلك تشكلت أكثر من لجنة ثم مؤتمر ضم العناصر من الطرفين، ولكن ثمار هذا كانت محدودة ولم تف بالغرض المطلوب تماما، وذلك بعد أن برز الدور القيادي لجمال عبد الناصر ومجموعته في مجلس قيادة الثورة الذي أصبح يشغل الساحة منفردا، ومضى يصدر القرارات في غيبة نجيب، ولم يكن من الصعب عليه إدراك ميول سليمان حافظ تجاه الأخير، وما كان يقدمه له من تفسيرات وشروحات قانونية، وفي تلك الأثناء تم إسقاط دستور ١٩٢٣ على يديه وإعلان الدستور المؤقت.

واستمر الصراع بين المجلسين، ورأى سليمان حافظ استقالة الوزراء، وانسحاب المدنيين من الموقع، وتسليمه للعسكريين، ليتصرفوا وفقا لرغباتهم، إما أن يكون خالصا لهم، وإما أن يشركوا معهم مدنيين، متحججا بأن عليهم تحمل المسئولية، مصرحا بأن هذا الوضع هو الأفضل من ازدواج السلطة القائم، وكان ذلك هو الموقف الذي كلّل فيه تثبيت الحكم العسكري.

ورغم ما قدمه سليمان حافظ من خدمات، فإن مجلس قيادة الثورة بعد أن استنفد ما لديه، ووجد أن ميوله منعطفة ناحية نجيب، أبقاه مؤقتا حتى تحين فرصة التخلص منه، وذلك في وقت كان الإعداد لإعلان الجمهورية على قدم وساق، وذلك قبل إقرار الدستور، وسرعان ما أُعلنت في ١٨ يونيو ١٩٥٣، وقد علم سليمان حافظ ببيانها في ليلة الإعلان، وبتعيين نجيب رئيسا لها وتقلده رئاسة الوزراء، وشغل عبد الناصر منصب سليمان حافظ في الوزارة السابقة، وأصبح الأخير المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، وهو منصب شرفي قصد من ورائه أنه قد استُغني عن خدماته.

وبارتفاع مؤشر العداء والبغضاء بين عبد الناصر ونجيب وصحبه، وبالذات بعد سحب القيادة العامة للقوات المسلحة من رئيس الجمهورية وتسليمها إلى عبد الحكيم عامر وترقيته من رتبة صاغ (رائد) إلى رتبة لواء، حاول سليمان حافظ استكمال طريقته بشأن فك الاشتباك بين المتصارعين، ولكن محاولاته ذهبت هباءً منثورا.. أيضا فإن ما قدمه من اقتراحات أصبح حبيسا في الأدراج. حدث ذلك حينما كانت المحادثات مع بريطانيا مذبذبة بين التواصل والانقطاع، مما زاد الموقف صعوبة في قضية مهمة تُحدد مصير البلاد.

وتوالت الأحداث سريعا، ورأى مجلس قيادة الثورة ضرورة التخلص من نجيب، وطلب عبد الناصر من سليمان حافظ استقالة نجيب، فاستقال في ٢٢

فبراير ١٩٥٤، ولكن ما حدث من ردود أفعال للشعب وأيضا داخل الجيش ومجلس قيادة الثورة، أدى إلى عودة نجيب إلى رئاسة الجمهورية في ٢٧ فبراير ولكن دون سلطات، وعندما تعذر تحديد اختصاصاته مع هذا المناخ المفعم بالتوتر، أُحيلت إليه مرة أخرى المناصب التي كان يشغلها قبل الاستقالة. وكان لعودته الأثر الكبير على الشعب الذي استقبله بكل الحب، وعبر عن ذلك بمختلف الوسائل. واشتعلت أزمة مارس، وصدرت قرارات وأُلغيت، وأخذت المظاهرات المدبرة طريقها، وساءت الأحوال، وتفاقمت الأمور، وأنذرت بأن هناك ما ينبئ بحدوث تغييرات. ومرة أخرى يتم رفض الحلول التي طرحها سليمان حافظ، وعندئذ ضاق به الأمر، ووجد أنه أصبح من المستحيل الاستمرار في ظل تغير وضعه، وأدرك أنه أضحى غير مرغوب فيه، فقدم استقالته في ٢٧ مارس، ليعود إلى مهنة المحاماة التي رأى فيها مكانه الأخير، ولكنه ظل متابعا للأحداث، فهو يدلي برأيه فيما وقع على السنهوري من اعتداء، وينتقد اتفاقية الجلاء. وفي البداية كانت له لقاءات عابرة مع عبد الناصر وآخرين ونجيب، ونصح الأخير بالاستقالة بعد أن حُرم تماما من ممارسة سلطاته الفعلية، لكنه لم يفعل حتى أُعفي من مهامه الرسمية واعتقل في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ليسدل الستار على ما اصطلح على تسميتها ـ في الخطاب التاريخي ـ بأزمة مارس ١٩٥٤.

ولم تنقطع صلة سليمان حافظ بالرئيس السابق نجيب، وأخذ على عاتقه مهمة إعادة الحريـة إليه قانـونا، وسعى في ذلك، ولكن ما وقع من أحـداث شكل عائقا، حيث أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وما ترتب على ذلك من وقائع أبرزها العدوان الثلاثي على مصر. ولم يكن سليمان حافظ ببعيد عما يحدث، فكانت له الآراء التي جهر بها، وتمكّن من نقلها للمسئولين والتي حملت بين طياتها رغبته في تولى نجيب شئون البلاد، مما أسفر عن اعتقاله مع سياسيين آخرين. ورغم أنه لم يستمر فترة طويلة في الاعتقال، لكنها أثرت في نفسيته كثيرا، وانعكست عليه بقضية فلسفية، حيث وجد فيها تكفيرا عما ارتكبه من ذنوب، ومضى في تأنيب نفسه، وجهر بالندم على ما صنعه من أجل نجاح العسكريين وتوطيد حكمهم والذي كان على حساب وأد الديمقراطية. ولم يتخل عن جلد ذاته عندما خرج من معتقله، وأظهر ذلك لمن كانوا يختلفون معه فيما سبق، واستمر في ممارسة عمله إلى أن قضي نحبه عام ١٩٦٨ عن عمر يناهز الثانية والسبعين عاما، بعد أن ترك للتاريخ الحكم عليه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وقبل أن نتعرض لذكريات سليمان حافظ التي بين أيدينا، نشير إلى موقع المذكرات على خريطة الكتابة التاريخية، فمن المعروف أن لها أكثر من نوع ـ وخصوصا بالنسبة لأولئك الذين أدوا دورا في الحياة السياسية ـ فهناك

اليوميات التي يُسجل صاحبها الأحداث في حينها، وهناك الذكريات وتنقسم بدورها إلى تلك التي تكتب بعد فترة قريبة من الأحداث بحيث تكون ماثلة أمام عين صاحب القلم، والأخرى التي تُسجل بعد مدة من وقوع الأحداث، فيكون الزمن قد ران عليها. وعلى أي حال، فإن الأمر يتفاوت بين قلم وآخر تبعا لشخصية الكاتب وتكوينه المختلف الأبعاد فيما يختص بالنشأة والثقافة والقدر الإيجابي من الرؤية الحيادية والصدق والمرحلة العمرية، وبالذات إذا كانت متقدمة فإن الأمور تختلط عليه، فضلا عن دور الكاتب فيما يرويه من أحداث، وكثيرا ما يجعل هذا الدور بطوليا ليضفيه على نفسه، وما يسوقه من مبررات ليجعل صورته وردية.

ولكن على جانب آخر، هناك آخرون لم يستروا أخطاءهم، ومن ثم فهم يقدمون خدماتهم للتاريخ، وفي الوقت نفسه ينالون احترام القراء. ونتيجة لذلك، فإن المذكرات هي عامل مساعد للمؤرخين، وذلك عندما توضع تحت المنظار، وتدرس جيدا في ظل أدوات البحث الأخرى من وثائق وخلافه حتى يمكن التيقن من صحة ما ورد فيها، وهي مهمة صعبة تتطلب البحث والتنقيب، وقبل ذلك الاتجاه الحيادي ليتسنى الاستفادة من المذكرات.

وذكريات سليمان حافظ سبق أن نشرت صحيفة الأخبار أجزاء منها عام ١٩٧٥، كما نشرتها صحيفة العربي عام ١٩٩٧. وقد جاء الدافع وراء هذا النشر الجديد حين تسلمت دار الشروق النص الكامل للذكريات من زوج ابنة سليمان حافظ، الأستاذ عادل السمرة. ومما يذكر أننا قد تدخلنا بالقدر البسيط في هذا النص سواء من حيث وضع علامات الترقيم والهمزات والتقسيم إلى فقرات أو التعليق العابر في الهامش لتصويب معلومة جاءت سهوا من كاتبها.

بدأ سليمان حافظ كتابة هذه الذكريات بعد اعتزاله المناصب، وسجَّل أنه لم يدون الوقائع وقت حدوثها، حتى تكون نظرته لها بعد وقوعها مختلفة عن أثنائها، وانتهى منها في ٢٣ يونيو ١٩٥٦، ثم ألحق بها ملحقا توقف فيه عند ٨ يناير ١٩٥٧. ومما لا شك فيه أنها تمثل أهمية، فقد عايشت الأحداث ونطقت بها من وقوع الانقلاب العسكري إلى توطيد الثورة لأركانها، وذلك من خلال مشارك فعَّال وشاهد عيان على ما جرى في تلك الفترة العصيبة. والذكريات تقع في ١٠٦ صفحة A4، ولا تنقسم إلى فصول، وإنما هي موضوعات التزمت إلى حد كبير بتتبع التاريخ، واختلفت من حيث الصفحات التي شغلتها، ما بين الاختصار والتوسع وفقا لرؤية مُسجِّلها.

يستهل سليمان حافظ ذكرياته بإشارات لنظام ما قبل ثورة يوليو، تُثبت أنه كان ناقما عليه، وعلى ما أصاب مصر منه. ومن اللحظة الأولى يعلن رأيه بصراحة في عدائه المتأصل لحزب الوفد، وبذلك يكون قد خرج عن الحياد

الذي ذكره في بداية كتابته، ويرجع ذلك إلى أنه رجل صاحب ميول حزبية، وإن كان ينكر على نفسه ذلك. وترجم مشاعر الفرح التي غمرته مع بوادر قيام حركة الضباط، وكيف تمنى نجاحها والخلاص من الوضع القائم. وينقل إلينا إعجابه بنجيب، وهذا أمر طبيعي، فهو القائد وصاحب الماضي المشرف. وكان سليمان حافظ شأنه في ذلك شأن المصريين الذين أحبوه واعتبروه المنقذ لهم مما يعانون منه.

ومنذ البداية جاء اختياره موفقا للمهمة التي أُلقيت على عاتقه لما له من كياسة ودبلوماسية، وقد وضح ذلك فيما وصفه لنا عند مقابلته للملك فاروق لتوقيع وثيقة التنازل عن العرش، وكيف أن هذا الموقف أعطاه زهوة بنفسه، وغبطة بما يحدث. ومما يميز الذكريات أن سليمان حافظ اعترف مبكرا في أثناء كتابته بأن ما أقدم عليه بالنسبة لمسألة الوصاية المؤقتة مع زميله السنهوري كان خطأً.

ويُسجل أنه في أيامه الأولى مع الانقلاب كان يرغب في الاستقالة ليتفرغ لممارسة مهنة المحاماة، وقد استمر يعزف على هذه النغمة حتى استقال بالفعل بعد واحد وعشرين شهرا من إسهاماته في الأحداث، ويرجع السبب في الرجوع عنها طوال هذه الفترة إلى الضغط عليه من ناحية، ورؤيته بأن الواجب الوطني يحتم عليه ذلك من ناحية أخرى.

وتوضح الذكريـات ما أقـدم عليه من مساع للتوفيق بين علي ماهر ومجلس قيادة الثورة في البداية، وبين الأخير ونجيب في النهاية، ولكن الأمر اختلف بين الشخصيتين، فلم يكن يرتاح للأول والعكس مع الثاني. وكان يؤمن بأن حركة الضباط تحولت إلى انقلاب عسكري ثم أصبحت ثورة، وأن الشواهد دلت على ذلك، وعدَّ أن الأمر أصبح لزاما على القانونيين بشأن حمايتها، ويُبرر ما أقدم عليه من إصدار القوانين، ويدافع عن نفسه بأنه أراد أن يحيط أعمالها بسياج من الشرعية، ويلوم الآخرين الذين اتهموه بهذا المسلك، وإن كان بعد فترة قد تعنت في بعض المسائل، وهذا يحسب له، وغدا ذلك ورقة استخدمت ضده فيما بعد.

ومن المستلفت للنظر أنه في بداية الذكريات، وعندما يتعرض لشخصيات من مجلس قيادة الثورة لا يذكر أسماءهم، وإن كان بعد ذلك رددها. كما يتضح أنه كانت له العلاقات القوية مع بعضهم، كذلك الحال بالنسبة للوزراء، فهو أحيانا لا يسميهم، وربما كان الهدف نوعا من الحرص لإمكانية أن تكون لهم ردود فعل لما يقول، هو في غني عنها.

لقد رأى سليمان حافظ في الضبـاط الشبان الأمل الذي كان يصبو إليه من زمن، ولكن شجاعته في أثناء الكتابة جعلته يعترف بأنه كان حسن النية في

هذا الشأن. وينتقد أعمال مجلس قيادة الثورة ويصفها بالارتجال والتردد والتباطؤ مما تمخض عنه التعارض، ويرجع ذلك إلى طبيعة عملهم السري فيما قبل القيام بحركتهم. وينقلب على المجلس بعد أن راح يتصرف دون رأيه مما أغضبه، إذ انتابه الإحساس بسحب البساط من تحت قدميه، وواجه عبد الناصر بذلك، ولكن دون فائدة.

ومع تقديم استقالته يُسجل أنه استرجع ما مضي وحاسب نفسه على تصرفاته منذ بدء عمله وقت قيام الحركة، معترفا بما كان له من الحسنات والسيئات، وهذا في حد ذاته شيء طيب، إذ لا نجد كثيرًا من الذين يكتبون مذكراتهم يبررون ما ارتكبوه من أخطاء، فهل السبب بالنسبة لسليمان حافظ أنه تعرض للغدر من رجال الثورة، وأنهم لم يقدروا ما فعله في سبيل نجاحها، ومن ثم لازمه الندم، وأقر بأن هناك سيئات اقترفها؟ أم أنه راجع نفسه من منطلق صحوة انتابته ليس لها ارتباط بما وقع عليه من هؤلاء الرجال؟

ومن المسترعي للنظر فيما كتبه سليمان حافظ أنه رغم ما لاقاه من قادة الثورة، وعندما تعرض لحادثة الاعتداء على السنهوري الذي وجه الاتهام لعبد الناصر بالتدبير لها، فإنه ـ أي سليمان حافظ ـ استبعد ذلك، ورجَّح أن ما حدث تم بناء على تدبير رجال الصف الثاني، وعندما علم فيما بعد بأن عبد الناصر له اليد في هذه المسألة، لم يجزم بذلك، مما يدل على أنه لم يكن يخلط الأوراق بعضها ببعض.

وانتقد سليمان حافظ توقيع اتفاقية الجلاء لما فيها من نقاط ضعف، ويذكر أن التساهل جاء خوفا على النظام القائم، وهو أقرب للواقع، ومرة أخرى يراجع نفسه ويلومها على أنه كان مغمض العينين ومغالطا لعقله، وقد كانت سطوره تعبر عن صدمته من جراء ما يحدث. ويحلل جيدا لماذا فضَّل السودان الانفصال عن مصر، وأن الأخيرة خسرت نتيجة سوء تصرف القائمين عليها وصراعاتهم التي أفضت لما صار عليه الوضع، وعدّ ذلك من النكبات.

ويتناول شخصية الدكتاتور وصفاته وتصرفاته والمنافقين الذين يلتفون حوله، وواضح أن المقصود هو عبد الناصر، ويتيقن من مضار انغماس الجيش في السياسة، ومن هنا يتراجع عما أقدم عليه بتشجيع هذا المنهج فيما سبق. ولكن على الوجه الآخر، ومما يحسب له أنه لا ينكر ما أحرزته مصر من نجاح خارجي، واتباعها لسياسة الحياد، وفي الوقت ذاته يرى أنه لابد من وجود توازن بين الخارج والداخل، فيطالب بالإصلاح وخاصة ما يتعلق بنظام الحكم. ورغم إشادته بالتقدم الذي وصل إليه الجيش في المجال العسكري، يُعرِّج على عيوبه، كذلك ينوه عن التغييرات التي طرأت على المجتمع في مختلف المجالات، لكنه لم يكن راضيا عنها، وأخيرا وعندما يذكر انسحاب القوات

البريطانية من منطقة القناة، يشير إلى أبعاد القاعدة العسكرية. وبذلك تتبين رؤيته النقدية التقويمية لأوضاع مصر.

أما عن الملحق فقد اختص بصلاته مع نجيب، وتوليه مسألة العمل على إطلاق سراحه، واتصالاته في هذا الشأن، وما قدمه من حلول، وتوقف ذلك بحدث تأميم شركة القناة، وخشيته من أن يكون عملا متهورا، وفكرته في حياد مصر، والعدوان عليها، وموقفه مما ذكره عبد الناصر عن المقاومة الشعبية المسلحة، والإفصاح عن رأيه بعودة نجيب لسدة الحكم، ونزول عبد الناصر للميدان العسكري، فكان ذلك إيذانا بالقبض عليه.. وفي المعتقل سطَّر بقلمه تجربته الأخيرة لتكتمل صورة ذكرياته مع ثورة يوليو.

والآن نترك القارئ مع الصفحات القادمة ليطلع على تلك الذكريات التي تعبر عن قلم صاحبها.

وعلى الله قصد السبيل.

مدينة نصر د. لطيفة محمد سالم

١٥ إبـريـل ٢٠٠٨

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



تعريف بسليمان حافظ

بقلم: عبد الرحمن الرافعي

سليمان حافظ علي محمود صالح

من مواليد ١٨٩٦ بالإسكندرية. وقد توفي عام ١٩٦٨ عن ٧٢ عاما.

حصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم أدبي عام ١٩١٣، من الإسكندرية. وحصل على ليسانس الحقوق من مدرسة الحقوق بالجامعة المصرية.. وعمل بالمحاماة فترة من الوقت، ثم عين في سلك القضاء، وكان مستشارا بالنقض حين نقل ليعمل وكيلا لوزارة العدل.

وكان بطبيعته لا يستطيع العيش إلا في مجال المحاماة الحر أو في صومعة القضاء، فانتقل في أوائل عام ١٩٤٩ إلى مجلس الدولة نائبا لرئيس المجلس لقسمي الرأي والتشريع وكان يرأس المجلس آنذاك زميل صباه المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا.

سليمان حافظ في شبابه

كان متطرفا في وطنيته، شديد الشجاعة مقداما، رمزا للجرأة والتضحية والوفاء.

وفي العشرينيات كان عضوًا بارزًا في جماعة وطنية تناضل ضد الإنجليز، وقد أفلت من حبل المشنقة بأعجوبة خلال نضاله ضد الإنجليز ضمن مجموعة من تلك الجمعية الوطنية السرية.

وقصة ذلك:

كان أحد ضباط البوليس المصري واسمه مصطفى حمدي، يدرب أفراد الجماعة السرية على إلقاء القنابل في جبل المقطم، وقد لقي مصرعه وهو يدرب أحد أفراد الجماعة على ذلك. فتم دفن جثته سرا وإخفاء النبأ وتكتمه. وإمعانا في التمويه على مصرع الضابط البطل فقد تم إبلاغ زوجته بأنه سافر فجأة في مأمورية بالخارج.

وصار أفراد الجمعية يرسلون لها باسمه حوالة بريدية بمرتبه شهريا من نقودهم، وكان سليمان حافظ يملأ تلك الحوالات بخط يده ويرسلها كل شهر من مكتب مختلف من مكاتب البريد في مختلف أنحاء مصر. وبعد حادث اغتيال السردار عثر الإنجليز على جثة الضابط البطل وتوصلوا إلى الحوالات البريدية وقبض على المجموعة السرية كلها وأحيلوا جميعا إلى محكمة عسكرية إنجليزية.

وأنكر سليمان حافظ أنه صاحب الخط. وأحيلت الحوالات إلى أكبر وأشهر خبير خطوط وقتها في مصر المرحوم محمد سعودي.

وأكد الخبير للمحكمة أن الخط ليس بخط سليمان حافظ.

وحكمت المحكمة بإعدام عبد الحميد عنايت وشفيق منصور وغيرهما، وأفلت ماهر والنقراشي وسليمان حافظ من حبل المشنقة.

وقد توفي الخبير البطل وترك وصية قال فيها إنه لم يكذب أمام محكمة قط إلا في حالة واحدة هي حالة سليمان حافظ. وهكذا شاء الخالق سبحانه وتعالى النجاة لسليمان حافظ.

سليمان حافظ ومجلس الدولة

عمل سليمان حافظ بمجلس الدولة نائبا لرئيسه الدكتور السنهوري لقسمي الرأي والتشريع. وقد عملا سويا بالتعاون مع مستشاري المجلس على دعم تلك المؤسسة الناشئة (حينئذ) مؤمنين بأنها أثبتت في وقت قصير أداءها لرسالتها خير أداء بالرغم من المصاعب التي اعترضت طريقها، وأنها سوف تبلغ غايتها في تحقيق العدالة الإدارية وحسن توجيه مختلف السلطات.

وعقب انتخابات ١٩٥٠ تولت وزارة الوفد زمام الأمور، وسيطر الملك فاروق على تلك الحكومة، فانحرفت إلى الطغيان والفساد، ووقف مجلس الدولة بقسميه القضائي والإداري في وجه طغيانها وفسادها، يؤدي واجبه مواجها الأنواء صامدا لها صابرا، حتى أوائل عام ١٩٥٢، وذلك على الرغم ممّا بذلته سلطات الحكم من محاولات كادت تعصف به.

زالت حكومة الوفد وأعقبتها حكومات كانت ألعوبة في يد الملك يحركها كما يشاء. وظل مجلس الدولة على عهده يؤدي الأمانة صامدا، حتى لقد بلغ الأمر بالملك وحكومته برئاسة نجيب الهلالي في مستهل صيف ١٩٥٢ أن أعدّ مرسوما بقانون لحل مجلس الدولة.. ولم يحل دون صدوره سوى استقالة نجيب الهلالي وحكومته.

وكان السبب المباشر لمحاولة حل المجلس:

أن قضاة مجلس الدولة قد سموا بقضائهم إلى العدالة المجردة، فألغوا أمرا عسكريا باعتقال عدو مجلسهم العتيد الأستاذ فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد والمسيطر على حكومته.

وقد عارض سليمان حافظ في اعتقاله من قبل بوصفه مستشار الرأي للحاكم العسكري العام. كما ألغى المجلس أمرًا آخر باعتقال الأستاذين فتحي رضوان ويوسف حلمي، ولكن حكومة نجيب الهلالي امتنعت عن تنفيذ تلك

الأحكام وإخلاء سبيل المعتقلين الثلاثة مؤثرة رضاء الملك السابق على أداء واجبها الدستوري واحترام أحكام القضاء، وكانت بسبيلها إلى استصدار مرسوم بقانون بحل مجلس الدولة..

وسقطت حكومة الهلالي وأعقبها حكومة حسين سري عام ١٩٥٢، وأفرجت عن الأستاذ فؤاد سراج الدين وحده دون الأستاذين فتحي رضوان ويوسف حلمي على الرغم من أن الأحكام الصادرة بوقف تنفيذ أوامر اعتقالهم صدرت في يوم واحد.

وكان هذا التصرف ينبئ بأن الإفراج عن فؤاد سراج الدين لم يكن تنفيذًا لحكم القضاء بل كان استجابة لدواع أخرى خفية، وأن تلك الحكومة كانت غير عابئة بمقتضيات العدالة.

سليمان حافظ وثورة يوليو ١٩٥٢

قامت ثورة يوليو فجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

استقالت وزارة حسين سري باشا.

وتولت الحكم وزارة علي ماهر باشا بناء على طلب القوات المسلحة.

تقدم اللواء محمد نجيب قائد الثورة بوثيقة تحتوي طلبات معينة تقدمت بها القوات المسلحة، وتنحصر في تعديل بعض تشريعات الجيش.

استدعى علي ماهر باشا رئيس الوزراء الأستاذ سليمان حافظ في مقر الوزارة ببولكلي بالإسكندرية بوصفه مستشار الرأي للحاكم العسكري العام وسلمه الوثيقة وطلب منه أن يعد مع وزير العدل مشروعات قوانين التعديل لإصدارها قبل وصول اللواء نجيب لمقابلة علي ماهر.

وقد تم إعداد ثلاثة من تلك المشروعات أقرها مجلس الوزراء ووقعها الملك السابق يوم ٢٥/٧/١٩٥٢.

ومن هنا وجد سليمان حافظ نفسه مشتركا بطبيعة عمله مع علي ماهر باشا في الخطوات الأولى لثورة ٢٣ يوليو بوثائقها وتفاصيلها.

سليمان حافظ ووثيقة التنازل عن عرش مصر

كلف علي ماهر الأستاذ سليمان حافظ بتشكيل لجنة ثلاثية لإعداد وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش.. ويكون هو ضمن اللجنة.

وتم تشكيل اللجنة من رئيس مجلس الدولة الدكتور السنهوري ووكيل المجلس عبد ه محرم وسليمان حافظ.

وحررت الوثيقة على أن تكون في صيغة أمر ملكي جاءت ديباجته من مقدمة الدستور، كما ورد بها أن سبب التنازل عن العرش يرجع إلى ما تقتضيه مصلحة البلاد. وقد طلب جمال سالم إضافة عبارة تفيد أن النزول عن العرش كان أيضًا استجابة لرغبة الأمة.

عهد علي ماهر إلى سليمان حافظ بحمل الوثيقة إلى الملك لتوقيعها في قصر رأس التين المحاصر بالقوات المسلحة.

وذهب سليمان حافظ منفردًا وقابل الملك فاروق الذي وقع على وثيقة التنازل، وكان لا يكاد يسيطر على حركة يده من الانفعال عند التوقيع.. وطلب الملك من سليمان حافظ أن يلتمس له العذر في ذلك لدقة الموقف، ووقع توقيعًا ثانيًا في أعلى الوثيقة.

وكان علي ماهر قد قابل الملك صباح ذلك اليوم ٢٦/٧/١٩٥٢، وأقنعه واتفق معه على نزوله عن العرش.

وقد اختار الملك فاروق مغادرة البلاد بحرا بالمركب المحروسة واشترط أن يودع على النحو الذي يليق بملك نزل عن عرشه باختياره، وأن تشترك الحكومة برئيسها والقوات المسلحة بقائدها في وداعه.. وغادر الملك البلاد مساء ذلك اليوم ٢٦/٧/١٩٥٢.

عودة إلى سليمان حافظ ومجلس الدولة

كان الدكتور السنهوري وسليمان حافظ قد أعدا من قبل مشروع تعديل لقانون مجلس الدولة لدعم استقلال المجلس حتى يكتمل للبلاد نعمة التمتع بعدالة إدارية كاملة. وسنحت الفرصة أمام سليمان حافظ عقب مغادرة الملك السابق للبلاد، لإقناع علي ماهر بالموافقة على مشروع التعديل، وكان قد قرر إن أخفق في مسعاه أن يستقيل احتجاجا، وإن نجح في مسعاه أن يستقيل شاكرا حيث كان يريد العودة إلى المحاماة.

وقد اقتنع علي ماهر بأسس التعديل وعرض القانون على مجلس الوزراء مساء يوم ٢٧/٧/١٩٥٢، وصدر القانون على رغم الصعاب التي أثارها في وجه المشروع وزير العدل آنذاك الأستاذ محمد علي رشدي، والعقبات التي أقامها في سبيله لمنع إقراره، وهو الذي سبق له أن قاد حملة الحكومة الوفدية عام ١٩٥٠ في برلمانها على مجلس الدولة في أثناء ولايته لوكالة وزارة العدل في ذلك الوقت.

صدر القانون مساء يوم ٢٧/٧/١٩٥٢، ورتب سليمان حافظ لنشره في الجريدة الرسمية في ليل هذا اليوم ليصبح قانونا معمولا به.

وكان سليمان حافظ يذكر أن يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢، هو يوم مجلس الدولة.

سليمان حافظ والاستقالة

وأمام علي ماهر عرض سليمان حافظ رغبته في الاستقالة من مجلس الدولة لأسباب شخصية كانت تفرض عليه العودة إلى المحاماة.

وقدر علي ماهر تلك الأسباب وأقره على الاستقالة ولكنه طلب إليه أن يبقى إلى جانبه في رئاسة مجلس الوزراء شهرين.

ووافق سليمان حافظ.. ولكن الظروف المتلاحقة أطالت تلك المدة إلى حوالي السنتين.

سليمان حافظ ورئاسة مجلس الوزراء

تداعت الأحداث، ووقع خلاف ببين علي ماهر ورجال قيادة الثورة حول تحديد موعد الانتخابات.. وكذا اختلفت الآراء بخصوص تعديل الوزارة، الأمر الذي أدى إلى عدم اطمئنان رجال الثورة إلى علي ماهر وعدم استطاعتهم التعاون معه.

وحلاّ لذلك، فقد اقترح رجال الثورة تولي سليمان حافظ رئاسة الوزارة، وقد انحاز لهم الدكتور السنهوري في هذا الرأي.

ولكن سليمان حافظ اعتذر بأن مؤهلاته وتجاربه طوال حياته تنبو به عن الاشتغال بغير القضاء أو المحاماة.

واقترح من ناحيته تولي محمد نجيب رئاسة الوزارة مع قيادته للثورة في آن واحد، وبذا يكون هذا الوضع خير ضمان لدوام ا لتعاون بين الجهتين. وقبل رجال الثورة هذا الحل بشرط اشتراك سليمان حافظ مع الرئيس محمد نجيب في الوزارة. وحاول الاعتذار عن ذلك ولكن تحت ضغط من الدكتور السنهوري ورجال قيادة الثورة، لم يجد سليمان حافظ بدا من القبول كارها ممنيا النفس بأن نظام الحكم لا يلبث أن يستقر في وقت قريب فيتسنى له أن يعود إلى المحاماة قرير العين بعد أن يكون قد أدى لبلاده في منصب الوزارة آخر خدماته.

واستقالت وزارة علي ماهر، وتشكلت الوزارة برئاسة الرئيس محمد نجيب، وتولى سليمان حافظ منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير للداخلية.

سليمان حافظ وعضوية مجلس قيادة الثورة

حفاظا على التعاون بين مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة اقترح أعضاء مجلس قيادة الثورة ضم سليمان حافظ وزير الداخلية، وعبد الجليل العمري وزير المالية، وفؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية والدكتور السنهوري رئيس مجلس الدولة، أعضاء في مجلس قيادة الثورة.. ولم يستمر هذا الوضع لفترة

طويلة، واستعيض عنه بتشكيل لجنة مشتركة برئاسة الرئيس محمد نجيب، وخمسة من أعضاء مجلس الوزراء يختارهم المجلس، ومثل هذا العدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة يختارهم زملاؤهم.

وتتولى تلك اللجنة تنسيق التعاون بين المجلسين، وتوحيد الرأي في المسائل الكبرى، على أن تجتمع تلك اللجنة بانتظام مرتين أسبوعيا.

وتشكلت اللجنة من:

سليمان حافظ وزير الداخلية ونائب رئيس المجلس، وعبد الجليل العمري وزير المالية، وأحمد حسني وزير العدل، وفؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية، وأحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف.

ومن مجلس قيادة الثورة: جمال عبد الناصر، وجمال سالم، وعبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادي.

وكانت اللجنة بمثابة هيئة تنفيذية لمجلس الوزراء ومجلس الثورة.

ولكن بعد فترة، بدأت الثقة تهتز بين العسكريين في مجلس قيادة الثورة وبين الوزراء في مجلس الوزراء، بينما كان التحفظ بين الرئيس محمد نجيب وزملائه قد أصبح خلافا متأصلا في الاتجاهات. وأصر سليمان حافظ على الاستقالة هو وزملاؤه الوزراء المدنيون.

إعلان الجمهورية وسليمان حافظ مستشارًا قانونيّا لرئيس الجمهورية

في الساعات الأولى من ١٨/٦/١٩٥٣، تم إلغاء الملكية في مصر وإعلانها جمهورية، وعين الرئيس محمد نجيب رئيسا للجمهورية وتولى رئاسة الوزارة أيضًا، بينما تم تعديل الوزارة بدخول جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية بعد استقالة سليمان حافظ، وعبد اللطيف بغدادي وزيرا للحربية والبحرية وصلاح سالم وزيرًا للإرشاد القومي.. وعين سليمان حافظ مستشارًا قانونيّا لرئيس الجمهورية.

وكان محمد نجيب قد احتفظ بجانب رئاسته للجمهورية ومجلس الوزراء رئاسته لمجلس قيادة الثورة، وتخلى عن القيادة العامة للقوات المسلحة مرغمًا إلى عبد الحكيم عامر الذي رقي إلى رتبة المشير.

استقالة سليمان حافظ من منصب المستشار القانوني لرئيس الجمهورية

ازداد الخلاف واستفحل بين الرئيس محمد نجيب وبين مجلس قيادة الثورة خصوصا بعد تضرر محمد نجيب من اعتزاله منصب القائد العام للقوات المسلحة.

وفي كل أزمة كان سليمان حافظ يتدخل بإسداء المشورة لكلا الطرفين وتنتهي الأزمة مؤقتًا.

وتوالت الأزمات وتصاعد الخلاف بين الجانبين، ويرجع ذلك إلى شعور كل من الطرفين بأن الآخر ينازعه السلطة.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم الخميس ٢٥ فبراير ١٩٥٤، انعقد مجلس قيادة الثورة وتمت دعوة سليمان حافظ لحضور الاجتماع.

وهناك سلمه جمال عبد الناصر ثلاث وثائق:

الأولى: استقالة الرئيس محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها لعدم إمكانه القيام بواجباتها على الوجه الذي يرضي ضميره.. وتاريخها ٢٣ فبراير ١٩٥٤.

الثانية: قرار مجلس قيادة الثورة في ٢٤ فبراير ١٩٥٤ بالتخلي عن سلطاته لنجيب.

الثالثة: قرار مجلس قيادة الثورة في ٢٥ فبراير ١٩٥٤، بقبول استقالة محمد نجيب واستمرار المجلس برئاسة جمال عبد الناصر في مباشرة سلطاته إلى حين جلاء الإنجليز عن أرض الوطن وتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء، وإبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغرًا حتى يتم شغله بعد عودة الحياة النيابية.

ولعل محمد نجيب قد اطمأن لشعبيته ورجحان كفته بين صفوف الجيش، فاستقال لا ليتخلى لجمال وزملائه عن السلطة بل ليرغمهم على التسليم بسلطته.

ولعل الجانب الآخر قد اطمأن إلى تكتيل ضباط الجيش إلى جانبهم فانتهزوا فرصة استقالة نجيب وقبلوها فورًا.

وقد شعر سليمان حافظ من وراء ذلك بانقسام لا يطيق معه أن يكون له فيه بين الجانبين مكان، فكتب استقالته وترك مجلس قيادة الثورة.. وفي مساء اليوم التالي عاد نجيب إلى رئاسة الجمهورية. ولعودته قصة ليس هنا مجالها.

الهجوم الإسرائيلي عام ١٩٥٦ واعتقال سليمان حافظ

في أول نوفمبر ١٩٥٦، أذاع جمال عبد الناصر نبأ الهجوم الثلاثي على مصر بعد خطبة الجمعة من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف وهو لا يكاد يلتقط أنفاسه، وأعلن انسحاب القوات المسلحة أمام الهجوم الإسرائيلي إلى منطقة غرب القناة لتقاتل مع الشعب جنبا إلى جنب من قرية إلى قرية ومن شارع إلى شارع ومن منزل إلى منزل. فطلب سليمان حافظ تحديد موعد لمقابلة عبد الناصر حيث شعر بخطورة الموقف على الوطن. وحدد الموعد

في إحدى الفيلات بمنطقة العجوزة حيث وجد عبد اللطيف بغدادي وعبد الحكيم عامر في انتظاره معتذرين عن عدم حضور عبد الناصر لعمل عاجل بالرئاسة.

فطلب منهم إبلاغه بما سوف يقوله لهم. وقال لهم: إنه من إذاعة عبد الناصر أدرك أن المقاومة العسكرية للدولة قد انتهت لتحل محلها المقاومة الشعبية المسلحة. وإنه يرى أن يسبق المقاومة الشعبية عمل سياسى إن لم يغن عنها فلا أقل من أن يزكي روحها. وإن الأمر يستلزم تغييرًا في الحكم فيتخلى جمال عبد الناصر عن الحكم إلى محمد نجيب ويتولى هو قيادة الكتيبة التي كان يقاتل معها في الفالوجا. كما أشار بأن تعرض مصر على العالم إعلان الحياد الدائم لها ولقناتها حلا لإشكال القناة مثل سويسرا.

وبالنسبة للكفاح الشعبي في حالة تنفيذه، فهو يقتضي عودة نجيب لأن الشعوب لا تساق إلى الكفاح المسلح ولكن تندفع إليه بباعث من ذاتها ودافع من روحها وقد حطمت الثورة روح هذا الشعب.. وإذا كان العسكريون قد سيطروا على الأبدان فقد فاتهم النفوس وهي مازالت على رغم الظواهر الكاذبة، متعلقة بمحمد نجيب، وإذا سمعتم غير ذلك من حولكم من المنافقين والمنتفعين فإنكم تسمعون كذبا.. ولا تنسوا أن حركة الجيش لم تكن لتنجح لو لم يكن على رأسها محمد نجيب. وعلى جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة أن يعودوا إلى مكانهم في صفوف الجهاد فينسى الكل في هذه الفترة الحاسمة أشخاصهم ولا يذكرون إلا وطنهم. وأبدى سليمان حافظ استعداده لبذل دمه في صفوف الجهاد في سبيل الوطن... وانتهت المقابلة.

وفي أواخر نوفمبر عام ١٩٥٦، بعد أن التقط جمال عبد الناصر أنفاسه، أمر باعتقال سليمان حافظ حيث بقي في الاعتقال قرابة ستة شهور لإرهاب كل من يفكر في إبداء رأيه حرصا على مصلحة الوطن.

عاش سليمان حافظ رجلا ومات رجلا، لم يرهبه الاعتقال والجبروت.. كان شجاعا مقداما جريئا في الحق لا يهاب الموت في سبيل الوطن.. كان كريما عف اللسان عطوفا وفيا مخلصا يحب الخير للجميع.. كان مسلمًا مؤمنًا متمسكًا بدينه مرهف الحس رقيق الشعور.. كان يعيش في بيته عيشة مثالية عالية؛ فهو زوج كما يجب أن يكون الزوج وأب كما ينبغي أن يكون الأب، تراه دائما بين أهله وصحبه مثلا عاليا من الحب والوفاء.

رحم الله سليمان حافظ بواسع رحمته، وأسكنه فسيح جناته ورضي عنه وغفر له وأجزل له الثواب، وجزاه خيرًا عن جهاده ﴿يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم﴾ صدق الله العظيم.

عبد الرحمن الرافعي

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــــــــد

لقد عاصرت حربين عالميتين وشهدت ثورتين أعقبت كل منهما حربا، فإذا ما دونت ذكرياتي عن الثورة، فإنما أقصد ثانيتهما، لا لأنها أقرب عهدا من الأولى، ولا لأنها جاءت في أخريات حياتي في حين أن سابقتها صادفت مطلع شبابي، بل لأنني شهدت الثورة الأخيرة عن كثب وصاحبتها منذ أيامها الأولى، وعشت حوالي واحد وعشرين شهرا في أحضانها، ولمست كثيرًا من دخائلها، وأحطت علمًا بشتى بواطنها مما لا يزال خافيا على الناس أو غير مفهوم منهم، فذهبت فيه ظنونهم مذاهب لا تطابق الحقيقة.

وكم ألح عليّ بعض الأصدقاء أن أسجل مذكراتي عن الحوادث إثر وقوعها، ولو على سبيل الإيجاز كيما تكون مرجعا لي في المستقبل، لكنني آثرت ألا أفعل، لأسباب: منها ضيق الوقت، وسرعة تعاقب الحوادث، وضرورة الانصراف عن الانشغال بالماضي إلى الاهتمام بالحاضر وما يتطلبه، وبالمستقبل وما يتعين الإعداد له، وأهمها خشيتي من التأثر في تصوير الواقع ولو بطريقة لا شعورية بالجو الذي كان يحيط بي مما قد يباعد مستقبلا بيني وبين تصويره مجردا على حقيقته غير متأثر بانفعالاتي النفسية، وهو ما كنت ولا أزال أطمع فيه ولو على حساب بعض التفاصيل..

وإني إذ أمسك القلم لأكتب، أدعو الله مخلصا أن يعينني على التجرد من كل مؤثر قد ينحرف بي عن سبيل الحق الذي أقصده والنصفة التي أهدف إليها، وأسأله التوفيق فيما أخذت به نفس من التزام الأمانة في الرواية والدقة في التدوين.

كيف هبت عليّ ريح الثورة

خرجت من عزلتي في القضاء إلى وكالة وزارة العدل في منتصف سنة ١٩٤٨، وما كان لي أن أترك منصبي في محكمة النقض إلى وظيفة إدارية لولا حادث زهدني فيه ليس هنا مقام التحدث عنه. ولم تمض عليّ سوى أشهر قلائل حتى كدت أختنق في جو الإدارة، إذ كنت بطبيعتي لا أستطيع العيش إلا في مجال المحاماة الحر أو في صومعة القضاء. ثم فرج الله ضيقي، فانتقلت في أوائل سنة ١٩٤٩ إلى وكالة مجلس الدولة لقسمي الرأي والتشريع، حيث سبقني إلى رياسته زميل صباي الدكتور السنهوري. وأخذنا كلانا متعاونين مع مستشاري المجلس نعمل على دعم هذه المؤسسة الناشئة مؤمنين بأنها ـ وقد أثبتت في وقت قصير أنها مؤدية رسالتها خير أداء بالرغم من المصاعب

التي اعترضت طريقها ـ سوف تبلغ في أقرب وقت غايتها في تحقيق العدالة الإدارية وحسن توجيه مختلف السلطات.

وما لبثت إلا قليلا حيث هبت على المجلس الأعاصير، تسوقها حكومة الوفد التي تولت زمام الأمور عقب انتخابات سنة ١٩٥٠، وكان أن سيطر الملك السابق على هذه الحكومة فانحرفت إلى الطغيان والفساد، ووقف مجلس الدولة بقسميه القضائي والإداري في وجه طغيانها وفسادها، يؤدي واجبه مواجها الأنواء صامدا لها صابرا مصابرا حتى أوائل سنة ١٩٥٢، وذلك على الرغم مما بذلت سلطات الحكم من محاولات كادت تعصف به.

زالت حكومة الوفد وأعقبتها حكومات كانت ألعوبة في يد الملك يحركها كما تشاء أهواؤه، وظل مجلس الدولة على عهده يؤدي الأمانة صلب العود لا تلين قناته لمغامر، حتى لقد بلغ الأمر بالملك وحكومته في مستهل صيف سنة ١٩٥٢ أن أعدا مرسوما بقانون لحله، لم يحل دون صدوره سوى استقالة وزارة الهلالي. ذلك لأن قضاة المجلس قد سموا بقضائهم إلى العدالة المجردة، فألغوا أمرا عسكريا باعتقال عدو مجلسهم العتيد الأستاذ فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد والمسيطر على حكومته، وكنت من قبل أعارض في اعتقاله باعتباري مستشار الرأي للحاكم العسكري العام، كما ألغوا أمرا آخر باعتقال الأستاذين فتحي رضوان ويوسف حلمي، وفي ثلاثتهم تركز بغض الملك في ذلك الحين. لكن حكومة الهلالي امتنعت عن تنفيذ هذه الأحكام وإخلاء سبيل المعتقلين الثلاثة، مؤثرة رضاء الملك السابق على أداء واجبها الدستوري واحترام أحكام القضاء.

وكنت منذ خروجي من محكمة النقض أفكر في العودة إلى المحاماة، وكلما مر الوقت ازدادت رغبتي في مهنتي القديمة، ولكن كان يحول دون تحقيقها ما كان يعانيه مجلس الدولة من أزمات، لم تدع لي سبيلا إلى التخلي عن وظيفتي فيه حتى يستتب له الأمر كما كنت أرجو أو ينفذ فيه ما قدر له.

هكذا كان الحال في داخل المجلس. أما خارجه، فقد كان الكرب بين مختلف طبقات الشعب أشد. ظلم وفساد وطغيان واستهتار وفوضى في الحكم والإدارة وتدهور اقتصادي وأزمة مالية خانقة واضطراب اجتماعي وانحلال خلقي، كاد يجعل من الرذيلة أمرا غير مستهجن ومن الفضيلة شذوذا عن المألوف. وكان الناس يتخبطون في ذلك كله وقد كفروا بساستهم وقادتهم وزعماء الفكر فيهم، ويلتمسون المخرج من هذه الحالة فلا يهتدون إليه، فتضطرم في النفوس الثورة على تلك الأوضاع، ثم لا تجد متنفسا فتزداد اضطراما، تؤججها الحيرة والعجز عن الإصلاح. وهكذا كان الناس يمسون ويصبحون وهم في ظلمات حالكة لا يبرق فيها بصيص من أمل.

وفي أوائل يوليه سنة ١٩٥٢ انتقلت إدارة المجلس إلى الإسكندرية كجاري عادتها، ونزلت مع أسرتي في «مدينة البنا» بسيدي بشر، حيث اعتدنا أن نقضي الصيف، أباشر عملي صباحا، وأنال قسطا من الراحة مساء. وكانت حكومة الهلالي آنئذ قد خلفتها حكومة حسين سري، وهذه أفرجت عن الأستاذ فؤاد سراج الدين دون الأستاذين فتحي رضوان ويوسف حلمي على الرغم من أن الأحكام الصادرة بوقف تنفيذ أوامر اعتقالهم صدرت في يوم واحد، فكان ذلك منها منبئا بأنها إذ أطلقت سراح الأستاذ فؤاد وحده لم تفعل ذلك تنفيذا لحكم القضاء بل استجابة لدواع أخرى خفية. فدلت بتصرفها هذا على أنها كانت أمعن من سابقتها في الاستهتار بمقتضيات العدالة. وهو تصرف كان جديرا بأن يقع منا نحن رجال مجلس الدولة أسوأ موقع.

وحدث في أصيل يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ أن زارني ثلاثة من شباب رجال القانون من أصدقاء فتحي، فتحدثوا في هذه المسألة، وأخبروني خلال الحديث أن ما كان مدخرا لدى أسرته من مال قليل قد نفد أو كاد، وأنه لم يعد في طوقها أن تحتمل مصاريف مكتبه، مستطلعين الرأي في إغلاق المكتب، فبلغ مني الغم الغاية، وران علينا جميعا وجوم زادته ظلال الغروب قتاما، ولم أجد بدا والحزن يعصر قلبي من أن أوافقهم على ذلك.

ثم دار بيننا حوار سريع ينقبض له الصدر. سألني أحدهم: أيبقى فتحي في الاعتقال إلى غير مدى؟ وهل ليس ثمة إجراء قانوني يُتخذ؟ فأجبت: لا سبيل إلا دعوى المسئولية الشخصية ترفع أمام القضاء الإداري على رئيس مجلس الوزراء بصفته القائم على إجراء الأحكام العرفية لامتناعه عن تنفيذ حكم قضائي. قال: وكم تستغرق من الوقت هذه الدعوى؟ قلت سنة أو أكثر. قال وفي هذه الأثناء ماذا يكون من أمر أولاد فتحي؟ وأرتج على القول لحظات خلتها أمدا، ثم أجبت: الله كفيل بهم.

وانصرفوا كاسفي البال، وآويت إلى فراشي حزينا مبتئسا أتشاغل عن هواجسي بالقراءة، وأنا مشتت الذهن ضيق الصدر، وقد زاد هذا الحديث ـ وموضوعه يتصل بالوضع العام في البلاد ـ ما كان يساورني وغيري من اليأس من صلاح الحال.. يأس كاد يبلغ حد الكفر والعياذ بالله.

حركة الجيش

وأصبح يوم ٢٣ يوليه وإذا بسكرتيري ينبئني تليفونيا قبل توجهي إلى مكتبي بشائعات عن ثورة الجيش في القاهرة، واحتلاله المصالح الحكومية والمرافق العامة، وسيطرته على العاصمة بأسرها. واستوثقت من صحة الخبر من أحد موظفي رياسة مجلس الوزراء ببولكلي، فأكده وأخبرني أن المجلس أوفد أحد أعضائه بطائرة خاصة إلى القاهرة. وقبيل ظهر اليوم التالي رأيت

الطائرات النفاثة تجوب سماء الإسكندرية، وقد أعلنت استقالة وزارة حسين سري ([1]) وقيام وزارة علي ماهر بناء على طلب القوات الثائرة.

وفي منتصف ليلة الجمعة ٢٤ من يوليه اتصل بي رئيس مجلس الوزراء طالبا أن أوافيه في ساعة مبكرة من صباح الغد في مقر الرياسة ببولكلي. ولما التقينا سلمني وثيقة بخط اللواء محمد نجيب وتوقيعه تتضمن الطلبات التي تقدمت بها لحكومته القوات المسلحة، وهي تنحصر في تعديل بعض تشريعات الجيش، وطلب إليّ أن أعد فورا بالاتفاق مع وزير العدل ما نستطيع إعداده من مشروعات قوانين التعديل، لإصدارها قبل مجيء اللواء محمد نجيب ظهر ذلك اليوم لمقابلته. وقد تم إعداد ثلاثة من هذه المشروعات أقرها مجلس الوزراء ووقعها الملك قبل موعد المقابلة.

وأذكر عند انصراف اللواء نجيب من مقابلته لرئيس الحكومة، أن التقيت به في طريقي إلى غرفة الرئيس، فذكرني بما لم أكن أذكره وقتئذ، إذ قال ونحن نتبادل التحية إن له سبق معرفة بي منذ كان أحد أعضاء المحاكم العسكرية العليا في أثناء الحرب العالمية الثانية، وكنت أرأس إحدى دوائرها. فأعجبت بما وهب من قوة ذاكرة لم توهب لي.

ولقد أخبرني رئيس مجلس الوزراء أنه أطلع اللواء محمد نجيب على القوانين التي صدرت، فأبلغه أنها لا تتفق تماما مع طلبات الجيش، فأدهشني ذلك وراجعتها معه فتبيّنا أنها مطابقه لما ورد في وثيقة الطلب، وعندئذ عهد إليّ الرئيس أن أقابل اللواء للتفاهم، فاتفقت معه على اللقاء في مساء اليوم ذاته.

وما كنت لأنسى المعتقلين على ذمة الحاكم العسكري في حديثي مع الرئيس يومئذ، فعهد إليّ بإبلاغ إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية بمصر، بأنه يأمر بالإفراج فورًا عن الأستاذين فتحي رضوان ويوسف حلمي، تنفيذًا للحكمين الصادرين من محكمة القضاء الإداري، وبموافاتي بكشوف سائر المعتقلين لمراجعتها والإفراج عن كل من لا تدعو الضرورة القصوى لاعتقاله. وهكذا لم تمض أيام ثلاثة على حديثي مع أصدقاء فتحي بمدينة البنا حتى تكفل الله سبحانه به وبأولاده.

وانتهزت هذه الفرصة فبعثت مع مدير الأمن برسالة إلى فتحي أن يوافيني بالطائرة القادمة إلى الإسكندرية بعد ظهر ذلك اليوم، حيث يجدني في انتظاره حوالي الساعة ٦ مساء برئاسة مجلس الوزراء، وكان لي في استدعائه غاية قامت بنفسي لما رأيت مع اللواء محمد نجيب البكباشي أنور السادات، فأدركت أن له شأنا في ثورة الجيش، وتذكرت أنه كان متهما في إحدى القضايا السياسية، وخيل إليّ أن فتحي كان محاميه فيها، فأردت أن

يكون فتحي رسولي إلى رجال الثورة في أمر كنت أعتقد أنه لا مندوحة منه لنجاحها.

ولم أكتم الرئيس عندما حدثته عن المعتقلين رغبتي في استدعاء فتحي لما له من صلة بالبكباشي أنور السادات، إذ قد تدعو الحاجة إلى الاستعانة به لديهم، فيما عسى أن يجد من شئون على أثر ما أنبئنا به من قدوم طابور مسلح من قوات الجيش إلى الإسكندرية. لكن الرئيس ظن وقتئذ أني إنما أتعلل بذلك للإفراج عن فتحي، إذ كنت قد سعيت لديه في ذلك إبان وزارته عقب حريق القاهرة فلم أوفق، لأن الملك السابق ورجله الأستاذ المراغي كانا يمانعان في إخلاء سبيله.

وكنت على موعد بعد ظهر ذلك اليوم مع الدكتور السنهوري، فتبادلنا الرأي في تطورات الموقف. وفي أثناء الحديث قال لي إنه لا يأمن على حركة الجيش ما لم يخلع الملك، وعندئذ أطلعته على السبب الذي من أجله استدعيت فتحي، فطلب مني أن ألزم جانب الحذر لخطورة ما أنا مقدم عليه، وما قد يترتب عليه إذا لم يتم الأمر.

ولما قابلني فتحي سألته هل توليت الدفاع عن البكباشي أنور السادات في إحدي القضايا السياسية؟ قال إنه عرفه متهما في قضية مقتل أمين عثمان، وإن لم يكن محاميه فيها. فصارحت فتحي بما قام في نفسي. قلت له: إن هذه الثورة لن تؤتي ثمرتها ما لم يخلع الملك في الحال، وإن هذه الفرصة إن مرت فلن تعود، وإذا بقي الملك على العرش فلا أمان للثورة منه ولا للثوار من بطشه، وإنني ما استقدمته إلا ليتصل بأنور السادات ويعمل على إقناعه وزملائه بهذا الرأي، وعليّ أن أبذل كل جهدي لدى رئيس الحكومة لضمان نفاذه.

هال الأمر فتحي فراج يبدي مخاوفه من تدخل الإنجليز مستشهدا بما حدث إبان الثورة العرابية، مسهبا في بيان ما يلابس ذلك الرأي من تهور وما يحوطه من مخاطر.. لكني قطعت أسباب الجدل بحزم قائلا: إن الساعة ساعة عمل، وإن الغاية تستأهل المخاطرة، وإن الوقت لا يتسع للأخذ والرد. ولعل إيماني بالفكرة قد انتقل إلى فتحي فجأة، فكف عن النقاش، وانطلق مسرعا للاتصال بأنور السادات على أن يبلغني النتيجة تليفونيا في أي وقت من الليل.

وانصرفت بعد هذا لمقابلة اللواء محمد نجيب في ثكنة مصطفي باشا، حيث رأيت لأول مرة البكباشي يوسف صديق والبكباشي حسين الشافعي، وتحادثنا طويلا عن تشريعات الجيش حديثا أحسست خلاله أن الطلبات التي قدمت في هذا الخصوص من الثوار ليست إلا ستارا لغاية أكبر وأخطر هي خلع

الملك. ولم يكن إحساسي هذا نتيجة انعكاس لما يعتمل في نفسي، بل تؤيده شواهد. ذلك أن الطابور المسلح الذي سمعنا أنه قدم لاستبدال القوة الموجودة بالإسكندرية كان يحتوي على وحدات من مدفعية الميدان والمصفحات لم يكن لها فيما أعلم نظير في حامية الإسكندرية. هذا عدا ما لاحظته في أثناء زيارتي الطويلة للثكنة من مظاهر أشعرتني بأن ثمة أمرًا يعد للغد.

وعدت قبيل منتصف الليل إلى مقر الوزارة، حيث كان الرئيس علي ماهر في انتظاري فسألني متلهفا: هل انتهيتم من أمر التشريعات؟ فسكت برهة ثم قلت: ليست هي مربط الفرس.. فبدت عليه الدهشة لحظات، ثم قال: الآن أدركت كيف انبهموا هنا بعد أن كانوا على جانب كبير من الصراحة في القاهرة. ولم تكن بنا حاجة إلى أن يصارح أحدنا الآخر بما كان يجول في نفسه. فقد أدرك الرئيس ما قصدته، وأدركت أنا ما مرّ بذهنه.. ثم دار بيننا هذا الحوار القصير: قلت: ماذا تراك فاعلا؟ قال: ماذا تريدني أن أفعل؟ قلت: دع القدر ينفذ ولا عليك إذا أمنت جوائحه. قال: لننصرف الآن وسوف نري ما يأتي به الغد.

عدت إلى مدينة البنا حيث اتصل بي فتحي تليفونيا ليخبرني بأن أنور السادات اعتذر عن عدم إمكانه مقابلته يومئذ، مرجئا اللقاء إلى اليوم التالي، فقلت له: لم يعد هناك موجب للقائكما، فقد أغنانا الله عنه. وطلب مني مزيدا من البيان، فرددت على مسمعه المثل المأثور: «إن غدا لناظره قريب».

وبت ليلتي في غرفة تشرف على طريق الكورنيش في اتجاهه إلى قصر المنتزه، حيث ينزل الملك أحاول النوم وأستعين عليه بالقراءة، وأنا مرهف الأذن أترقب قرقعة المصفحات في طريقها إلى القصر على غير جدوي حتى أشرقت الشمس وفات الوقت الذي كنت أعتقد أنه خير الأوقات لمثل الحدث الذي كنت أتوقعه وأريده.

الانقـــــلاب

أكان ما توقعته واطمأننت إلى حدوثه في اليوم السابق وهمًا صورته لي الرغبة فيه؟ أتمر هذه الفرصة التي قل أن يجود بها الدهر من دون أن تستغل للنهوض بالبلاد من الحمأة التي ظلت تتمرغ فيها السنين الطوال؟ وهل قضي عليّ أن أرى هذا الأمل الذي برق حينا يخبو كما خبت أمثاله من قبل؟

وغادرت فراشي مبكرًا عن موعدي، وأنا ضيق الصدر مهموم البال، وأهل المنزل فيما عداي ينعمون بذلك النوم الهادئ الذي يسبق الصحو. ولبست ثيابي متثاقلا، ثم خرجت إلى الشرفة التي تطل على البحر أنفس عن النفس ما بها، وتناولت إفطاري فيها منفردا أقطع من بعده الوقت بالتدخين إلى أن

يحين ميعاد التوجه لمكتبي. وما كدت أفعل حتى سمعت صرير المصفحات ورأيتها تتجه إلى قصر المنتزه، فقفز قلبي في صدري فرحا، وانتفضت واقفا أبتهل إلى الله عز وجل بالجنان لا باللسان شاكرا داعيا، وانطلقت مسرعا لا ألوي على شيء إلى دار الوزارة، ومنها اتصلت تليفونيا برئيس الحكومة في فندق سان إستفانو، وأبلغته ما رأيت فوعدني بالحضور فورا. كما أبلغت الدكتور السنهوري بذلك ليطمئن إلى أن ما كان يجول بخاطرنا بالأمس هو اليوم موضع التنفيذ.

وما كدت أنتهي من ذلك حتى دق جرس التليفون وسأل سائل عن الرئيس ليخبره أن قوات من الجيش قد حاصرت قصر رأس التين وأخذت تطلق النار عليه. ثم انقطعت المحادثة، فجأة من دون أن يكمل المتحدث كلامه، فنقلت الخبر إليه قبل أن يغادر مقره، فقال لي إنه سيتجه إلى القصر ثم يعود منه إلى بولكلي طالبا مني انتظاره حتى يجيء إلى موعد له مع اللواء محمد نجيب في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم.

وجاءني الفراش بقدح من القهوة مستأذنا: «الخواجة» يريد مقابلة علي ماهر في أمر مهم عاجل. ودخل على الأثر أمريكي شاب فارع الطول في حالة اضطراب بيّن وانفعال شديد، وقدم لي نفسه بأنه «مستر سباركس» مستشار السفارة الأمريكية، وقد أرسله السفير ليبلغ رئيس الحكومة أن قوات من الجيش تطلق النار على قصر رأس التين محاولة اقتحامه. ثم انطلق يتحدث بلهجة خطابية عن خطورة هذا الحادث ومبلغ ما قد يترتب عليه من أضرار للبلاد، متسائلا لمصلحة من أقدم الجيش على هذا العمل؟

وكأنما أحالني انفعاله ـ حقيقيا كان أو مصطنعا ـ إلى قطعة من ثلج في صورة إنسان يرشف قهوة الصباح، ويدخن لفافته وهو على أتم ما يكون من الاطمئنان والهدوء، حتى إذا ما فرغت جعبته، طلبت منه أن يتفضل بالجلوس، وسألته هل يتناول قدحا من القهوة فجلس وهو يتمتم في دهشة: قهوة.. قهوة!

قلت له في هدوء ردا على خطابه: إنني علمت بالنبأ قبل مجيئه وأخبرت به رئيس مجلس الوزراء، ولعله الآن في طريقه إلى قصر رأس التين. وبدا لي أنه أخذ يفيق من دهشته، إذ استأنف خطابه مرددا سابق مقاله، فلما انتهى منه قلت له في برود: إنني لست من رجال الوزارة، ولا من أهل السياسة، بل من رجال القانون، فعليه أن يحتفظ بحديثه إلى حين عودة رئيس الحكومة. وأخذت أطالع صحف الصباح وهو جالس قبالي لا يكاد يستقر على مقعده من القلق. ثم حاول معاودة الحديث بقوله: إن مستر كافري قلق.. فقاطعته بابتسامة لعله أدرك معناها، فاستأذن في محادثة السفير بالتليفون ليطمئنه، فأخبره بما جرى بيننا وبأنه في انتظار عودة رئيس الحكومة.

ثم وصل اللواء محمد نجيب، فتركت زائري وقابلته على انفراد وأنبأته بوجود سباركس وسبب زيارته، فقال: إنه قد بلغه في الليلة الماضية أن هناك من يحاول إحداث شغب في المدينة، فأمر فرابطت قوات من الجيش ضمانا للأمن في مواقع منها منطقة رأس التين. وفي الصباح علم أن حرس القصر ظن أن القوات التي اقتربت منه تنوي الهجوم عليه، فأطلق النار عليها، وردت القوات بالمثل، ولكن إطلاق النار وقف من الجانبين، وقد أمر بإجراء تحقيق لمعرفة المخطئ من الفريقين. وأعجبني ما كان يبدو عليه وهو يحدثني في ذلك من هدوء، وطمأنينة، فاستدعيت المستر سباركس ليسمع منه ما سمعت.

اجتمع رئيس الحكومة عقب وصوله باللواء محمد نجيب فترة، ثم غادر مقر الوزارة إلى قصر رأس التين ثانية بعد أن طلب مني ألا أبارح مكاني حتى يعود. وكأن «سباركس» قد يئس من مقابلته أو لعله اطمأن مما كان يخشاه، فانصرف إلى حال سبيله واعدًا بالعودة.

ولما عاد الرئيس استدعاني لغرفته حيث فاجأني بسؤال أدركت منه ما سوف يتمخض عنه اليوم من أحداث جسام. قال: أعندكم في مجلس الدولة عبد الحميد بدوي؟ قلت: بل خير منه. قال: من هو؟ قلت: الدكتور السنهوري. قال: أريد إلى جانبي معكما ثالث، فهل ترى أن يكون الدكتور وحيد رأفت؟ قلت: بل الأستاذ عبد ه محرم. قال: أعدوا لي وثيقة بتنازل الملك فاروق عن العرش لابنه أحمد فؤاد على أن تكون معدة للتوقيع ظهر اليوم.

اتصلت تليفونيا بالأستاذ عبد ه محرم في مصيفه بالإسكندرية، فقيل لي إنه في القاهرة. وأسرعت إلى الدكتور السنهوري بمنزله فأبلغته الأمر، وأخذ في ارتداء ملابسه للتوجه معي إلى بولكلي، بينما كنت وأنا في الانتظار ألقي نظرة عاجلة على نسخة من الدستور كان قد وافاني بها.. وفي دقائق معدودات كنا قد أعددنا مسودة وثيقة نزول فاروق عن العرش، بعد أن اتفق رأينا على أن تكون في صيغة أمر ملكي استلهمنا ديباجته من مقدمة الدستور، وفيها رددنا سبب النزول إلى ما تقتضيه مصلحة البلاد.

وانطلقنا إلى قصر الحكومة حيث عرضناها على الرئيس علي ماهر فأقرها، ثم نسخت على الورق المخصص لذلك. وقبيل الظهر وصل اللواء محمد نجيب وفي صحبته قائد الجناح جمال سالم والقائمقام أنور السادات، فاطلعوا على الوثيقة، وطلب جمال إضافة عبارة تفيد أن النزول عن العرش كان أيضا استجابة لرغبة الأمة ([2]). فعارضت في هذه الإضافة لأني كنت أرى ألا يلابس النزول أي مظهر يشعر بأنه لم يكن اختياريا، وذلك احتياطا للمستقبل وما قد ينطوي عليه من تطورات. ولكن الدكتور السنهوري انضم إلى جمال قائلا: لا بأس من هذه الإضافة، لأن العبارة المراد إضافتها لا تفيد بذاتها أن الملك

فاروق كان مكرها. وقد أضيفت تلك العبارة إلى الوثيقة بخط كاتبها، وعهد إليّ الرئيس علي ماهر بأن أحملها إلى الملك لتوقيعها، على أن اتصل عند وصولي لقصر رأس التين بالأميرالاي أحمد كامل ليسهل لي مقابلته.

توقيع الملك وثيقة النزول عن العرش

طلب جمال سالم أن يرافقني، ولكني أبيت إلا أن أؤدي هذه المهمة منفردا، فقد كنت حريصا على أن تتم في يسر، وقد خشيت أن يكون في مصاحبة جمال لي ما يؤدي إلى تعقيد الأمور. وقبل أن أتخذ طريقي إلى القصر، طلبت من اللواء محمد نجيب وصاحبيه أن يتصلوا بالقوات التي تحاصر القصر لتمكيني من دخوله.

وفي طريقي إليه رأيت وحدة من مدفعية الميدان تحتل رأس الأنفوشي مصوبة مدافعها إلى القصر، ولما وصلت له وجدته محاصرا بوحدات من مدفعية الميدان الخفيفة والمصفحات. وقد قابلت قائد القوة المحاصرة، وطلبت منه السماح لي بدخول القصر لمقابلة الملك لمأمورية عاجلة عهد بها إلى، وأبلغته أن تعليمات له بذلك في طريقها إليه من القيادة العامة للقوات المسلحة بثكنة مصطفى باشا، إن لم تكن قد وصلت فعلا، فأخبرني أنه يأسف إذ لم تصله هذه التعليمات، وبدونها لا يستطيع إجابة طلبي.

وكان لا بد لكلينا من الانتظار، فأخرجت علبة سجائري لأدخن، فإذا بها خاوية، وأسرع الضابط وقدم لي علبته، فلم أجد فيها سوى لفافة واحدة أبيت أن أختص بها نفسي دونه، ثم اصطلحنا على أن نشترك في تدخينها، ففعلنا، وما ذقت طول حياتي من لذة التدخين ما ذقته يومئذ..

وفي هذه الأثناء كنت قد طلبت من الضابط الاتصال بثكنة مصطفى باشا عن طريق اللاسلكي لتلقي تعليمات منها بالترخيص لي في دخول القصر. وعاد رسوله إلينا يقول إن عطلا طرأ على جهاز الإرسال فتعذر الاتصال. وبينما كنت أفكر في وسيلة أخرى إذا بأنور السادات يصل فيفسح لي الطريق إلى باب القصر الخارجي، فأجده مغلقا وأضغط على زر الجرس فتفتح كوة يطل منها حارس أبلغه أني قادم من رياسة مجلس الوزراء لمهمة خاصة.

وبعد قليل فتح الباب وقادني أحد الحراس إلى مبنى نقطة الحراسة المجاورة له، فطلبت من الضابط الذي يرأسها إبلاغ الأميرالاي أحمد كامل حضوري. وبعد قليل كنت أسير في رحبة القصر بقيادة حارس قاصدا إلى أحد مبانيه، وكانت الرحبة خالية إلا من بضعة جنود يحملون البنادق السريعة الطلقات والسكون يخيم عليها، كما لو كان القصر خربا غير مسكون.

دخلت إلى مبنى في الجهة الغربية من الديوان، واستقبلني على بابه الخارجي رجل قصير القامة متوسط البنية أسمر اللون في ملابس مدنية، قدم لي نفسه فإذا به الأميرالاي أحمد كامل، ثم دلج بي إلى صالة متسعة مستديرة صفت إلى جانب حوائطها مقاعد كبيرة تتخللها أخرى صغيرة وفي وسطها منضدة مستديرة من الرخام الداكن اللون، وفي الناحية اليمني من مدخل الصالة باب لرواق احتشد إلى جواره عدد قليل من ضباط الحرس الملكي بملابسهم العسكرية ومن ضباط الحرس الخاص بملابسهم المدنية.

أجلسني الأميرالاي أحمد كامل في أحد المقاعد الكبيرة، ووقف إلى جانبي يحادثني في رغبة للملك، يرجو في هذا الظرف الدقيق الذي يمر به أن أعمل على تحقيقها، وهي الإفراج عن أنطون بوللي الذي كانت القوات المحاصرة قد اعتقلته في اليوم ذاته مع الأميرالاي محمد حلمي حسين أثناء تسللهما من القصر إلى خارجه على أن يستصحبه الملك إلى الخارج لغير رجعة، ويا حبذا لو أمكن كذلك الإفراج عن حلمي حسين، ولكن أمر بوللي عند الملك أهم إذ توثقت صلته به منذ كان طفلا صغيرا.

ونسي أحمد كامل نفسه في حرارة حديثه هذا، وجلس القرفصاء إلى جانبي فانتفضت واقفا قاطعا للحديث حتى يجلس في أحد المقاعد، وبعد تمنع قرب مني أحد المقاعد الصغيرة وجلس عليه يكمل حديثه. ولما اطمأن إلى وعدي بأن أبذل جهدي في تحقيق رغبة الملك السابق، انصرف عني إلى داخل الرواق.

ولم يمض قليل حتى رأيت فاروق يخرج منه متجها إلى المنضدة القائمة في وسط الصالة وهو عاري الرأس في حلة أميرال صيفية، وكان يسير مسرع الخطى، تأخذ بخناقه سعلة عصبية متواصلة. فاتجهت بدوري إلى المنضدة، والتقينا عندها حيث مدّ إلى يده فصافحته، ثم أخرجت الوثيقة التي كنت أحملها إليه من مظروفها وقدمتها إليه، فقرأها وسألني عن ديباجتها، فأخبرته أنها مستمدة من مقدمة الدستور، ثم أعاد قراءتها متسائلا عما إذا كانت الصياغة على ما يجب أن تكون فأكدت له ذلك، فأخرج قلمه وقرأها مرة ثالثة كلمة فكلمة، ثم قال: ألا يمكن أن تضاف بعد عبارة «بناء على إرادة الأمة» كلمة «وإرادتنا»؟ قلت: إن صياغة الوثيقة في صورة أمر ملكي تنطوي على هذا المعنى. قال: فما الضرر إذن من الإضافة؟ قلت إننا لم ننته إلى صياغة الوثيقة على صورتها هذه إلا بصعوبة، لا تسمح بإدخال أي تعديل. قال إذن لقد كانت هناك وثيقة أخرى. قلت: نعم. فسألني عنها فأجبته بأنني لم أطلع عليها. قال: لعلك لا تريد ذكر شيء عنها لما قد يكون فيها من معان تجرح شعوري.. فأكدت له بشرفي أنني لم أطلع عليها. وعندئذ ذيل فاروق الوثيقة بتوقيعه.

وكانت عيناي لا تفارق يده وهو يوقع. ولعله لاحظ أنني أدركت من حركة اليد مبلغ انفعاله الذي كان يجالد للسيطرة عليه، فقال إنه لا يشك في أنني ألتمس له العذر في أن توقيعه لم يكن في الظرف الذي يلابسه منضبطا، على أنه سوف يمهر الوثيقة بتوقيع ثان، وقرن قوله بالفعل فوقع مرة أخرى في أعلى الوثيقة. ورددت عليه بأنه ليس من فرد في هذه الأمة كان يود أن يبلغ الأمر إلى هذه النهاية، ولكن هكذا أراد الله، ومن الخير الخضوع لإرادته. فلم يعلق على ردي بقول، وإنما لاحت على وجهه ابتسامة حزينة وهو يرد قلمه إلى جيبه. ولعله ذكر وقتئذ أن شعبا لم يول ملكه من الحب ما أولاه الشعب المصري له في السنين الأولى من ملكه، وأن ملكا لم يبدد مثل هذه الثروة في أقصر مدة مثلما بددها هو، ثم استبدل بعد ذلك بالحب بغضا وبالولاء سخطا ومقتا.

ولم يكد ينتهي من التوقيع حتى هدأت أعصابه وزايلته سعلته، وأخذ يحدثني في شأن بوللي وحلمي حسين مبديا رغبته في الإفراج عنهما أو على الأقل عن أولهما، والترخيص له باستصحابه إلى الخارج. وكان الأميرالاي أحمد كامل قد اقترب منا في هذه الأثناء، فقال إنه كان قد أبلغني هذه الرغبة، فوعدت بالسعي لتحقيقها ما أمكنني ذلك، فكررت للملك وعدي. واستطرد فاروق فقال: إن له في الخارج أموالا تكفيه على قلتها، وإنه لذلك يود أن توزع ثروته في مصر من الآن على ورثته، فإن لم يتيسر ذلك بقيت مجمدة لهم حتى يحل أوان استحقاقهم لها. فوعدته كذلك بالعمل على تحقيق رغبته هذه. وتحدث عن أوصياء العرش الذين اختارهم قائلا إن الأمير عبد المنعم سيحزنه أن يعهد إليه بالوصاية لأنه يحبه ولكن لن يسعه إلا قبولها. وأخيرا صافحني وعاد من حيث أتى.

غادرت القصر ميمما دار الحكومة حيث وجدت مجلس الوزراء منعقدا، فسلمت رئيسه وثيقة النزول عن العرش موقعة، وأبلغته رغبتي فاروق كلتيهما، فعلق على أولاهما بأن الجيش لن يقبل إجابتها، فقلت له إنني وعدته بالسعي لتحقيق رغبته، وأنه يتعين عليّ برا بوعدي أن أقصد اللواء محمد نجيب لهذا الغرض.

دور علي ماهر في إقناع الملك بالنزول عن العرش

لم أجد صعوبة في أداء مأموريتي لدى فاروق، لأن الرئيس علي ماهر كان قد اتفق معه على النزول عن العرش عند مقابلته له في صباح ذلك اليوم للمرة الثانية، وقد سمعت منه قصة ذلك الاتفاق فيما بعد.

قال لي إن اللواء محمد نجيب سلّمه إنذارًا من القوات الثائرة بطلب نزول فاروق عن العرش ظهر ذلك اليوم ومغادرته مصر قبل الساعة السادسة من

مسائه، وكان الإنذار محررا بلهجة بالغة منتهى الشدة. أحصت عباراته على فاروق في صراحة جارحة أوزاره ومساوئه، وقد خشي الرئيس أن يطلعه على نصه فيركب رأسه، فأبلغه مضمونه فحسب مشفوعا برأيه أن يقبله وينزل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد، وبذلك يستبقي الملك لذريته.

قال فاروق لعلي ماهر إنه ليس جبانا، وإن في وسعه أن يقاوم، وإن لديه من القوات الموالية، أكثر مما لدى الثائرين، فقاطعه علي ماهر بقوله إنه لا يرضيه أن يعرض بلاده لحرب أهلية لا يعلم إلا الله ماذا ستجر على الوطن من ويلات.. ثم انتقل بالحديث فجأة وقبل أن يتيح لفاروق الرد إلى موضوع آخر، فسأله عما إذا كان يريد مغادرة مصر بالجو أو بالبحر؟ فاختار الملك السفر بالمحروسة مشترطا أن يستصحب زوجته «ناريمان» وولده منها أحمد فؤاد مع سائر أولاده، وأن يودع على النحو الذي يليق بملك نزل عن عرشه باختياره، وأن تشترك الحكومة برئيسها والقوات المسلحة بقائدها في وداعه. فأجابه علي ماهر إلى شروطه هذه دون تردد، وهو لا يعلم أتقره عليها القوات الثائرة أم لا تقرّه. كما طلب فاروق أن يمكن من مقابلة المستر كافري سفير أمريكا قبل سفره، فوعده علي ماهر بذلك.

ثم طلب أن تحرسه في طريقه إلى إيطاليا ([3]) إحدى قطع البحرية المصرية، ولكن رئيس الحكومة أبى أن تتعدى الحراسة المياه الإقليمية. وقد علمت فيما بعد أن فاروق طلب من السفير الأمريكي عندما قابله أن تكون المحروسة في حراسة بعض وحدات الأسطول الأمريكي الذي كان وقتئذ في مياه اليونان، ولكن السفير اعتذر بوجوب استشارة حكومته وعدم اتساع الوقت للاتصال بها.

وإذا كان نزول الملك عن عرشه قد تم بهذه السهولة دون سفك دماء ولا متاعب، فإنما يرجع الفضل في ذلك بعد الله وما ألقاه في قلبه من رعب نتيجة مباغتة القوات الثائرة له، وإدراكه ألا ملجأ له منها إلي الشعب الذي كان أشد سخطا عليه منها، يرجع الفضل بعد هذا كله إلى ما أبداه علي ماهر من مهارة وحزم وحضور ذهن وسرعة خاطر في إقناعه بذلك، وهي صفات كان يمتاز بها علي ماهر على سائر أقرانه من السياسيين القدامى في مواجهة الأحداث المفاجئة.

الجيش بعد نزول الملك عن العرش

وقابلت اللواء محمد نجيب وصحبه في ثكنات مصطفي باشا، وأخبرتهم بأن فاروق وقع الوثيقة، فطلبوا الاطلاع عليها لتطمئن قلوبهم، فأبلغتهم أنني سلمتها لرئيس الحكومة، ولهم إذا شاءوا أن يطلعوا عليها لديه. ولما أفضيت إليهم برغبة الملك في الإفراج عن بوللي وحلمي حسين أو على الأقل عن

أولهما والسماح له باستصحابه إلى الخارج، أبوا ذلك كل الإباء قائلين إن أولهما في مقدمة المسئولين عن فساد الحكم في البلاد، وأنه يتعين على ثانيهما بحكم كونه محسوبا على القوات المسلحة أن يؤدي لها حسابا عن تصرفاته أثناء وجوده في الحاشية العسكرية للملك. وأما رغبته في توزيع أمواله على ورثته أو تجميدها، فقالوا إن الرأي في ذلك للحكومة تتصرف في الأمر على مقتضي القوانين.

وجاء إلينا ونحن في هذا الحديث من أعلننا بقدوم السفير البريطاني لمقابلة محمد نجيب، فقابله على انفراد، ثم عاد إلينا بمذكرة شفوية قال له السفير إنه بعث بمثلها لرئيس مجلس الوزراء. فتلوتها على المجتمعين، فإذا بالسفارة تطلب أن يملأ على الفور الفراغ المتخلف عن نزول الملك ورحيله، وتنصح بمنع المرور في شوارع المدينة بعد الغروب تفاديا لحوادث قد تترى إثر علم الناس برحيل الملك.. فاتفق الرأي على أن يبلغ نجيب السفير بعدم وجود ما يدعو إلى منع المرور اكتفاء بوجود القوات المسلحة في الشوارع، وأما الفراغ المتخلف عن نزول الملك، فمن الطبيعي أن يملأ فورا وفق أحكام الدستور.

وتناولنا طعام الغذاء في عصر ذلك اليوم المشهود رغيفا واحدا من الخبز الإفرنجي قسمته لقيمات بقدر عدد الحاضرين وسلطانية صغيرة من اللبن الزبادي، فكان غداء لم أذق أطيب منه في حياتي، وقد أكملناه بسمكة مشوية حضر بها أحد الضباط على غير انتظار.

ثم انصرف نجيب وصحبه إلى الميناء لتوديع الملك الراحل، وعدت أنا إلى مقر الحكومة ببولكلي حيث وجدت الدكتور السنهوري في انتظاري بغرفة الرئيس علي ماهر تلوح على وجهه دلائل الجد والاهتمام.

قال لي إنه بعد أن انفضّ مجلس الوزراء عقب أخذه علما بنزول الملك عن العرش، وأثناء وجودي بثكنة مصطفي باشا، انفرد هو بعلي ماهر، فحدثه في نظام الحكم بعد هذه المفاجأة التي لم تكن منتظرة، وسأله عما أعد من رأي في ذلك يتعين ليؤخذ في تنفيذه دون إمهال، فطلب منه علي ماهر رأيه الخاص، فقال السنهوري إنه لا يوجد في هذه الآونة برلمان يمكن للحكومة أن تستند إليه، لأن مجلس النواب منحل، ومجلس الشيوخ معطل، وإن سندها الوحيد هو الجيش الثائر، ولا يؤمن إذا طال الوقت على هذا الوضع أن يختل، فيضطرب نظام الحكم في هذه الفترة الدقيقة من حياة البلاد، فالرأي عنده أن تبادر الحكومة بإجراء الانتخابات لمجلس النواب بعد تنقيح قانون الانتخاب تنقيحا يضمن سلامة العملية الانتخابية، وإنه وإياي كنا قد تدارسنا هذا الموضوع عقب حل مجلس النواب.

وأعددنا تشريعا لتعديل قانون الانتخاب على صورة تكفل التوازن بين عدد أصوات الناخبين، وبين عدد المقاعد التي يفوز بها مختلف الأحزاب، ذلك التوازن الذي كان يرجع إلى انعدام الطغيان الحزبي. فدلت دراستنا على أن الوفد لم يحز في أي انتخابات سابقة أكثر من أربعين في المائة من أصوات الناخبين، وكان يحصل على الرغم من ذلك على الأغلبية الساحقة لعدد المقاعد. وإجراء الانتخابات على الأسس الجديدة لا يستغرق أكثر من ستة أشهر يتيسر خلالها للرئيس أن يقنن في مجلس الوزراء برنامج الإصلاحات الذي لا بد أن يكون أعده في السنين الأخيرة، حتى إذا تمت الانتخابات تخلى عن الحكم إلى الوصاية على العرش، حيث يشرف على تنفيذ برنامجه من عل، ولا ريب أنه سوف يكون بحكم طبيعة الأمور صاحب النفوذ في هيئة الوصاية بين زميليه الأمير عبد المنعم والسيد شريف صبري.

واستطرد السنهوري قائلا إن علي ماهر، وإن لم يعلق على حديثه بما يفيد موافقته على رأيه، فإنه كان ينصت إليه في اهتمام من دون أن يبدو عليه ما يدل على مخالفته لهذا الرأي، وإنه يرى من الخير أن نواصل ما بدأه، فننفرد في تلك الليلة بعلي ماهر لهذا الغرض.

فوافقته على رأيه جملة وتفصيلا، واتفقنا على أن نستعين بالأستاذ إبراهيم عبد الوهاب لهيئ لنا خلوة بعلي ماهر في مسكنه بفندق سان إستفانو، وفاتحناه في ذلك، فوافق مؤثرًا ألا يحضر اجتماعنا برئيس الحكومة حتى لا يتأثر من قد يعلم بذلك فيما بعد من زملائه الوزراء، واستطعنا ونحن في انتظار عودة الرئيس أن نتحدث في الموضوع الذي كان يشغل ذهننا وقتئذ مع الوزيرين زهير جرانة وعبد الجليل العمري، فاقتنعا بوجهة نظرنا.

وعاد رئيس الحكومة واجتمع مجلس الوزراء بحضورنا وملئ الفراغ الذي تخلف عن نزول الملك السابق عن العرش بالمناداة بأحمد فؤاد الثاني ملكا، وبإعلان تولي مجلس الوزراء سلطة الملك الدستورية إلى أن يعتمد مجلس النواب الأوصياء على العرش عملا بأحكام الدستور. وهكذا اجتمع لهذا المجلس من سلطاته الشرعية ما لم يجتمع له من قبل في تاريخ مصر، إذ صار مستودعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية، وأصبح تحقيق مشروع السنهوري في التمهيد إلى رد نظام الحكم إلى أصوله الطبيعية رهنا بمشيئة رئيس المجلس.

وتأهب الوزراء للانصراف والسنهوري وأنا نتجه بنظراتنا إلى الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب منتظرين منه إبلاغنا الموعد المرموق مع علي ماهر، وإذا بهذا يتحدث معلنا بأن قيام حكم برلماني نظيف على أساس سليم يحتاج إلى تمهيد يستغرق سنوات.. فهبّ العمري وهببت لمعارضته، ولكن السنهوري منعني من الاسترسال في المعارضة هامسا لي بأن هذا ليس مقامها.

وانصرف الجميع كل إلى حال سبيله حتى إذا اختليت بالسنهوري في داره، قال: إن حديث علي ماهر كان لإشعارنا بعدم موافقته على رأينا، واتجاهه إلى حكم البلاد بغير برلمان مستندا إلى الجيش. وليس لنا بعد إلا أن نتركه وشأنه. فإن كل ما علينا من الأمر هو إسداء النصح، وقد أبرأنا في ذلك ذمتنا.

وكانت هذه أولى الغلطات السياسية التي وقع فيها رجال الحكم بعد الثورة، غلطات ساهمت فيها بنصيب غير صغير على ما سوف يبين فيما بعد.

يوم مجلس الدولة

لم أرد أن تمر هذه الفرصة دون أن ننتهزها لدعم استقلال مجلس الدولة فنكون قد أدينا إلى هذه المؤسسة حقها علينا، وأكملنا لبلادنا نعمة التمتع في مستقبل الأيام بعدالة إدارية كاملة أثبتت تجارب السنين الماضية أنها في أشد الحاجة إليها. وعندئذ يتهيأ لي أن أعود إلى المحاماة، مطمئن النفس إلى أنه لم يعد عليّ من واجب يلزمني البقاء بمجلس الدولة.

وكنا قد أعددنا من قبل مشروع تعديل لقانون المجلس يحقق هذه الغاية. أعددناه انتظارا لفرصة تسنح، وها قد آن أوانها. ومن حسن الحظ أنني كنت قبل انتقال مكتبي إلى المصيف بالإسكندرية، قد كلفت سكرتيري بإحضار المشروع مع ما كنت في حاجة إليه من أوراق أخرى. فأفضيت إلى السنهوري باعتزامي أن أصبح به علي ماهر في مسكنه ولا أدخر وسعا لإقراره في مجلس الوزراء. فإن أخفقت استقلت احتجاجا، وإن نجحت استقلت شاكرا. ولاحظ هو أن هذا العزم يخالطه شيء من ضيق الصدر ونفاد الصبر، فأوصاني بالملاينة، بيد أن توصيته لم تجد مني أذنا تصغي.

قضيت ليلتي أقلب الرأي فيما أنا بسبيله، فلما انقضى، قابلت رئيس الحكومة في الفندق مفرغا جهدي في إقناعه بأن دعم المجلس على الوجه المقترح خدمة جليلة لبلاده سوف يذكرها له التاريخ إلى جانب خدماته الأخرى، ومنَّة عليّ لن أنساها له إذ يمكنني من التفرغ إلى المهنة التي نذرت أن أختم بها حياتي، طالبا منه أن يفتتح العهد الجديد بهذا التشريع المبارك.

واقتنع علي ماهر بأسس التعديل عندما عرضتها عليه تاركا لي التفصيلات، وفوّض إليّ في تكليف سكرتارية مجلس الوزراء بنسخ مشروع القانون وعرضه على المجلس قبل ظهر اليوم على وعد منه بصدوره في اليوم ذاته. وقد برّ علي ماهر بوعده رغم الصعاب التي أثارها في وجه المشروع وزير العدل الأستاذ محمد على رشدي، والعقبات التي أقامها في سبيله، والحيل التي استعان بها لمنع إقراره ثم لتعطيل نفاذه.

فقد عز عليه، وهو الذي قاد حملة الحكومة الوفدية في برلمانها على مجلس الدولة في أثناء ولايته لوكالة وزارة العدل في أحد التشريعات التي قصد منها غلّ يد المجلس والحد من سلطاته والعدوان على استقلاله ـ عزّ عليه أن يقف من المجلس نفسه موقفا يتعارض مع موقفه السابق. برّ علي ماهر بوعده رغم ذلك كله، فكان لزاما عليّ أن أسجل له فضله وحكمته والخدمة الجليلة التي أداها لبلاده.

ولكن تصرفات الأستاذ رشدي هذه في أمر كنت شديد الحساسية من جهته، كانت قد أهاجتني فرأي مني من العنف والشدة في مجلس الوزراء ما يندر أن يفلت من ضبط النفس الذي كنت وما زلت آخذ به نفسي على خلاف طبيعتي حتى لقد خاشنت يومئذ ـ على غير قصد مني ـ علي ماهر نفسه وهو الذي لا يستحق مني في هذا المقام إلا الشكر.

ولم تهدأ نفسي حتى أصدر مجلس الوزراء القانون في مساء ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اليوم التالي لرحيل الملك السابق، ودبرت لنشره في الجريدة الرسمية في ليل هذا اليوم ليصبح قانونا معمولا به.

حكـــم القـــدر

عندئذ أدركت إذ هدأت ثائرتي ما فرط مني في حق علي ماهر، فما صبرت حتى اعتذرت له، فأبدى من الكرم في قبول اعتذاري ما أحمده عليه. ثم عرضت عليه رغبتي في الاستقالة من مجلس الدولة بعد ما انحل عني بفضله القيد الذي كان يضطرني إلى البقاء فيه. ورغم ضني بدواخلي، فإني لم أتحرج في هذه الآونة من الإفضاء إلى من فاضت نفسي امتنانا له بالأسباب الشخصية التي كانت تفرض على العودة إلى المحاماة.

وقدّر علي ماهر هذه الأسباب مشكورًا، وأقرني على الاستقالة، لكنه طلب إليّ أن أبقى إلى جانبه شهرين، فأجبته إلى ما طلب اعترافا مني بجميله على مجلس الدولة وعليّ، وما كنت أدري وقتئذ أنني سوف أصادف قيدا أشد يربطني إلى عجلة الحكومة ما يناهز السنتين، وأن الأحداث سوف تلقي بي في قدر الثورة الغالي، فأشترك في تطوراتها عن قرب، وأحمل من مسئولياتها ما حملت، وأذوق منها الحلو والمر، فيختلج قلبي فرحا بها تارة وإشفاقا عليها تارة أخرى، ويتداولني الأمل فيها كثيرا واليأس منها أحيانا حتى بلغ بي القدر غايته.

تأمل وعبرة

كانت الأيام الثلاثة الماضية مليئة بأحداث تتطور من ساعة إلى أخرى، وتبث في النفس انفعالات متجددة عشتها مسايرا تطوراتها مسوقا بانفعالاتها،

وكأنني في عالم الأحلام لا أستطيع الوقوف للتأمل في هذه الأحداث التي لم تكن في الحسبان، ولا أجد فرصة للتفكير فيما كان وما قد يكون حتى حملني القطار إلى القاهرة صباح يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٢ مع مجلس الوزراء إذ كان الرئيس علي ماهر قد أبطل ما جرت به عادة الحكومة من المصيف بالإسكندرية، فهيأت لي تلك الرحلة القصيرة مجال التأمل والتفكير.

عدت إلى الأمس القريب لا يفصله عن الساعة التي كنت فيها إلا أيام قلائل، فإذا بي أشعر بأنه موغل في القدم كأنما قد طواه كرّ السنين. أين هذا الأمس من اليوم؟ وكيف تغيّرت الأوضاع من حال إلى حال؟

ملك ركب رأسه وركبته نزواته وأهواؤه، يسيطر على حكومة من خلق يديه مستندا إلى القوات المسلحة في البلاد.. وشعب فقد الإيمان بزعماء خانوا أمانته وبادلوا بسلطته التي استودعهم إياها مناصب حكم هزيل، فأعدوا بذلك للملك من أسباب الطغيان ما مكنه من تركيز الملك، والحكم في يديه يعبث بهما ويفسد، في حين أن ليس له وفق دستور البلاد إلا الملك دون الحكم.. ويأس من تغير هذا الحال أو تغييره، أطبق على الناس حتى بلغ حد الكفر والعياذ بالله. وإذا بالقوات المسلحة ـ وكانت سند الملك وظهيره ـ هي التي تطيح به عن عرشه! ومجلس الدولة الذي عانى منه ومن حكوماته ما عانى يسترد ما سلب من استقلاله ويستكمله، وإذا بوكيل ذلك المجلس الذي كاد الملك يعصف به، هو الذي تختاره الحكومة ليشهد توقيعه وثيقة النزول عن العرش.

سبحانك اللهم جلت قدرتك وعظمت رحمتك وتسامت عدالتك.. نعوذ بك من الكفر ونتوب إليك من اليأس بعد أن أريتنا من آياتك البينات ما أعاد الأمل إلى نفوسنا وأشعرنا بأنك قد هيأت لهذه الأمة حياة بعد موت، ويقظة بعد رقاد، ووثبة بعد قعود.

وفي فيض من هذا الاستبشار والتفاؤل، عاودني الرجاء في إقناع علي ماهر برأي السنهوري في نظام الحكم بعد الانقلاب، يعينني على ذلك بقائي إلى جانبه مستشارا لرياسة مجلس الوزراء. فعقدت العزم على انتهاز أول فرصة، وما كنت أشك في أنها ستسنح قريبا، وقد تحقق ظني لما فتحت مسألة الوصاية على العرش بعد أيام قلائل.

الوصاية على العرش

بوغتت الأحزاب السياسية بحركة الجيش فتحفظت في أول الأمر، بل لقد قصد بعض رجالات الوفد غداة الحركة إلى قصر رأس التين فقيدوا أسماءهم في سجل التشريفات إشعارا للملك بأنهم في جانبه. وما مرّ يومان حتى رأيت بعض زعماء هذا الحزب في ثكنات مصطفي باشا ليلة نزول الملك عن

العرش معربين عن تأييدهم للحركة. وإذا لم تخني الذاكرة، فقد كان من بينهم واحد من هؤلاء الذين قيّدوا أسماءهم في سجل التشريفات.

ثم تزاحمت وفود الأحزاب على مركز القيادة في سراي القبة بالقاهرة متقربين من محمد نجيب وزملائه، وكان الوفد أكثرهم نشاطا في ذلك السبيل. وعاد النحاس من أوربا على وجه السرعة بطريق الجو بصحبة فؤاد سراج الدين.. واشتد نشاط الوفد، وتطورت الرغبة عنده في موالاة الحركة إلى السعي لامتلاك ناصية الأمور عن طريق تبنيها والسيطرة عليها، ثم توجيهها الوجهة التي تتفق وغايته، وما كان له من غاية سوى الحكم ومناصب الحكم.

وكانت الظروف وقتئذ مواتية له؛ إذ كان مقصيا عن الحكم مغضوبا عليه من الملك مفروضا أنه يمثل أغلبية الأمة. هذا إلى جانب ما كان له من أنصار كثيرين بين ضباط القوات المسلحة. فقد كان المرحوم حمدي سيف النصر وزير الحربية في وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ قد حشر في الكلية الحربية خلال تلك السنة مئات من أبناء الوفديين، وهؤلاء أصبحوا ضباطا عند قيام الحركة.

ولم تلبث أن تهيأت للوفد فرصة السيطرة على الموقف في مناسبة الوصاية على العرش. ذلك أن المادة ٥١ من الدستور تنص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين اليمين التي يؤديها الملك أمامها قبل مباشرة سلطته الدستورية، وللملك بحسب أحكام الأمر الملكي رقم ٢٣ سنة ١٩٢٢ اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقرّ المجلسان اختياره.

وتنص المادة ٥٢ من الدستور على أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة. فإن كان مجلس النواب منحلا وكان الموعد المعيّن لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه.

وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء ـ بصفة مؤقتة ـ سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان.

ولقد اختار الملك الأوصياء عند نزوله عن العرش بيد أنه كان يتعين أن يجتمع البرلمان بمجلسيه لإقرار هذا الاختيار، وليحلف الأوصياء بعد إقرارهم اليمين أمامه. ولكن مجلس النواب كان قد حل من قبل في وزارة نجيب الهلالي، وقد عطلت هذه الوزارة الانتخابات للمجلس الجديد نزولا على رغبة الملك بعد خلاف شديد في هذا الخصوص بينها وبين مجلس الدولة. خلاف فاض به كأس الغلّ لدي فاروق حتى اعتزم القضاء على هذا المجلس.

فهل كان يتعين إجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد حتى يمكن لأوصياء العرش مباشرة سلطات الملك الدستورية، أو دعوة مجلس النواب المنحل للعمل إلى أن تتم الانتخابات لمجلس جديد قياسا على حالة وفاة الملك؟

ما كان هناك سوى هذين الطريقين لا مناص من سلوك أحدهما؛ إذ لم يكن في الوسع أن يبقى مجلس الوزراء يباشر سلطات الملك الدستورية لمدة غير محددة، لا لأن هذا مخالف للدستور فحسب، بل لأنه كان أيضا يفتح باب التدخل أمام الإنجليز.. فقد شهدت يوما اجتماعا بين سفيرهم وبين رئيس الحكومة بحضور نجيب وبعض أصحابه، صدر في أثنائه من السفير كلام ينطوي على تحذير مستور من الإخلال بالأوضاع الدستورية.

ولئن أخذ بالرأي الثاني تحقق للوفد مبتغاه عن أقرب سبيل، إذ كانت له في مجلس النواب المنحل أغلبية ساحقة تكفل له تولى الحكم. لهذا السبب دون غيره كان الوفد يتشبث بطلب دعوة ذلك المجلس فورًا للعمل إلى أن يتسنى إجراء الانتخابات للمجلس الجديد، بحجة أن هذا هو الرأي الذي يقضي به الدستور. وقد رأيت يوما النحاس يحف به حرسه الخاص وتزيّن عروة سترته وردته الكبيرة الحمراء، يطالب علي ماهر بذلك استنادا إلى فتوى من بعض رجال القانون الوفديين سلمنيها علي ماهر لإبداء الرأي فيها من الناحية الدستورية.

ولم يكن هذا الموضوع غريبا عليّ وقتئذ، إذ كنت قد بحثته مع الدكتور السنهوري منذ اليوم الثاني لنزول فاروق عن العرش، وانتهينا فيه إلى أن الرأي الصحيح هو إجراء الانتخابات لمجلس النواب، وأن هذه هي خير مناسبة لإعادة الكرَّة على رئيس الحكومة برأينا الذي لم يقبله في نظام الحكم بعد مغادرة الملك للبلاد.

وما كانت ثمة صعوبة في الاهتداء إلى أن هذا هو الرأي السليم من جهة الدستور. وإنما كانت الصعوبة في أن إجراء الانتخابات للمجلس الجديد بعد تعديل قانون الانتخاب بما يكفل سلامة العملية الانتخابية، يستنفد من الوقت فترة غير قصيرة، يستمر طوالها مجلس الوزراء متوليا سلطات الملك على صورة تتعارض من الناحية ا لدستورية مع وقتية تخويله هذه السلطات.

وحدث في أثناء قيامي بالبحث في هذا الموضوع بمكتبة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية أن دار بيني وبين الدكتور حسن بغدادي عميد الكلية في ذلك الحين حديث هداني إلى الحل المناسب لتلك الصعوبة. قال العميد ـ وهو من فقهاء القانون المدني ـ إن القانون العام فرع من القانون الخاص، فلا غرابة إذا قيس أولهما على الآخر. والنزاع المدني قد يكون له جانبان: جانب موضوعي يفصل فيه قضاء الموضوع متريثا. وجانب وقتي يتخذ فيه القضاء

المستعجل ما تتطلبه الضرورة العاجلة من تدابير وقتية. أفلا يمكن أن يكون إلى جانب وصاية العرش التي تدوم حتى يبلغ الملك رشده، وصاية مؤقتة تسبقها وتنقضي بقيامها.

وتداولت في الفكرة مع الدكتور السنهوري فأقررناها، ثم في طريقة تنفيذها، فاتفقنا على تعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تعديلا يكفل إنشاء الوصاية المؤقتة وينظمها، وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء إقراره بحكم توليه السلطة التشريعية في غيبة البرلمان عملا بالمادة ٤١ من الدستور.

على أساس مداولاتنا هذه أبديت لعلي ماهر رأيي بأن نص الدستور على دعوة مجلس ا لنواب المنحل إلى العمل في حالة وفاة الملك هو استثناء لا يجوز القياس عليه، وأنه في حالة نزول الملك عن العرش ـ وهي حالة لم ينظمها الدستور بنص ـ لا مندوحة من إجراء الانتخابات لمجلس جديد. فإذا كان هذا يتطلب وقتا لا ينبغي طواله أن يستمر مجلس الوزراء في مباشرة سلطات الملك، فليس ما يمنع من إنشاء وصاية مؤقتة عن طريق تعديل بعض أحكام الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢.

اقتنع علي ماهر بهذا الرأي بادئ ذي بدء، ولكنه استمهلني حتى يرجع فيه إلى قيادة الحركة. وما لبث أن أبلغني أن نجيبا وصحبه يودون الاجتماع بالسنهوري وبي ليسمعوا منا شرحا وافيا لهذا الموضوع، كيما يستطيعون الإدلاء برأيهم فيه على بيّنة.

واجتمعنا ـ السنهوري وأنا ـ بنجيب وزملائه في مركز القيادة العامة اجتماعا طال سحابة اليوم كله. وانتهى بتفويض الأمر في هذه المسألة الدستورية إلى قسم الرأي مجتمعا بمجلس الدولة.

وفي أول أغسطس سنة ١٩٥٢ أصدر قسم الرأي (مجتمعا) بإجماع الأصوات عدا واحدا فتوى مسببة، بأنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل في حالة نزول الملك عن العرش، بل يجب المبادرة إلى إجراء الانتخابات لمجلس نواب جديد، ودعوته للاجتماع في الميعاد الدستوري لتعيين أوصياء العرش أو الموافقة على اختيار الملك لهم. فإذا رأت الحكومة أن الضرورة العملية تتطلب لإجراء الانتخابات وقتا غير قصير لا ينبغي خلاله أن يستمر مجلس الوزراء خلاله في مباشرة سلطات الملك، أمكن إيجاد نظام وصاية مؤقتة تنتقل إليها من مجلس الوزراء هذه السلطات إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة. وسبيل ذلك هو إضافة مادة إلى الأمر رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ تنص على أنه في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال وصاية الملك إلى خلف قاصر، يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من

ثلاثة تتولى ـ بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ـ سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة.

بلغت الفتوى إلى الحكومة وصورة منها إلى قيادة الحركة فاقتنعتا بها، وشكلت هيئة الوصاية المؤقتة من الأمير السابق محمد عبد المنعم والدكتور بهي الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا. فباء الوفد بالخيبة، وبؤت مع السنهوري بالفوز بما كنا نبغيه من علي ماهر، وأحسست يومئذ أن ثمة جبهة قوية قامت بين السلطتين الشرعية والفعلية يوثق بينهما مجلس الدولة بما له من مكانة مرموقة في مجال القانون والعدالة.

وخيل إليّ أن هذه الجبهة التي تكونت دون اتفاق صريح قد أوجدتها ظروف الأحوال واتجاه القلوب إلى هدف واحد هو الإصلاح الشامل، بعد ما ذاقت البلاد الأمرين من فساد العهد السابق. ولن تلبث الأمة بجميع طبقاتها وفئاتها حتى تتكتل خلف تلك الجبهة كتفا إلى كتف وقلبا إلى قلب بعد ألهبت الأحداث التي أدت إلى زوال حكم فاروق العواطف، ووحدت الاتجاهات وبعثت الحياة دافقة في النفوس والحماس مشتعلا بين الجوانج، حتى لقد شممت وقتئذ ريح الثورة التي شممتها في سنة ١٩١٩، وشعرت بأن هذا الشعب كان قد رقد بعد نهضة انتفض للوثبة، وقد أمده الله بروح من عنده.

قال لي يومئذ شيخ من المجاهدين المجهولين الذين نذروا أنفسهم وأموالهم لبلادهم فأوفوا بالنذر وشرفوني بمكان في صفوفهم ـ قال لي ودموع الفرح تجول في عينيه: أرأيت يا أخي كيف أفنينا العمر في البذر مرة بعد مرة، فلا نرى النبت وما كنا لنأمل في ثمرته بل في أن تكتحل عيوننا برؤياه قبل الموت، فتطمئن قلوبنا إلى أن من يجيء بعدنا سوف يجني الثمرة، فما بالك وقد أطال الله في عمرنا حتى رأينا النبت ينبعث من بذر بذره الله، وليس بعزيز عليه أن يتم علينا نعمته، فنرى الثمرة وقد أوشك جناها؟!

جبهة هذا شأنها، قاعدتها، شعب هذا روحه، جدير بها أن تأتي على الأحزاب وعبثها وسوء مقاصدها وبغيض أساليبها، وتهيئ لمصر عصرًا جديدًا لا يلبث حتى يبلغ بها إلى أهدافها وغاياتها. فلم يكن عجيبا مني وقد جعلني القدر من هذه الجبهة في الحلقة التي تصل ما بين طرفيها، أن أكون أشد الناس حرصًا على سلامتها، وأكثرهم عملا على دعمها اعتقادا مني بأنها إن انفصمت، فقد انفصم ظهر تلك الثورة التي كانت مناط أملي أو إن اختلت فلن نؤمن على الثورة العواقب. وطالما اتجهت إلى الله في صلاتي طالبًا ألا يتخلى عنا بعد أن أخذ بيدنا، وأن يكتب لي التوفيق فيما أنا بسبيله.

وزارة علي ماهر

قال لي الرئيس علي ماهر بعد أن انتهينا من مشكلة الوصاية على العرش: إني ماض في طريقي مسرع الخطى لا ألوي على شيء من جهة القانون، فعليك أن تتتبع خطاي وتصحح ما قد يقع من خطأ في هذه الناحية. وعلى أثر ذلك نقلت مكتبي إلى رياسة مجلس الوزراء مستصحبا سكرتاريتي الفنية وعلى رأسها محسن عبد الحافظ. وهو شاب كنت قد أعجبت بخلقه المتين وكفايته الممتازة فاتخذته ـ ولم يكن لي من صلبي ولدٌ ـ ابنا، واتخذني ـ وقد مات عنه والده ـ أبا. وإن أنس فلن أنسى أنه كان لي خير عون فيما اضطلعت به من أعمال وإليه يرجع الفضل فيما وفقت فيه. وقد رأيت من وطنيته البعيدة المدى وأخلاقه المتينة واجتهاده الصامت ورجاحة عقله في أثناء عملي مع علي ماهر، وفي الفترة التي وليت فيها النيابة عن رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، ثم الاستشارة القانونية لرياسة الجمهورية ـ رأيت منه طوال هذه الحقبة من الزمن فوق ما كنت أتوسم فيه.

جزاه الله عن الوطن وعني خيرًا، وجزى سائر زملائه من رجال مجلس الدولة وموظفيه الذين عاونوني.. وأخص بالذكر من هؤلاء الموظفين سكرتيري يحيي منصور ـ إذ قام بمهمته خير قيام؛ فتعب ليريحني وجهد ليفسح لي ما كنت في حاجة إليه من وقت أخلص فيه للعمل.

وشمّرت أنا وأعواني عن السواعد لإعداد التشريعات التي صدرت خلال الأسابيع القليلة التي بقي فيها الرئيس علي ماهر في الحكم. ويقتضيني واجب الإنصاف له أن أسجل هنا أن هذه التشريعات كانت بداية الإصلاح المنشود، وفواتيح عهده وأسسه الأولى.

لكنني ما لبثت حتى رأيت والأسى يحز في قلبي أن الجبهة التي كانت معقد أملي قد أخذت تتصدع. ثم لم يمض إلا القليل حتى انهارت، رغم ما بذلت من جهود لرأب الصدع وتفادي الانهيار. فقد توالت الخلافات بين طرفيها توهن من أركانها وتهدم من بنيانها. وكان أهم هذه الخلافات التي أودت بالجبهة ثلاثة:

الوضع الدستوري للحكم، والإصلاح الزراعي، والتعديل الوزاري.

ومما يؤسف له أن الحق لم يكن في جانب حكومة علي ماهر في هذه المسائل بقدر ما كان في جانب قيادة الثورة.

رسمت الأبحاث الدستورية التي جرت في شأن الوصاية على العرش والفتوى الصادرة من قسم الرأي بمجلس الدولة في هذا الشأن، طريق العودة بالبلاد إلى نظام الحكم الذي يقتضيه الدستور، وذلك بإجراء الانتخابات لمجلس نواب جديد، كان المرجو أن يمثل الشعب لأول مرة في تاريخ حياته النيابية تمثيلا صحيحًا. وكنت أرجو أن يكون علي ماهر إذ اعتمد فتوى قسم الرأي هذه، قد اقتنع برأي السنهوري في هذا الخصوص، بعد أن أنكره في

أول الأمر، وأتوقع أن يعهد إليه وإليّ على الفور بإعداد التشريع المعدل لقانون الانتخاب حتى يتيسر تنفيذ المقترحات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية. ولم يساورني من الجهة الأخرى شك في أن قيادة الجيش لن تعارض هذا الاتجاه من الحكومة، بل تؤيده. لكن الذي حدث كان على خلاف ما كنت أتوقع.

ففي صباح يوم من أغسطس سنة ١٩٥٢ سمع الناس من المحطة الرئيسية للإذاعة المصرية في خصوص الوضع الدستوري بيانا من رئيس الحكومة أعقبه للتو بيان من قيادة حركة الجيش، وبدا لهم أن البيانين متعارضان تعارضا أشعرهم بخلاف بين الجهتين في هذه المسألة الحساسة.

هرعت من فوري إلى علي ماهر مستفسرا، فإذا به غاضب يتحدث عن الاستقالة. وأنبأني أن محمد نجيب وبعض أصحابه كانوا قد تحدثوا إليه في إجراء الانتخابات لمجلس النواب، وطلبوا منه أن يلقي بيانا في الإذاعة ليطمئن الناس إلى تحقيق ما وعدت به قيادة الحركة غداة قيامها من التزام أحكام الدستور في شئون الحكم، فأجابهم إلى طلبهم وسجّل في الإذاعة بيانا، وعد فيه بإجراء الانتخابات في أقرب فرصة. ثم علم بعد ذلك أن القيادة أخرت إذاعة بيانه إلى أن أعدت بيانا آخر، أذيع في الوقت ذاته وجاء فيه أن الانتخابات لمجلس النواب ستجري في شهر فبراير سنة ١٩٥٣. واستطرد علي ماهر فقال إنه لا يرضيه بعد أن تم الاتفاق بينه وبين القيادة على أن يتحدث هو إلى الأمة باسم الجهتين، أن تعطل إذاعة بيانه حتى يقرن ببيان آخر يناقضه في الموضوع ذاته.

وقصدت إلى القيادة عاتبا، وإذا بهم يبررون مسلكهم بأن علي ماهر قد خالف في بيانه ما سبق الاتفاق عليه من تعيين موعد الانتخابات في شهر فبراير من السنة المقبلة. فقلت: ألم يكن يجدر بكم الرجوع إليه لتصويب سهو أظن أنه غير مقصود؟ فردوا بأنهم يعتقدون أن إغفال الموعد في بيان علي ماهر كان مقصودا، إذ كانوا قد تبينوا من حديثهم معه أنه في بادئ الأمر لم يكن يرى التقيد بموعد، ثم انتهى بموافقتهم على رأيهم ووعدهم بأن يضمن بيانه تحديد شهر فبراير سنة ١٩٥٣ لإجراء الانتخابات.

رجعت إلى علي ماهر فلم ينكر شيئا من هذا الذي سمعته من رجال القيادة، ولكنه اعتذر بأن عدم التقيد بموعد أولى من الناحية السياسية، إذ قد يظهر فيما بعد أن التدابير اللازم اتخاذها قبل إجراء الانتخابات تتطلب وقتا أطول يجاوز الموعد المضروب. وقد استلفت نظري وقتئذ أن هذا الموعد يقع في نهاية الستة الشهور التي كان السنهوري وكنت قد أكدنا لعلي ماهر بعد دراسة سابقة للموضوع أنها كافية لإجراء الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخاب. أفهل بقي على رأيه الأول من جهة حكم البلاد بغير برلمان عدة

سنين معتمدا في تطويع الجيش له على الدهاء والمهارة السياسية؟ لئن كان الأمر كذلك، فقد وقع علي ماهر رغم واسع تجاربه في خطأ آخر، إذ كانت ظروف الحال تقتضي صدقا وصراحة وبعدا عن أساليب السياسة التقليدية.

ثم انتهت الأزمة بالسكوت من الجانبين، ولكني أحسست بأن رجال الجيش بدءوا يتحفظون من جهة الحكومة. هذا إذا لم يكونوا قد أخذوا يتشككون فيها ويسيئون الظن بها.

وفي يوم آخر من أغسطس سنة ١٩٥٢ كنا نتناول طعام الغداء على مائدة السنهوري بمجلس الدولة (جمال عبد الناصر وجمال سالم والأستاذ السيد على السيد وأنا) حتى إذا فرغنا من الطعام، أخرج جمال سالم من أحد جيوبه بضعة أوراق مطوية، ودفع بها إلينا قائلا: أستحلفكم بحق الوطن عليكم أنكم إذا رأيتم فيما تضمنته هذه الورقات خيرا للبلاد أن تعينونا على تحقيقه. وألقينا ـ السنهوري وأنا ـ نظرة عجلى على تلك الأوراق، فإذا بها تتضمن مشروعا بدائيا للإصلاح الزراعي.

وكان طبيعيا أن يرحب السنهوري بالفكرة، فقد كانت له نزعة واضحة إلى الاشتراكية، وضع في ظلها مشروع تنقيح القانون المدني فجاء اشتراكي الطابع. وعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ بتعديلاته الكثيرة قد خفف من هذا الطابع، تمشيا مع نزعة الرأسمالية فقد بقي للقانون بصفة عامة طابعه الأصيل الذي يبدو من خلال مختلف النصوص.

ولم يقف السنهوري عند حد الترحيب بفكرة الإصلاح الزراعي، بل إنه عمد إلى إخراجها في صورتها الكاملة بمشروع قانون توافر على وضعه مستعينا بلجنة شكلها من بعض رجال العلم والعمل، وتفرغ معها لهذه المهمة بضعة أيام ليلا ونهارا، حتى أتمت اللجنة المشروع الذي أصبح فيما بعد قانون الإصلاح الزراعي. وقد ساهم جمال سالم في أعمال اللجنة بنصيب وافر طوال مدة اضطلاعها بمهمتها.

عرض الجيش مشروع اللجنة على الحكومة طالبا منها إصداره قانونا، فأقره علي ماهر في أول الأمر من جهة المبدأ، ثم أذاعت الصحف نبأه، فعارضه الرأسماليون عموما وكبار ملاك الأراضي الزراعية خصوصا معارضة شديدة، وأثاروا حوله ضجة كبيرة أثرت في علي ماهر؛ فراح يتردد بين تحديد الملكية الزراعية وبين الضريبة التصاعدية على الأراضي الزراعية. واتسع نطاق الحملة على المشروع، وكثر اللغط حوله حتى خيف أن يحدث بسببه خلاف خطير بين الحكومة والجيش. أشفقت منه على الجبهة القائمة بينهما، فبذلت ما استطعت من جهود لدى علي ماهر لإقناعه بإبرام المشروع، بعد أن كنت قد اقتنعت بحاجتنا إليه من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتجلّت في معالجة هذا الأمر مرة أخرى حكمة علي ماهر، فقد عقد مؤتمرا برياسة مجلس الوزراء من بعض رجال الجيش والوزراء والأوصياء ومجلس الدولة والفنيين لبحث أسس المشروع وإبرام الرأي فيها. وأذكر ممن شهد هذا المؤتمر محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم والعمري وبهي الدين بركات ورشاد مهنا وراشد البراوي والسنهوري وأنا.

ودار البحث في المشروع من حيث المبدأ، فكان من رأي الدكتور بهي الدين بركات الاستعاضة عن تحديد الملكية الزراعية بالضرائب التصاعدية على الأطيان. وقد تولى الدفاع عن هذا الرأي رشاد مهنا وخالفه البراوي وصلاح سالم وجمال سالم والسنهوري وأنا. وبدا بعد مناقشة طويلة أن سائر الآخرين بمن فيهم علي ماهر كانوا من مؤيدي المشروع، وعندئذ عدل رشاد مهنا عن معارضته قائلا إنه وقد رأى أن الأغلبية العظمى من الحاضرين تقر تحديد الملكية بعد أن أبدى من حجج الرأي المخالف ما يعينهم على تكوين رأي ناجح في هذا الموضوع الخطير، فإنه ينزل على الرأي الذي انتهوا إليه ويتعاون معهم في تنفيذه بكل عزم على اعتبار أن رأي الأغلبية هو رأي الكل.

ثم انتقل البحث إلى تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية، فانتهى الرأي إلى جعله مائتي فدان، وكنت أعلم أن علي ماهر كان يميل من قبل إلى جعله خمسمائة فدان، ولكن الإحصاءات التي عرضت في الاجتماع دلّت على أن عدد من يملك من الأطيان الزراعية خمسمائة فدان فأكثر لا يزيد على ثمانمائة مالك، وعدد من يملك مائتي فدان فأكثر يناهز الألفين، فكان من شأن هذه الإحصاءات ـ وقد استقر الأمر على تحديد الملكية ـ أن تميل بالآخرين بمن فيهم علي ماهر إلى جعل أقصي حد لها مائتي فدان.

انتهى الاجتماع على ذلك فحمدت الله على انتهاء الأزمة. ووضعت المشروع بمعاونة بعض الزملاء من رجال مجلس الدولة في صيغته النهائية، وعرضته على الرئيس علي ماهر، فأذن بعرضه في أقرب جلسة على مجلس الوزراء. وكان هذا إيذانا باشتداد الحملة على المشروع، وتوالي الضغط على الرئيس.. وما لبثت حتى رأيت المشروع يتعثر في المجلس وعلي ماهر يعود إلى تردده من جديد. ولحظ رجال الجيش ذلك، فأخذوا يشكون منه ويتشككون فيه، وأحسست بجبهة الحكم تميد بينهما، فلم أدخر وسعا في إزالة الشكوى والشك من ناحية والتردد من ناحية أخرى. ولكن الاستجابة لمساعيّ في الجهتين كانت قليلة.

والحق أن علي ماهر كان يحيِّرني؛ إذ كنت أرى منه حكمة وحزما جديرين بما امتاز به على أقرانه من رجال الحكم. كما كنت أرى منه ترددا يتعارض مع ما عرف عنه. فكيف يجمع شخص بين هذه المتناقضات؟ أغلب الظن أن شدة حساسيته بنفسه هي السر فيما كانت تتسم به بعض تصرفاته من بعد عن

أصالة الرأي الذي اشتهر به. فإذا خمدت هذه الحساسية ألفيته الرجل الحكيم الحازم الذي عرفه الناس من قبل وأعجبوا به. وإذا استيقظت وجدته إنسانا آخر غير ذلك.

ومما يؤسف له حقا أن صحبه الذين يؤثرهم بمودته ويستعين بهم في عمله، إن في الحكم أو خارج الحكم، كانوا ـ بالطريقة التي جروا عليها في معاملته ـ يوقظون فيه هذه الحساسية دون أن يدركوا تأثيرها في سلامة تصرفاته رغبة منهم في إرضائه وإظهار إخلاصهم له. ويخيل إليّ وقد كنت أجري أثناء معاونتي له على غير طريقتهم، أنه كان يضيق ويبرم في أول الأمر بما لم يكن له به عهد من معارضة ومحاجة، ثم لا يلبث حتى تخمد، وتغلب حكمته حساسيته، فيدرك أن حرصي على سداد رأيه وكمال تدبيره خير له من مجاملتي إياه.

في تلك الآونة، التي ظهر خلالها للناس أن ثمة خلافًا في شأن خطير آخر بين الحكومة والجيش هو الإصلاح الزراعي، فازدادت ضجة خصومه حوله، وانتهزت الأحزاب وعلى الأخص الوفد الفرصة، فأشاعوا القلق في طول البلاد وعرضها ـ في تلك الآونة الدقيقة عدل علي ماهر وزارته على صورة، عجلت نهاية التعاون بينه وبين الجيش وأدَّت لانهيار الجبهة التي كانت قائمة بينهما.

فقد شكل علي ماهر وزارته على عجل إثر حركة الجيش وبناء على طلب زعمائها، ولم يكن يتوقع وقتئذ أن تتطور الحركة إلى انقلاب يطيح بفاروق عن العرش. وكان من بين أعضاء الوزارة عدد من صحبه المقربين إليه يلون من مناصبها بعض الوزارات الكبيرة. ولم يستطع في عجلته أن يشغل جميع المناصب الوزارية، ومن ثم اضطلع بأعباء أخطر الوزارات شأنا، فخص نفسه بوزارات الداخلية والحربية والخارجية إلى جانب منصب الرياسة. وكان عليه بعد خروج الملك من البلاد أن يبادر إلى دعم وزارته على وجه يجعلها قادرة على مواجهة هذا التطور الذي لم يكن في حسبانه وقت تشكيلها، فيتخفف من الوزارات التي يتولاها، ويتفرغ لدفة الحكم يوليها كل عنايته.

أدركت أنا (.. ولست من رجال السياسة منذ البداية)، مسيس الحاجة لتعديل وزاري يحقق هذا الغرض، فحادثته في هذا الأمر. ومن عجب أنه ـ وهو الخبير بفن الحكم ـ لم يهتم بذلك، وتحدث معي زعماء حركة الجيش مظهرين إشفاقهم من أن الوزارة بتشكيلها الأصلي قد تجد نفسها قاصرة عن مواجهة موقف أصبح مليئا بالاحتمالات، فكاشفته بما سمعت منهم ولكن على غير جدوى. ثم صارحني هؤلاء باعتراضهم على بعض الوزراء من صحب علي ماهر، فأعدت عليه الكرة فأخذ يرجئ ويمهل. وتكررت الخلافات بينه وبين

رجال الجيش على صورة مقلقة، فلم أجد بدا من الإلحاح عليه في تعديل الوزارة.

لم يقدر علي ماهر الأمور وقتئذ ـ رغم تجاربه وخبرته ـ حق قدرها. فقد قلت له يوما وأنا أحادثه في ضرورة التعديل: إني لألمح من خلال الانقلاب الذي ألزم فاروق النزول عن العرش، ثورة شاملة سوف تتناول بالتبديل جميع الأوضاع. ولم أكن واهما أو مغاليا أو متأثرا بما كنت أتمناه، فقد استجابت الأحداث التي وقعت لرغبات الشعب، واستجاب الشعب لهذه الأحداث حتى لكأنها كانت منه أو كان منها على ميعاد. وإذا بعلي ماهر يدهشني بقوله: لئن كان ثمة ثورة، فإنها انتهت. فعجبت من خطأ تقديره وقلت: بل إنها لم تكد تبدأ.

وخطر لي ألا يكون التعديل الوزاري قاصرا على دعم الوزارة فحسب، بل أن يتضمن أيضا طريقة تفادي تلك الخلافات التي كنت أخشى من تكرارها على جبهة الحكم أن تتصدع. وكنت أحرص كل الحرص على بقاء هذه الجبهة سليمة حتى تكفل للسفينة وهي تمخر في عباب من الحوادث أن ترسو على برّ الأمان، وأتصور وزارة لعلي ماهر تضم أخلص العناصر وأكفأها، يتولى ثلاثة مناصب فيها عسكريون تختارهم قيادة الحركة من زعمائها، وبذلك يكون التعاون بينها وبين الحكومة على أتمه.

أدليت برأيي هذا لعلي ماهر ووضعناه موضع الدرس حتى ظننت أنه اقتنع به، إذ فوّض إليّ التحدث فيه مع زعماء الحركة. ولكنهم أبوا كل الإباء أن يشترك أحدهم في مناصب الحكم، قائلين إنهم قد عاهدوا أنفسهم وزملاءهم من ضباط الجيش على أن يبقوا على حالهم، لا يكون لهم حتى في الجيش من الرتب إلا ما كانوا يلونه لو لم تقم الحركة، ولا يسعهم أن يخرجوا عن هذا العهد قيد شعره. فبينت لهم من أسباب الضرورة ما يقتضي إعادة النظر فيما تعاهدوا عليه، وليس بعسير أن يدبر الأمر على صورة لا تجعل الوزراء العسكريين يمتازون عن إخوانهم بشيء. فإن بقوا على رأيهم رغم ذلك، فلا أقل من النظر في ندب غيرهم من الضباط موضع ثقتهم لولاية بعض المناصب الوزارية أسوة بما كان من تعيين رشاد مهنا في هيئة الوصاية.

استمهلوني أياما للتداول مع إخوانهم، ثم أبلغوني عدم إمكانهم الاشتراك في الوزارة لا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم من زملائهم. فعدت إلى علي ماهر برأيهم هذا لأعاود الحديث معه في تعديل وزاري على أساس مدني صرف. وقد انتهيت معه إلى مشروع تعديل تناول شخصيات كنت في هذه الأثناء قد تبادلت الرأي فيها مع قادة الحركة فأبدوا ارتياحهم لها. وأذكر ـ تمهيدا لواقع سوف يجر إليه سياق الحديث لأتحدث عن شخصي ـ أن علي ماهر عرض

عليّ في تلك المناسبة الاشتراك في الوزارة، فاعتذرت بما كان يعلم من أسباب كانت تدعوني للعودة إلى المحاماة.

لكنه تباطأ في تعديل الوزارة حتى تأزمت الأمور. فقد تسربت أنباء التعديل إلى المجالس والصحف، فسأله بعض الوزراء في أثناء الجلسة التي كانت معينة قبل عيد الأضحى للبت في مشروع الإصلاح الزراعي، عما إذا كان يعتزم تعديل الوزارة، ولمَّا ردّ بالإيجاب طلبوا تأجيل النظر في المشروع إلى ما بعد التعديل لتتحمل الوزارة الجديدة مسئوليته. وأهاج تأجيل المشروع شكوك زعماء الحركة، وتداولت أرجاء البلاد بأنباء الخلاف بينهم وبين الوزارة، ثم تفاقم الموقف فلم يكن له من علاج إلا إجراء التعديل الوزاري فورا.

قضيت طوال اليوم السابق لوقفة العيد أغدو ذهابا وجيئة بين مقر القيادة وبين رئاسة الوزارة ومنزل علي ماهر حتى وفقت إلى مشروع للتعديل الوزاري أقره الطرفان، بعد متاعب وصعوبات صادفتها في القيادة، وبعد مشهد عاصف كان بيني وبين علي ماهر اتهمني خلاله ـ وقد كانت حساسيته على أشدها ـ بأنني أريد تجريده من رجاله. وعلم الله أنني ما كنت أبغي إلا الإبقاء على الوضع الذي كنت وما زلت أؤمن أن خير البلاد وصلاحها كان متوقفا عليه.

وطلبت من علي ماهر استصدار مرسوم التعديل على الفور تنفيذًا لاتفاقنا على ذلك مع القيادة، ولكنه آثر التأجيل إلى ما بعد العيد، معتذرا بأن أحد الأوصياء قد غادر القاهرة إلى الإسكندرية. ورغم أنني أبديت له أن من الميسور توقيع المرسوم منه هناك في ساعة مبكرة من صباح الوقفة بحيث يعلن التعديل يومها، فإنه أصر على الإرجاء. فأبلغت نجيب العذر فقبله، وغادرت القاهرة إلى الثغر في آخر قطار لأقضي مع أسرتي أيام العيد، وأنا أحمد الله على انفراج الأزمة.

بيد أن اطمئناني كان يشوبه بعض القلق، إذ رابني من جهة إصرار علي ماهر على إرجاء التعديل الوزاري إلى ما بعد عطلة العيد، نظرًا لما كان يتضمنه من إخراج بعض صحبه من الوزارة لا سيما أنه هو لم يرض بذلك إلا بشق النفس. وقدرت من جهة أخرى أن عذره في التأجيل لن يقنع رجال القيادة بل سيزيد في عدم اطمئنانهم له.

وقضى علي ماهر عطلة العيد في برج العرب، فلم أره خلالها، وإنما علمت في إحدى المناسبات أن فريقا من صحبه المقرر خروجهم من الوزارة دائبو التردد عليه فازداد قلقي. وصادفت نهاية العيد يوم أربعاء، فآثرت البقاء بالإسكندرية إلى يوم الجمعة. وفي صبيحة ذلك اليوم قرأت في الصحف أن مرسوما صدر بالأمس يتضمن تعديل الوزارة على نحو يخالف ما سبق الاتفاق

عليه مع قيادة الحركة، إذ بقي في الوزارة وزراء كان متفقا على خروجهم، ودخلها آخرون لم يتفق على دخولهم. فتوجست شرا، واستبعدت من ملابسات المفاوضة التي توليتها قبل العيد في هذا الخصوص، أن يكون التغيير الذي أدخله علي ماهر على المشروع المتفق عليه تم باتفاق مع القيادة، بل أيقنت أن علي ماهر أراد أن يواجهها بالأمر الواقع.

وفي صبيحة يوم السبت رحلت إلى القاهرة، فلم أقصد مكتبي برياسة مجلس الوزراء بل قصدت مركز القيادة حيث وجدت زعماء الحركة في هياج شديد، وحاولت تهدئتهم بقولي إنه من الميسور أن يعاد التعديل الوزاري إلى صورته المتفق عليها، ولكنهم قالوا لي إن الأمر تجاوز هذا النطاق، فقد أصبحوا لا يطمئنون إلى علي ماهر ولا يستطيعون التعاون معه. وسألته هو عن علة التغيير في التعديل، وكيف لم يتصل في شأنه بالقيادة، فكان رده أنه رأى المصلحة في ذلك. وقد حاول الاتصال بنجيب فلم يفلح، ونظرا لاستعجالنا له من قبل فقد اكتفى بتوقيع رشاد مهنا للمرسوم وهو في نظره يمثل الجيش. فقلت له إنه قد أخطأ في تصرفه هذا، وفي اعتماده على رشاد مهنا، لأني أعلم يقينا أنه لا يمثل الجيش ولا يقوم مقام زعماء الحركة في تعديل ما سبق الاتفاق عليه معهم.

وهكذا وقع ما كنت أخشاه وأحرص على مفاداته، ولكنه لم يوهن حتى من حماستي، بل لعله زاد في عزمي على مواجهة هذه الكريهة ببذل الجهد في رأب الصدع. فقضيت سحابة نهاري في مركز القيادة لهذا الغرض، ثم استدعيت في المساء الدكتور السنهوري من الإسكندرية مستعينا به، فسلخنا الليل كله إلى شروق الشمس في اجتماع مستمر بمجلس القيادة نحاول بكل الوسائل استبقاء تلك الجبهة التي قامت في ظل الحركة والتي كنت أشفق من تصدعها إشفاقي من تصدع الحركة ذاتها.

كانت ليلة ليلاء لم أدخر خلالها وسعا في النضال عن وزارة علي ماهر، لا لشخصه بل لأنه أحد طرفي الجبهة التي كنت أحرص على بقائها، وأتوقع الشر من زوالها. وقد لاحظت أن رشاد مهنا (وقد علمت من زعماء الحركة أنه كان قد بُلغ بالتعديل الوزاري المتفق عليه، ونُبه إلى عدم توقيع المرسوم إذا تضمن أي مخالفة له، وعرفت من علي ماهر أنه كان ظهيره في خروجه عن الاتفاق) ـ لاحظت أن رشاد مهنا، وقد كان هذا شأنه، كان أشد رجال الجيش وطأة على علي ماهر حتى لقد بلغ من الشدة في الحملة عليه أنه كان يطلب قرارا باعتباره مخربا للثورة. وقرار هذا شأنه في تلك الظروف كان يخشى أن يتعدى أثره وزارة علي ماهر إلى شخصه.

وظل الجدل مستمرا إلى ما بعد منتصف الليل عندما غادر المجلس جمال عبد الناصر، وعاد بعد قليل ينبئنا بأن نيفا وستين من زعماء الأحزاب قد تم

اعتقالهم بغير رجوع إلى علي ماهر، فلا جدوى من الحديث في التعاون معه، لأنه لا يلبث إذا علم بما كان أن يقدم استقالة وزارته، هذا ولو أن الاعتقال لم يكن بقصد إحراجه بل كان ضرورة اقتضتها حماية الحركة.

وفي الحق أن توالي الخلاف بين قيادة الحركة وبين الوزارة قد استغلته الأحزاب لأغراضها ـ وأخص بالذكر منها الوفد ـ أسوأ استغلال، مؤثرة مصالحها الحزبية على مصلحة البلاد، فأشاعت الاضطراب في الخواطر والقلقلة في الأوضاع. وبلغ الهرج غايته خلال عطلة العيد، واستأسد البغاث حتى لقد أخبرني جمال سالم أن شابا صفعه وهو بملابسه العسكرية إثر خلاف يسير قام بينهما بسبب تزاحمهما في المرور كل بسيارته في الطريق العام، وذلك بعد حديث عرض فيه الشاب بالجيش وحركته.

ولم تثنني هذه المفاجأة (اعتقال الزعماء) عن مواصلة النضال لبقاء التعاون بين زعماء الحركة وبين علي ماهر، وإن كانت قد حملتني على تغيير الوسيلة، فصار كل همي التسويف أملا بأن الوقت وإن قصر كفيل بتهدئة الأعصاب الثائرة في الناحيتين على وجه لا ينقطع معه الأمل في التفاهم. ولم يسمح لي المقام بأن أهمس إلى السنهوري ـ وقد كان يشد أزري بكل قواه خلال هذا النضال المرهق ـ بما عولت عليه من سلوك سبيل المطاولة حتى يعينني عليه.

قلت للحاضرين: إنه إذا كان لا بد للتعاون بينهم وبين علي ماهر من أن ينتهي، فإنه يتعين قبل إنهائه التفكير فيمن يخلفه، وليس ذلك بالأمر الهين، فإن ماضيه وسمعته في داخل البلاد وخارجها يجعل الفراغ الذي سيتركه كبيرا، ويتطلب أن يكون لخلفه من المزايا والمكانة والشخصية ما يملأ هذا الفراغ.. وسألتهم عمن يرونه كفئا لأن يخلف علي ماهر؟

قال قائلهم موجها الحديث إلى فمن ترى أنت يصلح لذلك؟ فهيأ لي هذا السؤال سبيلي الجديد، وقلت إن هذا الأمر لم يخطر على بالي، وإنني في حاجة إلى التفكير فيه تفكيرا هادئا لا يتيسر لأحد منا الآن، وقد أوشك الليل على الانقضاء وأنهكنا جهد يوم وليلة قضيناهما في بحث ومناقشة، فأصبحنا محتاجين إلى الراحة ولو لبضع ساعات. واقترحت إرجاء البحث في هذا الشأن، وكذلك اقترحه السنهوري، ولست أعرف هل أدرك ما كنت أقصد إليه من الإرجاء.

عارض سائر الحاضرين في التأجيل، قائلين إنه لا ينبغي أن ينفض الاجتماع حتى يتم الاستقرار على رأي، لأن ظروف الحال وما سيطرأ عليها من مضاعفات إثر ذيوع خبر اعتقال الزعماء السياسيين، كل هذا يستدعي بتّا عاجلا في أمر الوزارة ومن يليها بعد علي ماهر. وأدركت أن الطريق الذي

كنت أرجوه للاستدارة على الأزمة بات مسدودا، وأنه لا سبيل لتفاديها، وأنه يتعين عليّ مواجهة تنحي وزارة علي ماهر أو تنحيتها على اعتبار أنه أمر واقع، فرشحت الدكتور السنهوري خلفا له، ولم يكن أجدر منه بولاية الأمر في تلك الظروف العصبية.

قال زعماء الحركة إنهم يجلّون السنهوري ويعرفون قدره ويعترفون بجدارته، وقد لمسوا كل ذلك خلال اتصالهم به منذ قيام الحركة، فكان ترشيحه موضع تفكيرهم، ولكنهم يستشفعون الصراحة والإخلاص في عرض السبب الذي حملهم مرغمين على العدول عنه إلى شخص آخر انحصر فيه وفي السنهوري وحدهما ترشيحهم. ذلك أن بعض الصحف المغرضة في الخارج وفي مصر، كانت قد نسبت إليه في أواخر عهد الملك السابق وفي أثناء وزارة الوفد أن فيه ميلا إلى المبادئ اليسارية المتطرفة، وعلى رغم يقينهم بأن هذه التهم كانت باطلة، فإن مصلحة الحركة ـ وقد أخذت بعض الصحف في الخارج تتهمها بالشيوعية ـ تقتضي تفادي كل ما من شأنه أن يستغله المرجفون في تأييد اتهامهم.

وأقر السنهوري ـ خالصا مخلصا ـ وجهة النظر هذه بعد أن بيّن أن الذريعة التي توسلت بها الصحف المذكورة إلى اتهامه بالشيوعية ترجع إلى أنه وقع هو وزملاء له من مستشاري محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نداء للسلام، كان قد ورد إليهم بالبريد من الخارج، كما وردت أمثاله لسائر الهيئات في ذلك الحين.. وختم كلامه بطلب الانتقال إلى التحدث في المرشح الآخر، فكانت مباغتة شديدة في أن أكونه.

وعارضت ـ خالصا مخلصا كذلك ـ هذا الرأي، فقد كانت مؤهلاتي وتجاربي طوال حياتي تنبو بي عن الاشتغال بغير القضاء أو المحاماة، وكنت قد عولت على العودة إليها، فاعتذرت لعلي ماهر عن قبول منصب في وزارته عندما اعتزم تعديلها، وإنه ليزعجني وقد كنت مستشاره أن أتصور نفسي قد تبوأت مكانه، ثم إنه إلى جانب هذه الاعتبارات الخاصة كان هناك اعتبار عام لا يحتمل جدلا، فإن الفراغ الذي سيتركه هو لن أستطيع أن أملأه.

أبديت هذه الأسباب كلها، فأصر زعماء الحركة على رأيهم، ورأيت السنهوري ينحاز إلى جانبهم ويرهق منطقه في إقناعي، ولكن على غير جدوى، إذ أبيت كل الإباء أن أستمع لهذا الحديث، وبدا أن الموقف تأزم، وأن الإشكال لم يعد منه مخرج. وبينما الحاضرون يشددون الإلحاح عليّ ومض في ذهني الحل الذي لم يكن حل سواه، فاقترحت أن يعهد بالوزارة إلى قائد الحركة، لأن المكانة التي كسبها في داخل البلاد وخارجها، كانت تجعله أهلا، لا لأن يملأ الفراغ المتخلف عن علي ماهر فحسب، بل لأن يضيق به هذا الفراغ، ولأن ولايته لرياسة الحكومة وقيادة الثورة في آن واحد خير ضمان لدوام التعاون

بين الهيئتين ـ ذلك التعاون الذي لم يكن بد من توثيقه لتستقر الأوضاع، فيتهيأ لأداتي الحكم موحدتين توجيه السفينة في حزم وطمأنينة إلى برّ السلامة.

وكنت يومئذ كما كان الناس جميعًا يعتقدون أن نجيبا هو قائد الحركة، وأن أعضاء مجلس القيادة أركان حربه، ولم أكن أنكر منه رجوعه إليهم في كل أمر، فإن هذا شأن كل قيادة رشيدة لا ينال منها إيثارها للشورى ونزولها على مقتضاها، كما لم أنكر من أعضاء المجلس قيامهم بالعمل باسم قائدهم، فقد كنت وما زلت أرى أن الثقة التي لابد من تداولها بينه وبينهم في مثل ما كانوا فيه، كانت خليقة بأن تخولهم هذا الحق.

ولقد رأيت من حدب نجيب على صحبه وبره بهم ومن توقير هؤلاء له ومحبتهم إياه ما يجاوز حدود ما بين القائد وأركان حربه إلى ما بين الوالد وولده، ولن أنسى في هذا المقام مناسبتين جالت خلالهما الدموع في عيني وعهدي بدمعي أنه عصبي.

رأيت مرة جمال سالم يبلغ نجيبا تفاصيل مهمة كان قد قام بها وهو منتصب أمامه في وقفة الانتباه، وقد أنهكه الإجهاد، فأبى نجيب عليه أن يكمل حديثه وحنا عليه حتى أطعمه ما كان قد أعد لنفسه من لبن وعصير فاكهة لغدائه ـ وكان يومئذ محتميا لوعكة ـ فكان حنوّه عليه كحنين الأم على طفلها إذ ترضعه عصارة نفسها.

ورأيت مرة أخرى صلاح سالم يبكي بين يدي، لأن نجيبا كان قد أوصى صحبه يوما أن يعدوا خلفا له يتولى قيادة الحركة بعده إذا ما خلا مكانه.. ولما هونت هذا الأمر عليه بأن هذا لا يعني أن نجيبا معرض لكريهة بل هو احتياط يمليه بعد النظر، قال إنه يعلم أن نجيبا ملهم، ومن ثم توجس عليه شرا.. ولم يذهب ما به حتى اتفقنا على تشديد الحراسة عليه.

هذا إلى ما جرى عليه هؤلاء الشبان من إنكار ذواتهم إلى جانب نجيب، فقد تخلوا له عنها وأذابوها في شخصه عاملين تحت لوائه، وهم ينسبون عملهم له ويردون كل تصرف إليه على صورة كانت موضع إعجاب الناس طرا. فلم يكن أحد يعلم شيئًا عن مجلس القيادة وأعضائه، بل كان الأمر كله لقائد الحركة وليسوا هم سوي أعوانه.. وقد بلغ من تشددهم في هذا الخصوص، أنهم اعتقلوا صحفيا نشر صور بعضهم وأسماءهم.

هكذا كان وضع نجيب من صحبه في نظري يوم رأيت أن يخلف علي ماهر في رياسة الوزارة، وعلى أساسه اقترحت ولايته لها، ولولا ذلك لكان لي في هذا الشأن رأي آخر لا أدري إلى اليوم ماذا يكون.

وقد لامني يومًا أحد الوزراء من الذين عرفوا هذه الحقائق ـ ولكن من غيري ـ على ما كان من امتناعي عن قبول رياسة الوزارة، وردّ إلى ذلك بصفة عامة ما وقع بعد ذلك من حوادث مؤسفة حمّلني تبعتها. ولست أدري إلى اليوم هل كان على حق في ترتيب هذه المستولية عليّ. ولكني أعلم أنه لو تكررت الحوادث في الظروف ذاتها لما فعلت غير ما فعلت.

ومانع قادة الحركة في اقتراحي قائلين إنه يتعارض مع سابق عهد بينهم وبين أنفسهم وزملائهم في القوات المسلحة. وأيد السنهوري رأيي حتى اقتنعوا بأنه لا مندوحة من النزول على ما تمليه الضرورة والمصلحة معًا. وبعد مشاورة فيما بينهم، أعلنونا بأنهم قابلون أن يلي نجيب رياسة مجلس الوزراء ولكن على شريطة أن أشترك معه في الوزارة.

وحاولت أن أحملهم على العدول عن شرطهم، مبينا أنني سأبقى إلى جانبه بحكم وظيفتي في مجلس الدولة، كما كنت إلى جانب علي ماهر، وأنني على ثقة من أنني سوف أكون في هذا المنصب أكثر عونا له مني في أي منصب وزاري.. فأصروا على الشرط قائلين إن قيادة الحركة لن تترك لنجيب من الوقت ما يكفي لقيامه بأعباء رياسة الحكومة، وإنه لا غنى عن نيابتي عنه في غيابه ولا عن معاونتي له في حضوره. وانضم إليهم السنهوري في ذلك، فلم أجد بدا من القبول كارها على أمل أن نظام الحكم لا يلبث أن يستقر في وقت قريب، فيتسنى لي أن أعود إلى المحاماة قرير العين، بعد أن أكون قد أديت لبلادي في مناصب الحكومة آخر خدماتي. كما حاولت أن أقنعهم بدخول اثنين آخرين منهم في الوزارة، عملا بوجهة نظري من قبل فلم يقبلوا ذلك إطلاقا.

وزارة محمد نجيب

ولم نجد صعوبة في اختيار أغلب الوزراء، ثم انفض الاجتماع بعد شروق الشمس، وانصرف كل منا إلى حيث يصيب قسطا من الراحة متواعدين على اللقاء بعد ساعات قلائل للاتصال بمن اخترنا من وزراء كيما يتم تشكيل الوزارة الجديدة في اليوم ذاته. وهكذا غلبني قدر الله على أمري وغير اتجاهي، فاستسلمت إليه وأنا لا أدري أخيرا أراد بي ربي أم غير ذلك.

وأغفيت ساعة أو بعض الساعة، ثم قصدت إلى رياسة مجلس الوزراء لأرى علي ماهر، فأطلعه على الظروف التي أدت بي إلى هذا الوضع الذي لم أرده ولم يخطر ببالي، فقد كنت أكره أن يغرر به ظاهر الأمور، فيظن أن اعتذاري من قبول منصب في وزارته لم يكن زهدا مني في المنصب بل إيثارا للعمل مع غيره على العمل معه. وإذا بي أجده يجمع أوراقه استعدادا لمغادرة دار الحكومة، وألمح في عينيه معنى أنفت معه أن أقف منه موقف المدافع عن

نفسي، فقلت له إنني لن أفضي إليه بما بذلت من جهد لاستبقاء وزارته، وحسبي أن الله يعلم ما عانيت في هذا السبيل.. ثم ودعته وانصرفت إلى مكتبي بمجلس الدولة، فودعت من به وقصدت إلى مركز القيادة.

وقد حرصت في كتاب تشكيل الوزارة على التنويه بأن استقالة علي ماهر لم تكن نتيجة خلاف بين الحكومة وبين قيادة الحركة بل سبيلا لتوثيق التعاون بينهما، تنويها يحمل في طياته أن هذا الأمر تم بالاتفاق معه. وأكد هذا المعني للناس فيما بعد بقاؤه رئيسا لوفد مصر في اجتماع جامعة الدول العربية، وكان هذا الوفد قد شكل برياسته قبل استقالته ثم اشتراكه مع نجيب والسنهوري وصلاح سالم وحسين ذو الفقار في الهيئة التي كانت تتولى مفاوضة وفود الأحزاب السودانية في اتفاقية السودان.

ولم يكن غريبًا أن أشترك مع نجيب في وزارته دون مناقشة برنامجها، فقد كان واضحا من بيانه إثر نجاح الحركة التي كان يتولى قيادتها ومن تطورات حوادثها أن هذه الحركة كانت صدى لما كان يتردد في النفوس من أهداف أجمعت عليها البلاد وقتئذ في شئونها الداخلية والخارجية، وأن وسائل تحقيقها لن تكون موضع خلاف بين الحكومة والقيادة لا سيما وقد كانت الوزارة تنتظم ستة وزراء ممن لهم ماض في جهاد الحزب الوطني، من بينهم اثنان من الفدائيين القدامى، ووزيرا أو اثنين من معتنقي مبادئ هذا الحزب، ووزيرين من قبل الإخوان المسلمين، والباقون من المستقلين الذين لم يفسدهم امتهان الحكم أو احتراف السياسة.

هذا إلى سبب خاص بي هو الانفعالات التي انعكست على نفسي من أحداث الأسابيع الماضية، فجعلتني كما لو كنت في عالم الأحلام، وامتزاج روحي بهؤلاء الشبان الذين حقق الله على أيديهم ما كنت قد نذرت له نفسي من قبل مع إخوان لي في هذا العهد سبقني جلهم إلى جوار الله. كل ذلك قد وصل بين ماضيَّ وحاضري وصلا أسقط ما كان يفصل بينهما من السنين الطوال، حتى لقد اختلط عليّ الأمر فلم أكن أدري أكنت أعيش في حاضر أولئكم الشبان أم كانوا هم يعيشون في ماضيَّ. ومن ثم كنت أحس أنهم مني وأنا منهم، أوليهم ثقتي ويولوني ثقتهم شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين سبقوهم من إخواني الأقدمين.

ذلك الشعور مع نزعة فطرية إلى الخيال وجنوح إلى حسن الظن بالناس وما يترتب على ذلك من تجاهل للواقع وإنكار لتجارب السنين ـ كل أولئك في مجموعه كان علة ما وقعت فيه من أغلاط أسأل الله أن يغفرها لي. أقول ذلك لا تبريرا لغلطي ولا اعتذارا عنه، بل تقريرا للحق وإيضاحا لحسن النية وطيب القصد، وهما وحدهما شفيعاي إلى الغفران الذي أنشده.

ولقد كان من رأيي منذ عهد علي ماهر أن يشترك الإخوان المسلمون في حكومته بوزيرين إذ لم يكن من المصلحة القومية في شيء أن تبقى هذه الجماعة الكبيرة خارج الحكم تؤثر في اتجاهاته من دون أن تحتمل مسئولياته. وقد حادثت في هذا مرشدها الأستاذ حسن الهضيبي، فقبل على أن يكون الوزيران من أصدقاء الإخوان لا من أعضاء مكتب الإرشاد لأسباب أظن أنها تتعلق بسياسة الجماعة في داخليتها.

وعندما أخذنا في تشكيل وزارة محمد نجيب اتصلنا به طالبين ترشيح وزيرين من الجماعة، فتقدم بواحد من مكتب الإرشاد هو الباقوري، والآخر أحد اثنين من أصدقاء الأخوان هما أحمد حسني ومحمد كمال الديب.

وبينما كنا في انتظار قدومهما أبلغني جمال عبد الناصر أن الأستاذين حسن العشماوي ومنير دلة قابلاه موفدين من قبل الأستاذ الهضيبي، ليبلغاه أن اختيار الإخوان المسلمين وقع عليهما ليمثلاهم في الوزارة. فقلت له: إني أعرفهما وأتوسم فيهما الخير، ولكني لا أوافق مع صغر سنهما على اشتراكهما في وزارة تضم آباءهما سنا وتجربة، مما يستبعد معه حصول الانسجام بين أعضاء الوزارة الواحدة. قال: فما العمل؟ قلت: أبلغهما أن اتصالنا بالباقوري وحسني قد تم بناء على ترشيح الجماعة السابق، وأنه لا يجمل بنا الرجوع فيما تم، وحملهما هذه الرسالة إلى المرشد وأكدها له بالتليفون.

فلما دار الحديث بينهما في حضوري، فهمت أن الأستاذ الهضيبي أخبره أن ترشيحه لمن رشحهما كان برأيه الخاص، وأن مكتب الإرشاد لم يقره، بل قرر عدم الاشتراك في الوزارة. ولكنا مضينا فيما كنا بسبيله، فقبل كل من الباقوري وحسن منصبا وزاريا، وإن كان الثاني قد تردد فضغطت عليه حتى قبل على أن يبادل حسين أبو زيد وزارة العدل بوزارة المواصلات، وتم تعديل مرسوم التشكيل في آخر لحظة على هذا الأساس. وفي اليوم التالي وجد الباقوري نفسه إزاء الموقف الذي اتخذته جماعته مضطرا إلى تقديم استقالته من مكتب الإرشاد.

وإني لأذكر ـ والشيء بالشيء يذكر ـ أن الأستاذ محمود محمد محمود والدكتور إبراهيم بيومي مدكور والسيد مريت غالي، كان قد وقع عليهم الاختيار لشغل مناصب وزارية فاعتذروا عن قبولها رغم إلحاحنا عليهم. ولست أدري أكان ذلك لأنهم دخلوا وزارة علي ماهر عند تعديلها، أم لاعتقال الزعماء السياسيين في اليوم السابق وما توسموا في هذا الإجراء من عنف هم أبعد الناس عنه؟ لكن العمري ـ وقد كان وزيرا مع علي ماهر ـ قبل الاشتراك في وزارة نجيب بعد تعديل في قانون الإصلاح الزراعي جعله شرطا لقبوله.

وحققت الفترة الأولى لوزارة نجيب ما كنت أرجو من توحيد السبيل بين مجلس الوزراء ومجلس قيادة الحركة ومن ملء الفراغ الذي خلفه علي ماهر. فسرعان ما رأيت الجبهة ما بين الهيئتين، وقد شدت أواصرها واستقام بنيانها وعادت أقوى مما بدأت. وخلب محمد نجيب لب ملايين المصريين، فاحتشدوا خلف هذه الجبهة بقلوبهم قبل سواعدهم يتحرقون شوقا لخوض معركة الحياة أو الموت تحت قيادة رجل جعلوه رمزا لقوميتهم التاريخية الكبري. وانبهر العالم في خارج البلاد من شخصية هذا الرجل الساحرة، وما أحله فيه شعبه من مكانة في القلوب، فأولاه إعجابا وتقديرا لم يسبقه إلى مثله أحد من حكام مصر وزعمائها.

الثـــــورة

ولم تلبث هذه الأمة حتى انتفضت في ثورة مباركة تسير في ظلها موحدة الخطى إلى تحقيق آمالها. ثورة تهدف إلى إحلال المثل العليا في كل ناحية من نواحي الحياة محل مُثُلٍ دنيا: إيمان بعد إلحاد، وتقوى بعد فجور، وفضيلة بعد رذيلة، وعدالة بعد ظلمٍ، واستقامة بعد التواء، وإيثار بعد أثرة، وتقشف بعد ترف، وبساطة بعد مظهر، وفداء بعد استغلال، وحرية بعد استرقاق، ومحبة بعد بغضاء، وثقة بعد شك، وعزم بعد وهن، واستقلال بعد استعباد. وإن هذه المعاني جميعا لتتردد في الحاكمين والمحكومين فتؤلف بين قلوبهم وتشد جبهة الحكم من وزراء وضباط إلى قاعدتها من جموع الشعب على اختلاف فئاته.

وهكذا تطورت الحركة إلى انقلاب اتسع نطاقه، فأصبح ثورة شاملة تؤذن بأنها سوف تكون آخر حلقة من سلسلة جهاد مصر في سبيل الحياة التي هي جديرة بها.

والثورة ليست ـ كما قد يتبادر إلى ذهن البعض ـ تدميرا وتقتيلا وتخريبا وتنكيلا، بل هدم الفاسد وإقامة الصالح مكانه اعتدادا بمثل عليا ومبادئ سامية في الدين والسياسة والاجتماع والاقتصاد. أليست الأديان ثورات، كان الإسلام ختامها؟ وقديما تحدث نبيه بقوله: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وهو أضعف الإيمان». وقد جهدت أنا وسائر الزملاء من وزراء وضباط في الاحتفاظ للثورة بمثلها والتزام مبادئها حتى اتسم عهدها الأول بهذه السمة فأصبحت شعارا للحاكم والمحكوم جميعًا.

ثم إن الثورة ليست ـ كما يفهم البعض ـ فوضى تبيح انتهاك الحرمات والتحلل من النظم والاعتداء على الحقوق والخروج على القانون، بل هي خضوع للقوانين ونزول على حكمها وتنفيذ لمقتضياتها ما بقيت قائمة لم تسقطها

الثورة أو تعدلها بطريقة شرعية. وقد جهدت أنا وسائر الزملاء في إحاطة أعمال الثورة في شهورها الأولى بسياج من الشرعية، كثيرا ما كان يضطرنا إلى إعمال أداة التشريع في إلغاء أو تعديل كل ما يتعارض من القوانين والنظم مع غاياتها وأهدافها كيما لا تصطدم به، فتضطر إلى انتهاكه، مما أنكره بعض الناس مني دون أن يحملوا أنفسهم عناء إدراك غرضي منه، وبالغوا في التشنيع عليّ من أجله حتى قالوا إن بي غدة لا تهدأ أبدا ما لم تفرز القوانين إثر القوانين.

وهكذا كنت أحرص كل الحرص وأهتم أشد الاهتمام بألا تتعارض الثورة في الكبيرة والصغيرة مع مثلها ومبادئها، وأعنى كل العناية، وأفرغ قصارى الجهد في أن تكون جميع تصرفاتها مطابقة للقانون. وما كان سبيلي إلى هاتين الغايتين ميسرا؛ فطالما صادفتني فيه متاعب ومصاعب لم يكن من شأنها أن تصرفني عنه بل أن تزيدني عزما وإصرارا على أن أبلغ منه ما أريد. ولكم لاحظ عليّ بعض الزملاء من العسكريين غلوي في ذلك فكنت أقول لهم: إن القانون بمثابة «الضبط والربط» عندهم لا يستقيم الأمر إلا بالحرص عليه، وإن الكون ذاته في مظاهره المختلفة لا غناء له عن قوانينه ونواميسه. ولكم جادلوني: هل أعتبر نفسي في الحكم سياسيا أم قاضيا؟ فكنت أرد عليهم بأن خير حكومة هي حكومة القضاة، وأن خير سياسة للحكم هي التي تقوم على الموازنة العادلة بين حق الحاكم وبين حق المحكوم.

وأدى نجيب في الأيام الأولى لوزارته دوره في توثيق الصلة بين مجلس الوزراء ومجلس القيادة على صورة مكنت الثورة من السير سراعا لتحقيق غاياتها.

الأحزاب السياسية

وكان في مقدمة هذه الغايات العودة بنظام الحكم في البلاد إلى سيرته الدستورية، وذلك بإعادة الحياة النيابية، ولكن على أساس نظيف سليم بحيث يرجى لها الثبات والاستقرار، ولن يتسنى هذا ما لم تستقم حال الأحزاب السياسية.

وكان المأمول أن تصل روح الثورة إلى هذه الأحزاب، وينعكس عليها منهاجها، وتبلغ منها رسالتها مبلغا يحملها على أن تقوِّم من شأنها وتؤدي وظيفتها الطبيعية، ولكن دعوة الإصلاح لم تجد من الأحزاب أذنا صاغية ولا قلبا واعيا، إذ لم تقابلها إلا بأساليبها البغيضة ومناوراتها القديمة، فلم يعد بد من إلزامها بالقانون ما لم ترد أن تأخذ به نفسها طوعا.

فأعددت بمساعدة معاونيّ من رجال مجلس الدولة مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية، وتداولت فيه مع السنهوري، فعارضه من جهة المبدأ

معارضة شديدة، محتجا بأنه وإن كان الدستور لا يمنع من تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات، فإن العرف الدستوري قد جرى على عدم تعرض المشرع لها وترك أمر التنظيم إليها.

وكانت حجتي أن النظام البرلماني يقوم في جملته على الأحزاب، فيصلح بصلاحها ويفسد بفسادها، وإن أحزابنا في مصر بسوء سيرتها قد جعلت من نظامنا النيابي صورة بغير معنى وربما بغير روح.. ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنها بإمعانها في غيها جعلت الصورة ذاتها شائهة والرسم كريها، فأصبح إصلاحها في بلدنا ضرورة لا تبرر تدخل المشرع فحسب بل توجبه لا سيما وقد أبت الأحزاب أن تتولى هي تنظيم شئونها، رغم تكرار دعوتها إلى ذلك وإعطائها الفرص للقيام به. هذا إلى أن المشروع ليس بدعة في عالم الدستور، إذ سبقتنا إلى تنظيم الأحزاب بالقانون حديثا أمم خرجت على العرف القديم الذي أقامته الأحزاب لنفسها.

اقتنع السنهوري بحججي، فأقر مبدأ المشروع على شرط ألا يكون تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الإداري بمجلس الدولة، فقبلت شرطه على الفور إيمانا مني بأن رقابة هذا القضاء، وقد لمستها من قرب خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ولحماية الحكومة ذاتها من سلطتها.

وهكذا صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية في أعقاب قانون الإصلاح الزراعي، وقانون إنهاء الوقف الأهلي. وهولا يبيح لوزارة الداخلية التدخل في شئونها إلا بطريق اعتراض يأخذ صورة دعوى تقيمها الوزارة على الحزب أمام محكمة القضاء الإداري، فيتربص الطرفان قضاءها ويلتزمان حكمها. وقد استهدف هذا القانون أول ما استهدف أن يصرف الأحزاب عما جرت عليه من اعتبار الحكم غايتها إلى جعله وسيلة لأداء رسالتها في خدمة البلاد، وأن يحررها من طغيان زعماء اتخذوها مطية لولاية السلطان، وأن يطهرها من عناصر استخدمت انتماءها لها وسيلة للاستغلال الشائن أو الاستفادة غير المشروعة أو الجاه الباطل.

وقامت قيامة الأحزاب على بكرة أبيها ضدي، وشنّت عليّ صحافتهم حربا شعواء واسعة النطاق طويلة المدي، فلم أبال بذلك ومضيت لا ألوي على شيء أعد العدة في وزارة الداخلية لتنفيذ القانون، متوخيا عدالة القاضي الذي جهدت أن أكونه طوال حياتي.

وكان القانون في أحكامه الوقتية ينص على اعتبار الأحزاب منحلة منذ صدوره، على أن يعاد تأسيسها من جديد وفقا لأحكامه. وبهذه المناسبة

اشتبك الوفد معي في معركة طاحنة أفرغ فيها كل جهده، ولم يتورع عن استعمال كل سلاح وصلت إليه يده لا يبالي أكان شريفا أم دنيئا.

قدم إليّ في الداخلية يوما المهندس عبد السلام عثمان موفدا من شقيقه الأستاذ محمد صلاح الدين وزير خارجية الوفد الأسبق ليطلب مني موعدا خاصا له. وكان لصلاح في نفسي مكانة وله عندي قدر لموقف حمدته له وقفه في الوزارة التي كان أحد أعضائها في إحدي هجماتها على مجلس الدولة فرحبت بلقائه. وسألني الأستاذ عبد السلام عما إذا كنت لا أرى مانعا من تناول طعام العشاء في منزله مع شقيقه، فأجبته إلى دعوته، وأخذنا بعد العشاء نتبادل الحديث في الثورة التي ساقها الله في الساعة الثانية عشرة ([4]) لإنقاذ البلاد من خراب محقق وفي وجوب حمايتها والدفاع عنها بكل عزم، لا نتردد في ذلك السبيل عن أي بذل أو أي تضحية. وقد كنت أعبر لجليسي عن رأيي في هذا المعني بعبارات حارة منبعثة عن إيمان عميق بما أقول.

واستطرد الحديث إلى قانون تنظيم الأحزاب السياسية، فسألني صلاح الدين: ماذا يكون موقفي من رياسة النحاس للوفد؟ وكان هذا الحزب لم يقدم بعد إخطار تأسيسه دون سائر الأحزاب قديمها وجديدها. فأجبته: إن رأيي سيبدى في حينه بالطريقة التي نظمها القانون. قال: إنني لا أبغي رأي وزير الداخلية بل نصيحة الصديق. قلت: إن كان الأمر كذلك، فإني أنصح بعدم تعريض الرجل لهذه التجربة، فإن لدى الوزارة أسبابا خطيرة للاعتراض عليه أمام مجلس الدولة. سألني: وهل من خير البلاد أن يجرح علنا رجل من أكبر زعمائها؟ فقلت: إن ألم العلاج يشفع له صادق الرغبة في الشفاء. ألا تري أن الجرَّاح لا يبالي بما يلحقه بمريضه من ألم، إذ يفتح خراجا لتطهيره حتى يقي باقي الجسم غائلة التسمم؟

وقد راعيت في نصيحتي التي أسديتها التوفيق بين واجبي في تنفيذ قانون الأحزاب، وبين تقديري لماضي الرجل قبل أن يلتوي به القصد تحت تأثير أصهاره وأهله وحاشيته. وقلت لصلاح: إنه لجدير بمن يحب النحاس ويحرص على كرامته أن يشاطرني رأيي، ويعمل ما استطاع لصرفه عما يكرهه له. قال: إنه من هذا الرأي، ولكن تعوزه الوسيلة لتحقيقه، فليس من السهل عليه أن يواجه النحاس بما سمع مني، ومن ثم فهو يود أن يعرف ما كنت أفعل لو كنت مكانه؟ قلت: أعمل على إقناعه بأنه ـ وقد طعن في السن وألم به المرض وأدى واجبه لبلاده في وقت كان الوفد يعتبر ممثلا للأمة ورئيسه زعيما لها ـ عليه أن يتخلى عن رياسة الوفد ـ وقد أصبح مجــرد حزب ـ لأحد أنصاره يتولى زعامته مهتديا بهديه. قال: فإن لم يقتنع بذلك؟ قلت: تصارحه بالرأي الذي شاطرتنيه. قال: إنه ليعنيني في الحالة الأخيرة أن يعرف النحاس

ماذا سيكون موقفك منه إذا أصر على رياسة الوفد، فهل تبيح لي أن أنقل إليه حديثك معي؟ قلت: لك ذلك.

وترددت صيحة الوفديين في جوانب البلاد، أن لا وفد بغير رياسة النحاس، وإنهم لن يتقدموا بإخطار تأسيس حزبهم دونه. ثم أقاموا مأتما شقت فيه الجيوب ولطمت الخدود وتعالت أصوات الشكوى من جور وزير الداخلية وقد هيأ لنفسه فرصة التنكيل بالوفد شفاء لغلّ قديم كان وما يزال يكنه له مذ كان من رجال الحزب الوطني. لكنني تصاممت عن ذلك الضجيج المصطنع ولم أعبأ بشيء من هذا الهرج الزائف.

ويعلم الله أن نفسي لم تنطو لأحد على غلّ ولا قصدت التنكيل بأحد، وإنما كرهت لبلادي أن تظل أحزابها على فسادها، وأردت لهذه الأحزاب صلاحا، وقد سويت بينها في المعاملة لا فرق بين الحزب الذي كنت أنتمي إليه من قبل وبين سائر الأحزاب. وكان طبيعيا ـ وقد كانت جرعة العلاج لا تخلو من مرارة ـ ألا أسلم حتى من تبرم زعماء الحزب الوطني ذاته بشطريه القديم والجديد تبرما ظهر من بعضهم (وكان زميلا في الحكم) في صورة معارضة عنيفة لقانون تنظيم الأحزاب السياسية وهو في دور التشريع، وشكوى منه وهو في دور التنفيذ.

وانعكس صدى الضجة العنيفة التي أثارها الوفد على مجلس القيادة، فقام خلاف شديد بيني وبين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق، أصررت فيه على تنفيذ قانون الأحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة، وصممت أذني عن سماع أي كلام آخر في هذا الموضوع. ومن الحق أن أذكر أن محمد نجيب وجمال سالم وصلاح سالم وكذلك أنور السادات ـ إن لم تخني ذاكرتي ـ كانوا في هذا الخلاف من صفي.

وقد سمعت في هذه المناسبة من محمد نجيب ملاحظة همس بها في أذني يومئذ إذ قال: أخشي أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس من الوفديين. لكنني لم أشاطره هذا الرأي بل قدرت حينئذ أن الوفد لم يعدم السبيل بوسائله المعروفة في الدس والوقيعة إلى إحداث ضغط غير مباشر على بعض أعضاء مجلس القيادة عن طريق التأثير في بعض ضباط الجيش خارج المجلس. وإن كنت قد تبينت فيما بعد وجود صلة وثيقة بين أحمد أبو الفتح ـ وكان هو الذي يتولى قيادة حملة الوفد عليّ ـ وبين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وتأثرا واضحا منهما بآرائه واتجاهاته حتى بلغ بأولهما الأمر أن استصحب نجيبا إلى زيارة النحاس مجاملة له إبان اشتداد المعركة بيني وبين الأحزاب بصفة عامة والوفد بصفة خاصة. وقد حاول نجيب أن يبرر لي هذا التصرف بقوله: إن هذه الزيارة لم تكن إلا محاولة لكسر محور تآلف بين الوفد والشيوعيين.. فلم أقتنع بهذا العذر، وإن كنت قد أمسكت عن التعليق عليه أملا أنه وصحبه

لن يلبثوا طويلا حتى تظهر لهم الأيام حقيقة مقاصدي وصدق نواياي وسلامة طريقي في خدمة بلادي.

وأذكر ـ والشيء بالشيء غالبا ما يذكر ـ أن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها، وذلك على وجه الاحتياط في حالة اعتبارها بمقتضى القانون حزبا، في حين أنها في رأيها ليست كذلك. واتصل بي جمال عبد الناصر في هذا الخصوص فذكر لي أن الجماعة كانت من أكبر أعوان الحركة قبل قيامها وأنها ساهمت بنصيب كبير فيها وما زالت تقدم لها العون المستمر.. فقلت له: إن ما ورد في إخطارها يجعلها في نظر القانون حزبا، فلا يسعني إلا أن أطبق عليها أحكامه، ما لم تدخل من التعديل على الإخطار ما يخرجها عن نطاق الأحزاب السياسية. وكان أن قدم على في الداخلية بصحبة الأستاذ الهضيبي مرشد الجماعة، وأدخل هذا على إخطار التأسيس التعديل الذي نأى بجماعته عن مجال الأحزاب.

رشاد مهنا وبهي الدين بركات في وصاية العرش

كان الدكتور بهي الدين بركات من أساتذتي لما كنت طالب حقوق، وهو رجل أنيق الظاهر والباطن، أرستقراطي النزعة في استحياء، عصبي المزاج، رقيق شديد الحساسية. طلب أن يراني يوما بعد تشكيل وزارة نجيب بأسابيع قلائل، فلبيت دعوته مسرورا بلقائه، ولما التقينا بمكتبه في قصر عابدين تحدث عن عُرف كان متبعا من قبل، يقضي بإرسال جدول أعمال مجلس الوزراء قبل الجلسة إلى القصر، وشكا من أن سكرتارية المجلس قد أغفلت هذا العرف. قلت إن مشروعات القوانين والمراسيم ترد إلى القصر لتوقيعها من الأوصياء بعد أن يقرها مجلس الوزراء، ولست أرى أي فائدة من إحاطتهم علما بما لم يوافق عليه المجلس. قال قد يكون للأوصياء ملاحظات يجدر أن تكون موضع نظر المجلس. فقلت: إنني لا أعلم شيئا عن العرف الذي حدثني عنه، وسأهتم ببحث موضوعه. وانصرفت على غير ما أقبلت من سرور، وأنا أسائل نفسي: أيتفق ذلك العرف مع سلطات ملك دستوري يملك ولا يحكم؟

ورجوت بالسكوت أن أصرف بهي الدين عن الموضوع، ولكنه لم يلبث حتى حادثني في التليفون سائلا عن نتيجة بحثي، فاعتذرت بمشاغلي. ولم يمر وقت طويل حتى اتصل بي مرة أخرى طالبا رؤيتي، فتواعدنا على اللقاء. وفي اليوم المتفق عليه كنت مع نجيب في رياسة مجلس الوزراء حتى حان الموعد، فأردت الانصراف، لكنه صاحبني إلى القصر لتهنئة رشاد مهنا بمولود رزقه. وعرجت معه على رشاد للغرض ذاته، فوجدنا عنده أحد الوزراء. فلما انصرف إذا برشاد يقابلنا بعاصفة من الشكوى من أنه مبعد عن الحكومة في عزلة عن أعمالها، وهو لا يقبل لنفسه هذا الوضع. وكان عنيفا في حديثه إلى محمد نجيب يضرب مكتبه بيده على صورة كادت تثير نجيبا، وهو يرد عليه بأن

هذا هو ما يقضي به الدستور. وتدخلت بينهما مهدئا على غير جدوى، فآثرت في سبيل التهدئة أن أرجئ الحديث إلى وقت آخر، محتجا بسابق موعدي مع بهي الدين وقد تأخرت عليه. وكأن نجيبا أدرك غرضي فأبدى رغبته في زيارته كذلك، ولكن رشاد رافقنا إليه حيث وجدناه مع الأمير محمد عبد المنعم.

وكان بعض الوزراء، ومن بينهم الزميل الذي التقيناه في ذلك اليوم، قد شكوا لي من قبل من أن رشاد مهنا كان يكثر من استدعائهم أو الاتصال بهم للتحدث إليهم في شئون حكومية، فطلبت منهم أن يتذرعوا بالصبر وطول الأناة حتى يتسنى لي معالجة هذا الأمر. وبدا لي يومئذ ـ وقد أثار رشاد نفسه هذا الموضوع ـ أن الأوان آن لحسمه على الوجه الدستوري، ولكني كنت أؤثر ألا يحضر الأمير عبد المنعم حديثنا مع زميليه، راجيا أن يشاطراني هما هذا الرأي فيرجئا التحدث أمامه. بيد أن بهي الدين كان فيما يبدو قد ضايقه تأخري عن موعدي معه، وهو كما قلت رجل عصبي المزاج شديد الحساسية، وكان رشاد لم يزايله انفعاله من حديثه مع نجيب بحيث لم نكد نتناول القهوة حتى فتحا الحديث في هذا الموضوع في حضور الأمير عبد المنعم، كأنهما كانا من ذلك على ميعاد أو كأنهما انتهزا فرصة وجوده وحرصا على عدم التفريط فيها، ولكنه والحق يقال آثر السكوت طوال الوقت، فبقي مستمعا.

كرر بهي الدين شكواه من عدم إرسال جدول أعمال مجلس الوزراء قبل الجلسة رغم أنه تحدث معي في ذلك أكثر من مرة، فلم يجد مني أذنا صاغية. وقال إن مفاوضات تدور مع الوفود السودانية دون أن يعلم عنها من الحكومة شيئا، وأنه لا يرضى لنفسه أن يكون في الوصاية على العرش كما مهملا. وتحدث رشاد في هذا المعنى طويلا، وختم حديثه بأنه لا يقبل أن يكون «طرطورا». وكان الاثنان على درجة من الانفعال جعلت المناقشة في ذلك الجو المتوتر عبثا، فطلبت منهما تأجيل الحديث إلى موعد قريب، ليجري في جو هادئ يتسنى فيه الإقناع والاقتناع. وقد تم الاتفاق بيننا على اجتماع لهذا الغرض يعقد بعد بضعة أيام في منزل الدكتور بهي الدين، حيث يتناول نجيب ورشاد وأنا طعام العشاء على مائدته.

وفي خلال الأيام القليلة الباقية على الموعد المذكور لاحظت أن العلاقة بين رشاد مهنا وزملائه في الجيش قد بلغت من التوتر غايته، إذ تحدث إليّ صلاح سالم مرة في حضور نجيب بأن ضباط سلاح المدفعية الذي ينتمي إليه رشاد يطلبون اعتقاله. فأنبأته بالموعد الذي تحدد للاجتماع به وبالدكتور بهي الدين بركات والغرض منه وحذرته من اتخاذ أي إجراء مع رشاد دون رجوع إلينا، فوعد.

وحدث في الليلة السابقة للموعد أن تناولت طعام العشاء في وزارة الزراعة مع الوزراء وأعضاء مجلس القيادة، وبعد قضاء السهرة آويت إلى فراشي بعد

أن عطلت آلة التليفون كعادتي، وإذا بأهل منزلي يوقظونني قبيل الفجر لمقابلة ضابط موفد من نجيب لأمر عاجل. ولما قابلته قال لي: إن مجلس القيادة حاول الاتصال بي تليفونيا بعد منتصف الليل في خصوص رشاد مهنا، وما كان من اتصالات مريبة له بالضباط المفصولين من الخدمة والعاملين فيها على صورة تستدعي اتخاذ إجراء سريع في حقه فلم يمكن الاتصال بي، وإن المجلس لم ير بدا من إقالته من الوصاية وإلزامه منزله حدا لنشاطه الخطر، وإن نجيبا يطلب إليّ معالجة هذا الأمر مع الدكتور بهي الدين قبل أن يتصل الخبر بعلمه في صحف الصباح.

وقضيت الليل ساهرا أرقب الوقت المناسب لمقابلة بهي الدين في منزله المجاور لمسكني، ولكني تأخرت لسوء الحظ بسبب اضطراري للحصول على رقم تليفونه من مصلحة التليفونات لأنه كان رقما سريا. فلما التقينا وجدته قد علم بالخبر من قبل، وأخبرني بعزمه على تقديم استقالته من الوصاية إلى الأمير عبد المنعم ومغادرة القاهرة فورًا إلى بساتين بركات بالشرقية. وهكذا فعل رغم ما بذلت من جهد في رده عن ذلك. ثم التقيت بنجيب في رياسة مجلس الوزراء، فأعدنا الكرة عليه بالتليفون في البساتين ولكن على غير جدوى.

وكنت قد دعوت مجلس الوزراء إلى الانعقاد قبل ظهر اليوم ذاته لعرض الأمر عليه، وفي انتظار موعد الجلسة أخذت أنا ونجيب نتبادل الرأي فيمن يمكن أن نرشحهم للوصاية خلفا لرشاد وبهي الدين. فتساءل نجيب: ألا يمكن أن تقتصر الوصاية على وصي واحد يكون الأمير عبد المنعم، فلا نجد منه من المتاعب ما قد نجد من سواه إذا تعدد الأوصياء؟ ولئن كان الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣ يتطلب أن تكون هيئة الوصاية الدائمة على العرش مكونة من ثلاثة أوصياء، وكنا قد جرينا على هذا النمط في الوصاية المؤقتة، إلا أنه ليس ما يمنع من تعديل الأمر في هذا الخصوص بجعل الوصي المؤقت واحدا، وبهذا ينحسم الإشكال الذي كنا بصدده بسرعة ومن أيسر سبيل. لذلك أعددت مشروع التعديل لعرضه على مجلس الوزراء عند انعقاده في اليوم ذاته. ولما التأم المجلس شرح له نجيب وشرحت تفاصيل الموضوع وموقف رشاد وبهي الدين، فأقر إقالة أولهما وقبل استقالة الثاني ووافق على التعديل المقترح في الوصاية المؤقتة وعيّن الأمير عبد المنعم وصيا.

السـوادن

كان من أهم المشكلات التي فرضت نفسها على وزارة نجيب في أوائل أيامها مشكلة السودان. بل لعلها كانت أهم المشكلات التي صادفتنا قاطبة. واجهت الوزارة في صورة بالغة الدقة شديدة الخطر وفي ظرف يقتضي بتّا عاجلا يتوقف عليه مصير السودان.

وكان وضع الحكومة إزاء تلك المشكلة في غاية الحرج، نتيجة تصرف الحكومات السابقة التي خلفت لها تركة مثقلة إلى حد الغرق.

ذلك أنه بينما كانت حكومات مصر خلال السنين الماضية تعبث بمشكلة السودان، كانت بريطانيا تعمل لفصله عن مصر وإلحاقه بإمبراطوريتها، وقد تم لها تهيئة جميع الأسباب المؤدية لهذه الغاية المزدوجة. تم لها تسميم الجو بين أبناء وادي النيل شمالية وجنوبيه، بحيث خيل للسودانيين أن إخوانهم المصريين لا يفهمون من وحدة الوادي إلا أن تسيطر مصر على السودان سيطرة الفاتح الحاكم. وساعد بريطانيا في ذلك للأسف تصرفات إيجابية وسلبية للمسئولين من رجال حكومات مصر. وقد تمكن الإنجليز من الظهور أمام إخواننا السودانيين بمظهر المدافع عنهم ضد هذه السيطرة، الحريص على استقلال السودان، العامل على تهيئته لتولي السيادة الكاملة على نفسه، فشدوا أزر الأحزاب الاستقلالية وعملوا على إضعاف أنصار الوحدة، وتبديد شملهم حتى صاروا قلة مفككة العرى لا يعبأ بها حتى بلغ من ضعفهم، أن انقسموا بعضهم على بعض، وانشغلوا بخلافاتهم الداخلية الصغيرة عن الصمود لخصومهم السياسيين الأقوياء.

وما كادت حكومة مصر تعلن في أواخر سنة ١٩٥١ إلغاء اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وبسط التاج المصري على السودان حتى أعلن الحاكم العام في أوائل سنة ١٩٥٢ مشروع دستور الحكم الذاتي، متجاهلا إلغاء الاتفاقيتين، وذلك تمهيدا لتقرير مصير السودان في ظل الحكم البريطاني المتغلغل في أحشائه المتمكن من السيطرة عليه وتوجيهه الوجهة التي يريدها. وما من شك في أن تقرير السودان لمصيره في هذه الظروف التي اختارها الحاكم وعلى الأساس الذي رسمه في دستور الحكم الذاتي، لم يكن ليؤدي إلى غير الغاية التي يبغيها الإنجليز.

وقد حدد الحاكم العام للحكومتين البريطانية والمصرية مهلة ستة أشهر لتبدي كل منهما ملاحظاتها على مشروع الدستور، حتى إذا انقضى هذا الميعاد، أصبح المشروع نافذا وجرت الانتخابات لبرلمان مؤقت، يعقبها تشكيل حكومة نيابية تتولى سلطاتها تحت رعاية الحاكم العام إلى أن تتم سودنة الأداة الحكومية، ثم تنتخب جمعية تأسيسية تتولى تقرير مصير السودان ووضع دستوره الدائم.

وكاد الميعاد المذكور ينقضي في غمرة الأحداث لولا أن دق لنا ناقوس الخطر قائد الجناح حسين صبري ذو الفقار، وكان بحكم عمله في القوات المصرية المرابطة في السودان قد ألم بالحال. وتلقف النذير منه أول من تلقف صلاح سالم، ثم انتبه الكل للخطر فبدأت دراسات سريعة للمشكلة أدركنا على أثرها خطورة الموقف.

أتقدَّم مصر ملاحظاتها على دستور الحكم الذاتي وهو يقوم على الاتفاقيتين اللتين سبق لها إلغاؤهما ويتعارض مع دستورها الذي كانت قد عدلته فبسطت تاجها على السودان؟ وإذا قدمتها فما الغاية التي تريد بلوغها منها؟ وكيف تتيسر لها الوسائل العملية لبلوغها؟ وبعد هذا كله كيف تطمئن مصر إلى قبول ملاحظاتها إذا ما استغلت بريطانيا الجو المسمم بين المصريين والسودانيين، فحملت هؤلاء على معارضة مصر وقبول دستور الحكم الذاتي على علاته؟ أم تتمسك مصر بموقفها النظري من السودان، وتترك الإنجليز يحلون مشكلته عمليا على الصورة التي يريدونها؟ ومن لها بعد بالقدرة على تغيير وضع استقر تحت ستار اختيار السودانيين لمصير السودان؟ وهل ثمة أمل في تعطيل دستور الحاكم العام بالاعتماد على الأحزاب الاتحادية في مقاطعة الانتخابات، وقد فشلت هذه التجربة فيما مضي يوم كان الاتحاديون قوة لا يستهان بها قبل أن يتفرقوا وتذهب ريحهم؟

إليك الموقف على حقيقته، حسب تقريرات حسين صبري ذو الفقار كتابة وبالمشافهة، وهي تقريرات بدا لأول وهلة أنها صحيحة، ثم ثبتت صحتها على وجه قاطع فيما بعد.

كان السودان قد شطره الإنجليز شطرين: أحدهما في الشمال يسكنه السودانيون من الأصل العربي، والثاني في الجنوب يسكنه السودانيون المنحدرون من أجناس إفريقية. وقد أفلحت الدعاية البريطانية في تبغيض السودانيين الشماليين لأبناء الجنوب وإحداث الفرقة بينهما، مستغلة اختلاف الدين والعنصر وتاريخ تجارة الرقيق في أزمنة خلت. كما استمال الإنجليز الجنوبيين، فانحازوا إليهم، لا حبا فيهم بل كراهية في إخوانهم الشماليين.

أما في الشمال فقد كان السودانيون في أول الأمر فريقين: أحدهما يدين بالاتحاد مع مصر والآخر يعمل على الانفصال عنها، ومن وراء الفريق الأول الزعيم الديني السيد على الميرغني وشيعته من الختمية، ومن وراء الفريق الثاني السيد عبد الرحمن المهدي وشيعته من الأنصار الذين كان ينتظمهم حزب الأمة. وكان الاتحاديون أرجح جانبا وأعز نفرا، ثم انقلب بهم ميزان القوى فاشتد ساعد حزب الأمة وأنصاره من الانفصاليين، وصارت له الغلبة على الاتحاديين بعون من الحاكم البريطاني. وضعف شأن الحزب الاتحادي، فانقسم إلى عدة أحزاب صغيرة تتطاحن فيما بينها، مما جعل السيد الميرغني يتحفظ في إظهار تأييده للاتحاديين حتى لقد بلغ من أمره معهم أن قام حزب انفصالي جديد قوامه الخاتمية أنفسهم لا يفترق عن حزب الأمة إلا في أن هذا يريد أن يكون نظام الحكم في السودان المنفصل ملكيا بينما الحزب الجمهوري الاشتراكي يريده جمهوريا.

وقد عمل الإنجليز على دعم الحزب الجديد وتقويته دون مبالاة بخصومته السياسية لحزب الأمة العتيد، علما منهم بأن انفصال السودان عن مصر سيترتب عليه حتما التحاقه بإمبراطوريتهم الإفريقية جنوبيه أولا، ثم شماليه في أعقابه. لأنه بحكم موقعه الجغرافي وظروفه الاقتصادية وأحواله الاجتماعية والثقافية وأوضاعه السياسية والإدارية ـ على ما هيأها الحكم البريطاني خلال خمسين سنة من عهده أو ما يزيد ـ لا تجعل في مقدور السودان أن يصبح وحدة دولية منقطعة الصلة بغيرها، بل لا بد له ـ بسبب وضعه الذي تقدم ذكره ـ أن يرتبط على صورة أو أخرى إما بمصر وإما ببريطانيا، فإذا ما نجحت هذه في فصله عن مصر فليس أيسر عليها من ربطه إلى عجلتها.

تلك قضية منطقية صحيحة إذا قلبتها خرجت منها بقضية منطقية أخرى لا تقل عنها صحة، هي أنه إذا حيل في تقرير السودان لمصيره بينه وبين الارتباط ببريطانيا، فإنه لا مندوحة له من الارتباط بمصر، إما في صورة وحدة وإما في صورة اتحاد، ولا سبيل لتحقيق هذه الغاية إلا بإجماع السودانيين بمختلف أحزابهم عليها، ومعاونة الحكومة المصرية لهم في بلوغها.

انتهينا من دراساتنا لمشكلة السودان إلى هذه النتيجة في اجتماع لمجلس القيادة برياسة محمد نجيب شهدته في كوبري القبة، وحضره حسين صبري ذو الفقار وصلاح سالم واطمأنت نفوسنا جميعا إليها ولم يبق إلا طريقة التنفيذ. قال نجيب: فلندع إلى القاهرة زعماء الأحزاب السودانية كافة، وندع معهم الزعيمين الميرغني والمهدي ونجمعهم معنا على كلمة سواء، ولتكن هذه فرصة لتصفية الجو بين أبناء وادي النيل شماليه وجنوبيه. وقفز حسين ذو الفقار وصلاح سالم للاتصال بالخرطوم تليفونيا على الرغم من انتصاف الليل.

ثم جاءت وفود الأحزاب السودانية تترى، كما حضر السيد عبد الرحمن المهدي. أما السيد على الميرغني فقد اعتذر من عدم إمكانه الحضور شتاء واعدا بزيارة مصر في الصيف المقبل. ورغم هذا التحفظ من جانبه حيالنا حرصنا على أن نكون على اتصال دائم به في السودان في أثناء مفاوضاتنا مع الوفود السودانية. وكان يمثل الحكومة المصرية فيها هيئة برياسة محمد نجيب وعضوية علي ماهر والسنهوري وصلاح سالم وحسين ذو الفقار، يعاونها نخبة من كبار الموظفين المصريين الذين اتصلوا بالسودان بسبب.

وقد حالف التوفيق أبناء الوادي، فاجتمعت كلمتهم على أن يقتصر السودان عند تقريره لمصيره على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أي ارتباط بدولة أخرى، وأن يكفل له حرية الاختيار بتحديد سلطات الحاكم العام، وسودنة الإدارة، وجلاء القوات البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها تقرير المصير.

وصفا الجو بين المصريين وبين إخوانهم السودانيين حتى رأيت من كان أشدهم غلوا في الانفصالية وكأنه من صميم الاتحاديين يصارحنا القول بأن لا غنى لجنوبي الوادي عن شماليه ولا لشماليه عن جنوبيه، ما دام النيل يصل ما بينهما، ويجعل من أبنائهما أمة موحدة المصلحة والعاطفة والغاية. وبارك المهدي والميرغني الاتفاق بين مصر والسودان على الأسس السابقة الذكر.

وتغلبت الروح القومية على شيطان الخلف بين الأحزاب الاتحادية، فاندمجت جميعا في الحزب الوطني الاتحادي.

وكان لعاطفية السودانيين وما تبينوه من إخلاص المصريين ولشخصية نجيب الأخاذة وجهود حسين ذو الفقار وصلاح سالم أكبر الأثر فيما وفق إليه أبناء النيل. فقد ولد نجيب في السودان وترعرع في ربوعه ونشأ بين أبنائه وتخلق بخلقهم وتعود عاداتهم وتثقف في معاهدهم، حتى إذا غادر الخرطوم إلى المعهد الحربي المصري وتخرج منه ضابطا بالجيش، خدم في السودان، فازدادت الأواصر بينه وبين رجالاته توثقا، واستمرت علاقته بهم بعد عودته إلى مصر يقصده السودانيون من وافدين ومقيمين في شئونهم إلى أن تولى قيادة الثورة ورياسة الحكومة في مصر، فازداد تعلقهم بمن كانوا وما يزالون يعدونه سودانيا قبل أن يكون مصريا. وكذلك ولد صلاح سالم في السودان، وخدم فيه، كما خدم به حسين ذو الفقار، وكوّن كل منهما مع أهله علاقات هيأت لهما في قلوب السودانيين مكانة ممتازة ساعدت على توفير الثقة التي قربت ما بيننا وبينهم.

وهكذا رأي الإنجليز أن الأمر الذي دبروه السنين الطوال قد ا نقلب عليهم في أسابيع قلائل، فلم يجدوا بدا من توقيع اتفاقية السودان المعروفة وتعديل دستور الحكم الذاتي على مقتضاها. وجرت الانتخابات للبرلمان المؤقت في فورة من الحماسة والفرح والاستبشار شملت الوادي من شماليه إلى جنوبيه، ففاز بأغلبية مقاعد مجلس النواب والشيوخ الحزب الاتحادي الوطني. واندمج الجمهوريون الاشتراكيون في هذا الحزب وانكمش حزب الأمة فصار أقلية تهددها بالزوال كثرة اتحادية كبري. وشكل الحزب الاتحادي الوطني الحكومة التي سيتم في ظلها انتخابات الجمعية التأسيسية وتقرير المصير، فلم يعد ثمة شك فيما سينتهي إليه مستقبل السودان.

نظام الحكم في عهد الثورة

تهيأ لمحمد نجيب في أول عهده برياسة مجلس الوزراء أن يحكم التعاون بين الحكومة والجيش كما سبق أن قلت، وقد عاونته في ذلك بقدر ما أستطيع. لكنني لم ألبث حتى أدركت أن الأمر يفتقر إلى تنظيم أدق، فقد استغرقت نجيب من جهته مهمته الشعبية التي لا غناء عنها في تأليف القلوب وتجميع القوي حول الثورة وحكومتها..وكنت ألاحظ من جهة أخرى بينه وبين زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة تحفظا لم أكن أدرك كنهه، ولكنه على كل حال يجعل نفوذه بينهم غير متناسب مع ما يجب أن يكون بحكم قيادته للثورة ورياسته لهذا المجلس. وما كان في وسعي أن أقوم مقام نجيب همزة للوصل بين الثورة والحكومة على الصورة المرضية، إذ كنت غريبا عن عضوية مجلس الثورة، وكانت حملات الأحزاب عليّ ودسائس الوفد ضدي بين ضباط الجيش جعلت أعضاءه يتحفظون معي أنا أيضا. وقد عرفت سر ذلك فيما بعد، إذ صارحني جمال عبد الناصر في إحدى المناسبات بأن الناس تتحدث عنهم بأنني أقودهم من خطامهم إلى غايات لي لا يدركونها، وإنهم رغم ثقتهم الكاملة بي يرون ألا يتيحوا للمتقولين فرصا للتقول. لذلك كله كان لا بد من تنظيم آخر للتعاون بين مجلس الوزراء وبين مجلس الثورة يقوم على أساس متين.

تداولت مع السنهوري في ذلك، فاقترح تشكيل لجنة اتصال دائمة بين الهيئتين تقوم أيضا بمهمة التحكيم بينهما عند الخلاف. ثم تحدثت مع جمال سالم في الموضوع فأدخل على اقتراح السنهوري تعديلا انتهينا منه إلى فكرة جديدة هي انضمام وزراء الداخلية والمالية والشئون الاجتماعية ورئيس مجلس الدولة إلي عضوية مجلس الثورة وتأليف لجان فرعية منه لدراسة مختلف الشئون. وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح المعدل، وقرر ضم السنهوري وفؤاد جلال وعبد الجليل العمري وأنا إلى عضويته. ولكن تبين من أول جلسة للمجلس بتشكيله الجديد أن هذا التنظيم غير مجد، فلم نستمر فيه واستبدل به لجنة مشتركة برياسة محمد نجيب من خمسة من أعضاء مجلس الوزراء، يختارهم هذا المجلس ومثل هذا العدد من أعضاء مجلس القيادة يختارهم زملاؤهم. وتتولى هذه اللجنة تنسيق التعاون بين المجلسين وتوحيد الرأي في المسائل الكبري وتعرض قراراتها عليهما، فإذا عارضتها أغلبية في أيهما، انعقد المجلسان مجتمعين للبت في موضوع الخلاف بأغلبية آراء أعضائهما، على أن تجتمع اللجنة بانتظام مرتين في الأسبوع ويشهد اجتماعها الوزراء أصحاب الشأن في المسائل التي تتعلق بوزاراتهم.

وقد اختير لعضوية اللجنة من الوزراء عبد الجليل العمري وأحمد حسني وفؤاد جلال والباقوري وأنا، ومن أعضاء مجلس الثورة جمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف بغدادي. وأخذت اللجنة توالي اجتماعاتها سرا في ثكنات قصر النيل برياسة رئيس مجلس

الوزراء عند حضوره ونائبه عند غيابه، فكانت بمثابة هيئة تنفيذية لمجلس الوزراء ومجلس الثورة. وقد صدقت النية في التوثيق بين هذين المجلسين إلى حد أن قررت اللجنة في أول انعقاد لها ترتيب جلوس أعضائها بحيث يلي كل وزير عضو من مجلس الثورة رمزا للوحدة المنشودة بين المجلسين.

ومن عجيب ما لا حظته خلال المدة الطويلة التي تعاونت فيها مع هؤلاء الضباط أنهم لا يميلون إلى التنظيم ووضع الخطط والتقيد بها على خلاف ما يتوقع من العسكريين، بل كان الغالب في تصرفهم إما ارتجال وعجلة وإما تردد وتباطؤ، مما يترتب عليه تقلقل في الرأي وتعارض بين التصرفات. ولست أدري أيرجع ذلك إلى طبيعتهم كأفراد أو إلى تكوينهم السابق كجماعة سرية؟ وأغلب الظن أن العلة الثانية أصح لأن العسكري يتطبع بالنظام بحكم عمله.

وكم عانيت من ذلك كثيرًا، فإني بطبعي وتكويني لا أطيق الفوضي والارتجال، ولا أتصور العمل إلا بنظام.. وقد حاولت جهدي أن تنقسم اللجنة المشتركة إلى لجان فرعية متخصصة لتدرس مختلف الموضوعات وتضع خطط التنفيذ ثم تعرضها على اللجنة العامة، فكانت جهودي في هذا السبيل تذهب هباء، فلا أقنط بل أتذرع بالصبر أملا أن ينتهي الأمر بطبيعة العمل والتمرس به إلى الوضع الذي كنت أرجوه طال الوقت على ذلك أم قصر.

وظلت اللجنة تعمل حتى أعلن سقوط الدستور في أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٢ فاستعيض عنها بمؤتمر من جميع أعضاء مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة، كان يجتمع برياسة رئيس الوزراء عند حضوره ونائبه عند غيابه مرة كل أسبوعين بمبني القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبري القبة أولا، ثم بمبني مجلس قيادة الثورة بالجزيرة تارة، وفي دار مجلس النواب تارة أخرى. وهذا المؤتمر هو الذي أعلن الدستور المؤقت الصادر في أوائل فبراير سنة ١٩٥٣، وجوده وسلطاته، فكان بمثابة برلمان الثورة، كما أعلن الدستور في الوقت ذاته سلطات مجلس القيادة، وكانت من قبل منطوية في سلطة قائد الثورة.

خلاف بمناسبة قضايا السياسيين المعتقلين

وفي عهد اللجنة المشتركة حدث بيني وبين الزملاء العسكريين خلاف جوهري آخر يتصل بالمعتقلين من زعماء، الأحزاب السياسية. أقول يتصل بهم، لأن الخلاف كان على مبدإ من المبادئ، التي حرصت على أن تلتزمها الثورة، وكنت وما زلت أعتقد أن انحراف الحكم عنه في العهد الذي سبقها كان من أسباب قيامها، وذلك هو مبدأ سيادة القانون. فقد أقام بعض هؤلاء المعتقلين دعاوي عليّ بصفتي وزيرا للداخلية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس

الدولة يطلبون فيها إلغاء أوامر اعتقالهم وبصفة مستعجلة وقفها حتى يفصل في طلب الإلغاء. ولما كانوا قد اعتقلوا بمعرفة الجيش في الليلة السابقة على استقالة علي ماهر، وكان قد مضى على اعتقالهم ما ينوف على شهرين، كانت كافية لفحص حالتهم، فقد أثرت هذا الموضوع في اللجنة المشتركة طالبا موافاتي بالأسباب المبررة قانونا لاستمرار اعتقالهم حتى أتقدم بها إلى المحكمة، وإلا فلا مندوحة من إطلاق سراحهم.

وسأل سائل: فإذا لم تكن ثمة أسباب أو كان الدليل عليها مفتقرا، فهل تحكم المحكمة بإخلاء سبيلهم؟ قلت: نعم ويتعين على الحكومة أن تنفذ الحكم وإلا تعرض من يمتنع عن تنفيذه لعقوبة الحبس والعزل كائنا من يكون. قال: أفثرنا على الملك السابق واستطعنا أن نطرده من البلاد لكي يتحكم فينا محمود سليمان غنام وأمثاله من رجال الأحزاب الفاسدة؟ قلت: إن الحكم ليس له بل لمحكمة القضاء الإداري. قال: لن نقبل أن يتحكم فينا مجلس الدولة.. قلت: وهذا ما كان فاروق يقوله وكنا نأخذه عليه ونعده أبشع أنواع الطغيان الذي قامت الثورة من أجله، ولست أقبل ـ وأنا لا أقل عنكم سخطا على تلك الأحزاب ـ إلا أن يكون القانون حكما بيننا وبينهم.

واحتدمت المناقشة واحتد الجدل وتكهرب الجوّ، وقال العسكريون إنهم لا يقبلون الخضوع للتهديد بالقضايا، وصممت أنا على وجهة نظري. وكان الزميل حسين أبو زيد يشهد اجتماع اللجنة بمناسبة موضوع يتعلق بوزارته، فتوسط باقتراح للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة. قال: إن هؤلاء المعتقلين لم يعتقلوا بأمر من الحاكم العسكري تطبيقا لقانون الأحكام العرفية، بل بأمر من قيادة الثورة، وهي إذ تتخذ إجراء لحماية نفسها، فإن هذا الإجراء يعتبر من أعمال السيادة التي يمتنع على القضاء التعرض لها.. فإذا صدر قانون يقرر هذه الصفة للتدابير التي يتخذها قائد الثورة بقصد حمايتها وحماية النظام القائم عليها، كفت محكمة القضاء الإداري عن نظر قضايا المعتقلين.. وإذا أفرج بعد ذلك عمن لا يوجد مبرر لاعتقاله منهم، فلا يمكن أن يكون لهذا الإفراج مظهر الخضوع للتهديد بالقضايا. وقبلت اقتراح حسين مشروطا بتوقيت القانون وبالشروع فورا في تصفية هؤلاء المعتقلين.. وقبله العسكريون على أن يصفى كذلك المعتقلون على ذمة الحاكم العسكري. ثم صدر القانون، وفي أعقابه جرت التصفية وأفرج تباعا عن المعتقلين من النوعين، فلم يبق منهم أحد ومرت العاصفة بسلام، ووقى الله الثورة شر الإخلال بأحد مبادئها الأساسية.

إسقاط دستور سنة ١٩٢٣

كان من أثر فساد الحكم السابق أن تعفنت الأداة الحكومية إلى حد جعل تطهيرها ضرورة لا بد منها كيما تنهض الحكومة بالأعباء الجسام التي كانت

تواجهها، ومن ثم قام التطهير على قدم وساق، تضطلع بأعماله عشرات من لجان، شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين. أحدهما إداري ذو صبغة قضائية على رأسها قاض وفي عضويتها أحد رجال النيابة العامة، لفحص حالات موظفي الدولة وفصل من يستأهل الفصل منهم. والآخر قضائي بحت برياسة مستشار وبعضوية اثنين من كبار رجال القضاء، للتحقيق في الأعمال الحكومية المشوبة وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكمة الجنائية أو الإدارية بحسب الأحوال.

وسبقت اللجان من النوع الأول بحكم طبيعة عملها زميلاتها من النوع الثاني، ففصل عدد من الموظفين قبل أن يتبين من تقارير اللجان القضائية التي كانت تردني تباعا أن وزراء سابقين حقت عليهم من المسئولية الجنائية أو السياسية.. ما لا سبيل إلى أخذهم بها بسبب أن الدستور قد حماهم من القضاء العادي وجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع أمامها الدعوى إلا بقرار من مجلس النواب. ولم يكن قد صدر في خلال الثلاثين سنة السابقة على الثورة القانون الذي يقرر مسئولية الوزراء عن الجرائم السياسية، أما القانون الذي صدر في عهد وزارة علي ماهر فلم يكن يمكن أن ينسحب على وقائع سابقة عليه.

وهكذا وجدتني أشاهد ذنب الأفعى يضرب، بينما رأسها قائم لا يصيبه مكروه، فشق عليّ أن يحاسب الموظفون على أعمالهم السابقة، ولا يحاسب الوزراء المسئولون، وقد كانوا بمفاسدهم مثلا سيئا لهم ومشجعا على ما اقترفوه من سيئات. وتأذت روح العدالة مني وأنا قاض قديم إذ أراني مضطرا للكيل بكيلين. ولم يكن يغيب عن بالي إلى جانب ذلك أن التطهير لم يكن يقصد منه بتر جميع الأعضاء الفاسدة من جسم تفشي فيه العفن، بقدر ما كان المقصود به أن يكون أمثولة للمستقبل الذي نرجوه لحكومة هذا البلد. وهي أمثولة تفقد ولا شك معناها وأثرها إن بقيت رؤوس الفساد محصنة من المسئولية بالدستور.

وحدث في هذه الأثناء أن قامت حملة على دستور سنة ١٩٢٣ وما فيه من فجوات، كانت هي التي هيأت السبيل لفساد الحكم وطغيان الحاكم، فنفذ منها إلى الاعتداء على حقوق الأمة وتجريدها من سلطاتها.

واشتدت الحملة يرفع لواءها أستاذ من فقهاء القانون العام، ويطالب الثورة بممارسة حقها والقيام بواجبها في إسقاط دستور فرض على الأمة فرضًا في ظروف لم يكن يسعها إلا أن تقبل ما فرض عليها، وذلك حتى يتاح لها أن تمارس حقها في سن دستور يكون وليد إرادتها. وتناول لواء الحملة من الفقيه علم من أعلام الحكم والسياسة كان فيما مضي عضوا في اللجنة التي وضعت الدستور، فنادي بإسقاطه بعد أن استنفد وقته وظروفه وغايته، كيما

يستبدل به دستور يواجه الظروف الجديدة ويحقق للأمة من الغايات ما تساير به ركب الأمم المتحضرة. وكان من الطبيعي وقتئذ أن أتتبع باهتمام بالغ هذه الحملة، فأقرأ للفقيه ما كان يوالي نشره، وأسمع للسياسي ما حاضر الناس فيه، وأشاهد من التأييد لهما ما يكاد يكون إجماعا من مختلف طبقات الأمة.

والتمست الحل ـ في أول العهد بالحملة ـ لما كنت بسبيله من محاسبة الوزراء السابقين في إسقاط مواد الدستور التي تحول دون محاسبتهم عما اقترفوا من الإثم، حتى يتسني للحكومة مساءلتهم بالأقل عن الجرائم السياسية التي ارتكبوها من قبل، فوضعت بمعونة زميلي محسن عبد الحافظ مشروع قانون في شأن جريمة الغدر على هذا الأساس. ثم لم ألبث حتى اقتنعت اقتناعا كاملا بوجوب إسقاط الدستور برمته. فقد كان طوال عهده موضع عبث لا جزاء عليه ومحل امتهان لا حساب عنه حتى فقد روحه وتجرد من معناه وزالت قداسة الدساتير عنه وتزعزع إيمان الناس به؛ فلم يعد سوي حبر على ورق. هذا إلى ما كان يفرضه هذا الدستور علينا من نظام للحكم ملكي بلي عهده وراح في أغلب الدول المتحضرة إلى زوال، وحكم أسرة مالكة أجنبية لم تتمصر على الرغم من مرور قرن وربع عليها في البلاد، أسرة يفرضها هذا الدستور علينا أبديا بما نص عليه من أن أحكامه المتعلقة بنظام الحكم ووراثة أسرة محمد على لا تقبل التعديل ولو بالطريق المقرر لتنقيح الدستور ذاته. فليسقط إذن وإلي غير رجعة دستور هذا شأنه.

ولست أنكر ـ كما عاهدت نفسي من قبل ـ نصيبي في إسقاط الدستور، فما لبثت وقد اقتنعت بذلك حتى عملت ـ في سلسلة متتابعة من الاجتماعات مع الزملاء العسكريين ـ على إقناعهم برأيي. فترددوا طويلا وتهيبوا كثيرًا من الإقدام على هذا الأمر حتى آمنوا به مثل إيماني.

وفي اجتماع اللجنة المشتركة في أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ تقرر إسقاط الدستور وتعيين لجنة تمثل مختلف الاتجاهات لوضع مشروع دستور آخر تقره الأمة، إما بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة، وإما عن طريق الاستفتاء المباشر مع تخويل الحكومة في هذه الأثناء جميع السلطات تباشرها في ظل المبادئ، الدستورية العامة إلى أن تنتهي فترة الانتقال اللازمة لإقرار الدستور الجديد.

ولم تكد اللجنة المشتركة تقر القانون الخاص بجريمة الجريمة، فيصدر عقب إسقاط الدستور في سنة ١٩٥٢ حتى أجمع الرأي على استبدالها بالمؤتمر الذي تحدثت عنه من قبل، وهذا المؤتمر هو الذي اختار أعضاء اللجنة المنوطة بوضع مشروع الدستور وأقر الدستور المؤقت الذي تقرر العمل به في فترة الانتقال. وفي هذه المناسبة الأخيرة تبين لي أن التحفظ الذي كنت ألاحظه بين قائد الثورة ومجلسها قد بدأ يأخذ مظهر الخلاف.

الدستور المؤقت

ذلك أنه في أوائل سنة ١٩٥٣ ضبطت مؤامرة عسكرية حاكت خيوطها من بعيد أيد حزبية، فكانت سببا في حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها ومد فترة الانتقال ثلاث سنوات. وفي إحدي جلسات المؤتمر التالية اقترح جمال عبد الناصر نظرا إلى طول هذه الفترة تحديد سلطات الحكم وإعلان هذا التحديد في عهد مكتوب للناس حتى يعلموا أنهم لا يحكمون بطريق الطغيان. وبناء على هذا الاقتراح ـ وقد أقره المؤتمر ـ أعددت مشروع الدستور المؤقت الذي صدر في أوائل فبراير سنة ١٩٥٣. وكان النص الذي يقابل المادة ٨ منه يخول السلطات المنصوص عليها فيها إلى قائد الثورة بصفته هذه. فثارت حول هذا النص معارضة كبيرة ما كنت لأستغربها من أعضاء المؤتمر المدنيين، فإذا بالذي يثيرها الأعضاء العسكريون.

افتتح المعارضة عبد اللطيف بغدادي بقوله: إنه ليس من حق قائد الثورة وحده أن يتولى هذه السلطات في حين أن مجلس قيادة الثورة يتحمل مسئوليتها. وانضم إليه جمال عبد الناصر قائلا: إن هذا النص فيه قضاء على وجود المجلس. ورددت عليهما بقولي: إن قائد الثورة لا يباشر سلطاته إلا بمجلس القيادة، ولم يستحدث النص جديدا في هذا الموضوع، بل إنه جاء مقررا للواقع، إذ جرت العادة بمباشرة هذه السلطات على هذا الوجه فعلا، ولكن إعلانها يكون ببيان من قائد الثورة من دون ذكر للمجلس، وأقرب مثل لذلك إسقاط الدستور ومد فترة الانتقال، وما ذلك إلا تحقيقا لما التزمه أعضاء المجلس من العمل باسم قائد الثورة. قالا ـ ومعهما زملاؤهما ـ إنهم يريدون الآن إعلان الواقع للناس.. فرحبت بذلك وصيغ النص على الصورة التي أعلن بها الدستور المؤقت.

ولا بد لي من أن أنوه هنا بأمر له علاقة بما سوف أروي من أحداث. ذلك أن نظام الجلوس قد اختلف في المؤتمر عنه في اللجنة المشتركة. إذ كان جمال وإخوانه يجلسون في طرف من المائدة المستطيلة مجتمعين، يقابلهم نجيب والوزراء في الطرف الآخر. وقد حاولت أن أجعل الجلوس في المؤتمر على النمط المألوف في اللجنة حتى كان الاجتماع الذي نوقش فيه مشروع الدستور المؤقت، فأدركت أن الأعضاء العسكريين مصممون على النظام الجديد في الجلوس، وقد عاصره ظهور بوادر خلاف غير مفهوم العلة بينهم وبين زملائهم المدنيين، وشكوي يجاهر بها في كثير من الأوقات كل فريق من الآخر.

الكفاح للجلاء

ما كدنا نفرغ من مشكلة السودان العاجلة حتى تفرغنا إلى مشكلة الجلاء المزمنة، ندرسها في اهتمام لنقرر خطتنا فيها. ولم يكن الخيار بين طريقي الحلّ عسيرا، إذ دلت تجارب الحكومات السابقة على أن الجلاء عن طريق مفاوضة الإنجليز وهم وخيال، وعن طريق هيئة الأمم المتحدة عبث وضياع جهد، فلم يبق إلا الكفاح بقوة السلاح، وقد تعاهدنا عليه بأرواحنا. ولكننا كنا نعلم أنه كفاح طويل مرير يتطلب قبل البدء فيه استعدادا تاما واحتياطا لكل الاحتمالات، وتعبئة لكل القوي الشعبية والحكومية متضامنتين متساندتين. وكان علينا أن نعتبر ـ أول ما نعتبر ـ بدروس الماضي القريب حين أعلنت حكومة الوفد على غير استعداد الحرب على الإنجليز، فلم تلبث حتى انقلبت حربا على البلاد، وانتهت بنكبة على مصر وعلى السودان.

لذلك قرر المؤتمر أن يقوم كل وزير بتشكيل لجنة سرية برياسته من أخصائي وزارته لوضع خطة للكفاح في حدود اختصاصها، تعالج فيها مختلف المشكلات المتوقعة، وذلك بالاشتراك مع عسكريين يكونون بمثابة ضباط اتصال بين كل لجنة وبين إدارة العمليات الحربية، حتى إذا تم وضع هذه الخطط الجزئية جمعت كلها في تلك الإدارة، لتكون عناصر لخطة كلية تنسق بين جهود هذه الوزارات، وفي مقدمتها الداخلية والتموين والشئون الاجتماعية والمعارف والمالية، وبخاصة وزارة الحربية.

وتبين لأول وهلة من هذه الخطط الجزئية أن الاستعداد للكفاح المسلح لا يمكن أن يتم على الوجه الذي يؤمن معه الشروع فيه قبل خمس سنوات قد تزيد، وأن البدء، فيه لا يصح أن تتولاه قوات الدولة المسلحة بل كتائب من الفدائيين الأحرار. من أجل هذا كان يتعين خلال فترة الانتظار أن تنصرف الهمم إلى دعم إمكانات الدولة في كل ناحية من نواحي نشاطها، علما بأن كل حجر نثبته في بناء الوطن يقابله في الوقت ذاته حجر يتقلقل في بناء الاحتلال. فشكلت في كل وزارة لجنة علنية لوضع برامج لسنوات خمس ينسق بعضها مع بعض وتقرها قبل تنفيذها لجنة عليا.. وتفرغ كمال الدين حسين لتأليف كتائب الفدائيين التي أصبحت فيما بعد الحرس الوطني. وبدأ التدريب على القتال في جميع أنحاء البلاد في موجة من الحماسة الفياضة، فاندفع الرجال إلى ميادين التدريب لا فرق في ذلك بين كبير أو صغير، غني أو فقير، شاب أو كهل أو شيخ، وقد انعقدت نياتهم جميعا على الفداء، وسواء لديهم أأصابوا مما بايعوا الله عليه نصرا أم استشهادا.

وكان أغلب الوزراء في مقدمة المتطوعين في الكتائب، تألفت منهم جماعة كنت وزميلي محسن عبد الحافظ من بين أفرادها يدربها على القتال في معسكر جامعة القاهرة تحت إشراف كمال الدين حسين واليوزباشي صلاح الدين زعزوع بمعاونة ضابطي صف ممتازين. ويعلم الله أنني إذ اشتركت في

هذه الجماعة لم أكن أقصد الدعاية للفكرة، بقدر ما كنت عاقدا العزم على أن أسهم فعلا في الكفاح المسلح. وقد أدركت ذلك جماعة من خيرة ضباط البوليس كانت في الوقت ذاته تتمرن على أعمال الفدائيين، فطلب مني رئيسهم أن أعدهم بأن يكونوا إلى جانبي عندما يحل يوم الجهاد المشهود فوعدت، وأهدوني في هذه المناسبة مصحفا ما زلت أحتفظ به. ليت شعري ماذا فعل الدهر بأولائك الشبان البواسل؟

قلت يوما لكمال الدين حسين ـ ونحن نتناول الشاي على انفراد في إحدي الحفلات بنادي ضباط الجيش ـ: لقد كنت أعتقد أنني رجل لا مطامع له، فإذا بي أجد لي مطمعا. قال مبتسما ـ وقد ظن أني أداعبه ـ: وفيم تطمع؟ قلت: أن يقسم الله لي أن أحمل السلاح من أجل الجلاء. فهل تعاهدني على أن نكون زميلين في القتال يومئذ؟ قال أعاهدك. وتوثيقا لهذا العهد أهديته مسدسا قديما له عندي ذكريات رمزا لوصل ماضيّ بحاضري، واستعدادا ليوم الجهاد المرتقب، وذلك مقابل حلة الفدائيين أعطانيها، وأبي أن يتقاضي مني ثمنها المقرر.

لكن هل يبقي الإنجليز في معسكراتهم بمنطقة القناة ناعمين إلى أن يحين الحين؟ هذا ما أبيناه عليهم، ومن ثم بدأت ضدهم من أوائل يناير سنة ١٩٥٣ أعمال عنف كانت تقوم بها عصابات صغيرة من مغامري الأهلين تحت إشراف ضباط من المخابرات العسكرية يعاونها رجال البوليس والإدارة. وأخذت هذه الحوادث تتكرر وتشتد يوما بعد يوم، فلم يمض شهور قلائل حتى أصبح الإنجليز في حالة انزعاج مستمر وتوتر دائم لا يقر لهم قرار. فلا تكاد الشمس تغرب عنهم حتى تري حراس معسكراتهم رابضين في الخنادق التي احتفروها حولها أمام أسلحتهم الأتوماتيكية ودورياتهم على قدم الاستعداد يتوقعون هجوما هنا وسطوا هناك، فإذا بهم يفاجئون بما لم يكن في حسبانهم. وعز على وحداتهم وطوابير تموينهم الانتقال من مكان إلى آخر إلا في وضح النهار، ومع ذلك كانوا لا يسلمون من أكمنة يتعرضون لهجماتها، ومن فخاخ يقعون فيها.

وكانت عصابات الهجوم تقدم للحكومة ما تغنمه من عتاد وسلاح مقابل ثمن يقدر له فيبعثها ما تناله من مال على توسيع نطاق نشاطها، ويشجع في الوقت ذاته غيرها على احتذاء حذوها. وراحت مذكرات الاحتجاج يتبادلها الإنجليز مع الحكومة يشكون فيها من الحوادث التي تقع عليهم، ويتهمون البوليس بمعاونة المعتدين، فترد الحكومة بأنها باذلة جهدها لحفظ الأمن في منطقة يعكر وجودهم بذاته الأمن فيها، ولكنها لا تستطيع أن تضمن ما بقوا عدم وقوع حوادث فردية.

دعم الجبهة الداخلية

وما كان ينبغي أن تحل الأحزاب السياسية وتصادر أموالها ويحظر نشاطها، ثم تترك القوي الشعبية دون تنظيمات جديدة تتكتل فيها وتحتشد لتحقيق مثل الثورة وأهدافها؛ فما يصح أن يتم هدم من غير أن يعقبه بنيان. بل إن الهدم ذاته لا يتم إلا إذا استخلصت من الأنقاض اللبنات الصالحة فجعلتها في دعائم البناء الجديد، ولا مندوحة لك من ذلك لأن الأحزاب استطاعت في السنين الماضية أن تلم بأغلب العناصر ذات الأثر في الحياة العامة، ثم إن العيب لم يكن في سواد الأحزاب بل في أصحاب الأمر فيها ومالكي الزمام منها.

من أجل هذا كله أيدت فكرة هيئة التحرير، وعملت لإخراجها إلى حيز الوجود، لتكون أساسا لبناء الحياة العامة في مصر، وبذلت ما في طوقي بعد أن أعلن مولد الهيئة لكي تنتظم كل العناصر النظيفة من مختلف الأحزاب والشيع، مستعينا في التحري عنها للوصول إليها بجهاز الإدارة في طول البلاد وعرضها، ولم أدخر كذلك وسعا في الاتصال بمن أعرف من خاصة هذه العناصر لتجميعها حول اللواء الجديد.

وما كان للثورة في سبيل دعم الجبهة الداخلية من غناء عن الصحافة، ولكني أقولها آسفا إن كل جهد بُذل لكي تقوم الصحافة برسالتها القومية في هذه الفترة الدقيقة من حياة الوطن باء بالفشل. فقد أبت إلا أن تعيش في الماضي، وتجري على سنتها التقليدية في إيثار ما تسميه السبق الصحفي على المصلحة الوطنية، وما السبق الصحفي في عرفها إلا الرواج كائنة ما كانت وسائلها إليه حتى لقد قال لي عميد من عمداء الصحافة ـ وأنا أتحدث معه في هذا الخصوص قبل أن تتخلى وزارة الداخلية عن إدارة المطبوعات وألتمس العون منه في توجيه الصحافة الوجهة التي نحبها لها ـ: إنك مضيّع وقتك وجهودك سدى.

لذلك لم يكن بد من تطهير الصحافة بصحف جديدة تكتسح سوقها، فتطرد العملة الجيدة ـ كما يقول الاقتصاديون ـ العملة الرديئة من السوق. ولعلي في سبيل تحقيق هذه الغاية جاوزت حدودي فيما قمت به لإخراج صحيفة الجمهورية في الصورة التي رجوت أن تهيئ لها أداء رسالة التطهير.

بدء المحادثات من أجل الجلاء

لم تنسلخ الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٥٣ حتى ضاق الإنجليز ذرعا بأعمال العصابات ضدهم في منطقة القناة وقد بلغت أشدها، وتوسط الأمريكان بحجة أنهم مشفقون من أن تؤدي هذه الحوادث إلى اصطدام بين الحكومتين المصرية والبريطانية يهدد باضطراب في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة يهمهم استمرار الهدوء فيها في تلك الآونة الدقيقة التي اشتدت فيها الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية.

قيل لهم بصراحة لم تألفها الأساليب السياسية القديمة: إن وجود القوات البريطانية في بقعة من أرض مصر برغم إرادة شعبها، هو وحده علة هذه الحوادث، وإنها لن تنتهي حتى يجلو الإنجليز عنها، بل إنها سوف تشتد ما بقوا حتى يأتي اليوم الذي يجدون فيه مصر برمتها حكومة وشعبا على قدم الاستعداد تتربص بهم الدوائر وتنقض عليهم في أول فرصة سانحة.. وما أكثر هذه الفرص والأحوال الدولية على ما يعرفون.

قالوا: فما الذي يمنع من حسم الإشكال عن طريق التفاهم؟ فكان الرد: إنه لم يبق في بلادنا أحد إلا وقد فقد الأمل في حل سلمي بعد تجاربنا الماضية لمفاوضات طويلة متكررة لا ثمرة لها ولا غناء فيها. قالوا لعل: السر في فشل المفاوضات السابقة أنها لم تكن تدور على أساس متفق عليه مقدما.. وإنهم الآن لعلى استعداد للتوسط بين الفريقين لتقرير هذا الأساس لتقوم عليه تسوية ودية.

عندئذ عرضت على المؤتمر مسألة الدخول في محادثات مع الإنجليز ليقطع فيها برأي من جهة المبدأ أولا، ثم من جهة الأساس إذا تقرر المبدأ. فأجمع الرأي على أن المفاوضات والمحادثات وما إلى ذلك لا جدوي منها، وأنه ليس من سبيل إلى إجلاء الإنجليز إلا النضال المسلح الذي تقرر من قبل لا معدل عنه ولا مناص منه. ومع ذلك قال فريق بأنه لا يجمل بنا في حكم العزف الدولي أن نرفض ما عرض علينا على الرغم من علمنا مقدما بنتيجته السلبية، ولا ضير علينا إن اشترطنا للدخول في المحادثات أن تدور على أساس الجلاء وحده غير مقيد بقيد ولا مشروط بشرط، وفي حدود تنظيمه فحسب من حيث المدة الكافية له والكيفية التي يجري عليها، فيتاح لنا أن نكشف للأمريكان عن تعنت الإنجليز، وأن نبدي للعالم أجمع عذرنا في اللجوء إلى العنف. وذهب فريق آخر إلى تغليب المنطق الصرف، ورفض الدخول في مباحثات أجمع الفريقان على عدم جدواها.

وملت إلى تغليب الرأي الأول لسبب آخر أدليت به للزملاء يومئذ وهو سبب وثيق الصلة بالكفاح ذاته. ذلك أن كثيرا من المواطنين كانوا لا يزالون يعتقدون أن مفاوضة الإنجليز سبيل يحقق الجلاء، وإذا حاججتهم بالتجارب الماضية في المفاوضات السابقة قالوا: إن الظروف قد تغيرت، فلا ملك الآن يعبث الإنجليز به وعن طريقه، ولا أحزاب يساومونها على الحكم.. ولما كان النضال بالسلاح يتطلب من الجميع تضحيات جمة لسنين طويلة، كان من الخير أن يجمع الكل على أنه لا سبيل للجلاء سواه، وهذا لن يتيسر إلا إذا قبلت الحكومة الدخول في محادثات سريعة حاسمة تنتهي بصرف من لم يزل يأمل فيها عن التعلل بها.

وقد أخذت أغلبية المؤتمر بالرأي الأول، فتقرر من حيث المبدأ قبول الدخول مع بريطانيا في محادثات، لكن اشتُرط أن يقبل الإنجليز مقدما أن يكون أساسها الجلاء غير مقيد ولا مشروط، بحيث تقتصر المحادثات على تنظيم كيفيته والمدة الضرورية له. كما تقرر أنه إذا جرت المحادثات، كان متعينا على الجانب المصري ألا يفسح المجال لمناورات الإنجليز ومداوراتهم، بل عليه إذا بدا منهم جنوح إلى أساليبهم القديمة، أن يقطع المحادثات دون إبطاء.

ولما أبلغنا الأمريكان أن الإنجليز قبلوا ما اشترطناه، بدأت المحادثات في مايو سنة ١٩٥٣ ينوب عن مصر فيها وفد برياسة محمد نجيب وعضوية جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف بغدادي ووزير الخارجية محمود فوزي.. وقد روعي في تشكيل هذا الوفد أن يكون أغلب أعضائه من العسكريين إيذانا بأن المحادثات إنما تدور لتنظيم تفصيلات الجلاء لا لشيء آخر. ولم تستغرق تلك المباحثات سوى أيام معدودات، ثم قطعت بحزم بمجرد أن عمد الجانب البريطاني للمطاولة واللف والدوران. وكانت أعمال العصابات قد توقفت خلال تلك الأيام، فما لبثت أن عادت إلى سيرتها الأولى.

عود إلى نظام الحكم

وفي هذه الأثناء كانت حكومة البلاد تتجه إلى الازدواج؛ ففي جانب مجلس الوزراء والوزراء، وفي الجانب الآخر مجلس الثورة وأعضاؤه. وقد شجع هذا الازدواج مختلف العوامل ومتنوع العناصر.. هذا في حين أن وحدة الحكومة كانت ألزم ما تكون في تلك الفترة التي تجتازها البلاد. وقد كان المرجو أن يقضي الدستور المؤقت على الازدواج الذي بدت بوادره من قبل، ولكن عدم التدقيق في التزام أحكامه التي هدفت إلى الفصل بين السلطات فيما يتعين الفصل فيه، والتعاون بينها فيما يجب التعاون فيه، أدى إلى بلوغ الازدواج مبلغا كان يهدد التعاون بين الهيئتين الحاكمتين. هذا على الرغم من أن الوزارة كانت قد عدلت من قريب ضمانا لهذا التعاون تعديلا تم في اللجنة المشتركة بإجماع الآراء.

وقد انشغل المؤتمر ببحث موضوع الازدواج في جلسات عدة تبودلت في أثنائها الآراء في خصوصه بصراحة تامة، وبذلت جهود مخلصة للاهتداء، إلى علاج شاف لهذا الداء الوبيل، ولكن من دون نتيجة.

وأخيرا ضاق الوزراء ذرعا، فدعوني إلى اجتماع خاص في يوم من شهر مايو سنة ١٩٥٣ تبادلنا فيه الرأي، واتفقنا على الاستقالة، وفوضوني في إبلاغ ما أجمعنا عليه للزملاء العسكريين، فآثرت أن يكون ذلك في مواجهة الفريقين بجلسة المؤتمر التي كان مقررا عقدها في مساء اليوم ذاته. وفيها تحدثت

عن الازدواج وأسبابه حديثا صريحا غاية الصراحة، ألقيت فيه التبعة على العسكريين.

قلت: إن علة وجوده ترجع إلى اختلال التوازن في الثقة المتبادلة بين الوزراء وأعضاء مجلس الثورة، ذلك التوازن الذي لا بد منه لضمان التعاون بين الطرفين وتحقيق وحدة الحكومة القائمة عليهما. فبينما يولي الوزراء زملاءهم ثقتهم الكاملة، إذا بهم لا يبادلون بمثلها من إخوانهم العسكريين.

وأضفت: إني سمعت من هؤلاء في أحد اجتماعات المؤتمر السابقة أنهم يأخذون على بعض الوزراء عدم تشبعهم بروح الثورة.. وأحب أن يعلم الزملاء العسكريون أن من الوزراء من عرفوا الثورة قبلهم، وحملوا أرواحهم على أكفهم مثلهم في وقت كانوا هم فيه أجنة في بطون أمهاتهم.. وإذا كان النجاح قد قسم لهم فيما أقدموا عليه ولم يقسم لسلفهم لاختلاف الظروف فلا ذنب للسلف في ذلك.

واستطردت فبينت أنه: إذا كانت الثقة الكاملة لم تتحقق بين العسكريين وبين هؤلاء الوزراء الذين مدوا إليهم أيديهم في وقت أحجم فيه غيرهم، ولم تعز عليهم أي تضحية في سبيل دعوة الثورة وإفساح الطريق لها، فإنه لا يرجى أن تتوافر لغيرهم مثل هذه الثقة التي لا بد منها، لقيام حكومة مدنية تستند إلى الجيش.. فأولى بالعسكريين إذن أن يتحملوا وحدهم مسئولية الحكم، وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلطة.

ولم أخف على الزملاء جميعا مضار الحكومة العسكرية أو المختلطة، ولكنني أبديت لهم أن هذه أو تلك أهون شرا من الازدواج الحالي. ثم أعلنت باسم جميع الوزراء استقالتنا من الوزارة حتى يتهيأ لمجلس الثورة اختيار نوع الحكومة التي يستقر عليها رأيه.

ورد جمال سالم باسم زملائه بكلام طيب ينطوي على مجاملة لا تشفي غليلا، فأحسست أن الأمر يفتقر إلى معالجته في اجتماعات خاصة مع الزملاء العسكريين، كنت أرجو فيها أن يكونوا أكثر صراحة. وفي الوقت ذاته، تبينت أنه قد آن لي على أي حال أن أتخلى عن منصبي شعورا مني بأنه لم يعد في مكنتي أن أؤدي فيه لبلادي من الخدمات غير ما أرجو أن أكون أديت.

وهكذا استقر رأيي كائنا ما كان مصير الأمر الذي كنا في شغل به على الاستقالة، لا سيما وقد لاحظت أنه إلى جانب ازدواج الحكومة كان التحفظ بين محمد نجيب وزملائه قد أصبح خلافا متأصلا في الاتجاهات ـ وهو عندي أفدح خطرا من الازدواج ـ وذلك على الرغم مما كنت أبذل من جهد لإعادة الوضع بينه وبينهم إلى سابق عهده.

لهذا اجتمعت بجمال عبد الناصر في اليوم التالي أو الذي بعده على انفراد، وكان قد أخذ يتولى في المؤتمر زعامة زملائه، وكاشفته بعزمي على الاستقالة بصرف النظر عما ينتهي إليه الرأي في استقالة سائر الوزراء، ودار بيننا بهذه المناسبة حديث طويل تناول نظام الحكم ورأيي فيه.

قلت له ـ صادقا لا متعللا ـ: لعلك تذكر أن من الأسباب التي كانت تحملني على رفض الوزارة أنني كنت على أهبة العودة للمحاماة، وأنني ما قبلت المنصب الوزاري إلا لضرورات الوضع العام يومئذ وبصفة وقتية، على أن أتحلل منه بمجرد زوال الأسباب التي فرضت عليّ فرضا. والآن وقد زالت هذه الأسباب، وقامت إلى جانب زوالها ضرورة شخصية تلزمني الاشتغال بالمحاماة، فإنه لا مندوحة لي من الاستقالة. ولم أخف عنه هذه الضرورة، بل صارحته بها.

قال: أو تعتزم حقيقة الاشتغال بالمحاماة؟ قلت: أو ليست هي مهنتي القديمة قضيت فيها شبابي وشطرا من كهولتي؟ قال: فأمهلني حتى أرجع إلى الزملاء. ثم انتقل الحديث إلى نظام الحكم، فأعدت ما سبق أن أبديت في الاجتماع الأخير للمؤتمر.

وتكرر الحديث في هذا الموضوع في اجتماعات متلاحقة تمت بيني وبينه مع زميليه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم، وشهدها الأستاذ فتحي رضوان، وقد بقيت فيها على رأيي على رغم معارضة فتحي له. وفي غضونها أرسلت لجمال كتاب استقالتي موجها إلى الرئيس محمد نجيب، فطلب مني إرجاء هذا الأمر لبحثه مع موضوع أعم وأشمل من التعديل الوزاري سيطرح للبت فيه بعد انقضاء شهر الصوم، وهو موضوع إعلان الجمهورية. وكانت اللجنة العامة للدستور قد أصدرت من قبل قرارها فيه باختيار الجمهورية البرلمانية نظاما للحكم. فنصحت لهم بأن يتركوا للأمة عند إقرارها للدستور الخيرة بين الجمهورية والملكية وبين نوعي الجمهورية إن وقع عليها اختيارها، فأجاب: وهل يرضى بذلك صاحبك؟ ـ يقصد محمد نجيب ـ إنه يريدها جمهورية رياسية.

قضيت عطلة العيد مع أسرتي في الإسكندرية، وما كدت أعود حتى دعيت لحضور اجتماعيين متواليين لمجلس الثورة، أدليت فيهما برأيي في موضوع إعلان الجمهورية والتعديل الوزاري.

ففي خصوص أولهما أوضحت لأعضاء المجلس أن نظام الحكم إنما يقرره الدستور، وقد سبق للثورة عندما أعلنت سقوط الدستور القديم، أن وعدت الأمة باحترام حقها في وضع دستورها، ومن الخير أن تبر الثورة بما وعدت. ثم إنه ليس ما يدعو لتعجل البت في نظام الحكم على استقلال قبل إقرار الدستور وقد كاد ينعقد الإجماع عقب قرار اللجنة العامة على الجمهورية.

على أنه إذا كان ثمة ضرورة للتعجيل بإعلانها بعد أن أظهرت الأمة اتجاها واضحا إليها، فإنه يجب أن يترك تحديد نوعها للدستور الجديد.

وفيما يتعلق بالتعديل الوزاري بقيت على رأيي السابق جملة وتفصيلا.. وقد انتهزت هذه الفرصة لكي ألفت النظر إلى أن التحفظ الذي كنت ألاحظه بين مختلف السلطات قد تطور إلى حساسية يلزم التحرز منها والعمل على زوالها بالقضاء على أسبابها؛ لأن مثلها في هذه الظروف لا تلبث حتى تنقلب إلى خلافات لا يؤمن مغبتها. وهنا علّق صلاح سالم على الشطر الأخير من كلامي قائلا في لهجة وسط بين الجد والدعابة: أترانا في حاجة إلى طبيب نفساني لمراقبة حساسياتنا؟! فرددت بلهجة كلها جد: إني لأخشى إذا استمر الحال على ما أرى أن نكون جميعا في حاجة لا إلى طبيب نفساني واحد بل إلى عيادة نفسانية كاملة.

ثم انصرفت سائلا لهم التوفيق فيما هم بسبيله، وقد اطمأننت إلى أنني قد انتهيت من أداء آخر واجباتي في المنصب الحكومي.

وفي عشية يوم ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضيت أمسيتي في إحدى دور السينما، وعدت إلى منزلي، فإذا بأهلي يبلغونني أنهم في مجلس الثورة قد سألوا عني أكثر من مرة وعن مكان وجودي ولم يكن أحد يعرفه، فتركوا لي رسالة أن أوافيهم إلى كوبري القبة بمجرد عودتي.

ولما دخلت إلى مبنى القيادة بعد الساعة العاشرة مساء وجدته يتلألأ بالأنوار، وهو يعج بمراسلي الصحف من وطنية وأجنبية ومندوبي وكالات الأنباء ورجال الإذاعة المصرية بأجهزتهم، فقصدت غرفة انعقاد المجلس، فوجدت أنه كان في اجتماع انفض للتو بعد أن اتخذت فيه قرارات كان الأعضاء بسبيل صياغتها في وثيقة لتوقيعها قبل إذاعتها. وقد أطلعوني عليها فإذا بها بيان يتضمن إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وتعيين محمد نجيب رئيسا لها، وتعديل الوزارة بتولي ثلاثة من الزملاء العسكريين مناصب فيها، إذ اختير جمال عبد الناصر نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية، وعبد اللطيف بغدادي وزيرا للحربية والبحرية، وصلاح سالم وزيرا للإرشاد القومي. وأخبروني أنهم أبقوا البت في نوع الجمهورية من جهة كونها رئاسية أو برلمانية لاختيار الأمة عند وضع الدستور. فتمنيت لهم من صميم قلبي كل توفيق، وأردت أن أودعهم وأنصرف وإذا بهم يستبقونني.

وتكلم جمال سالم فقال إنه وإخوانه يعدونني منهم ويعتبرون ما كان بيني وبينهم عهدا لا ينفصم، ويرون أن الثورة ما زالت في حاجة إلى خدماتي. فقلت: وأنا كذلك أعدهم مني، وأعتبر العهد بيننا قائما، ولن أتخلى عن واجبي نحو الثورة وأنا في مهنتي الحرة. قال: إن المسألة فيها تفصيل كان موضع

بحث أعضاء المجلس، وقد اتخذوا فيه قرارهم، وهم يرجون ألا أخالفهم فيه، فهم يريدون أن أبقي إلى جانبهم مستشارا لهم في منصب أنشئ، خصيصا من أجلي. فاعتذرت عن قبول المنصب شاكرا بالأسباب التي تدعوني إلى مزاولة المحاماة. قال: لقد حاولنا أن نوفق ما بين الاعتبارين فلم نفلح، وأنت ولا شك أكثر إلماما بالتعارض بين المنصب وبين مهنتك الحرة. فكررت الشكر وآثرت المهنة موضحا أنها لن تمنعني عن إسداء المشورة لهم كلما طلبوها مني. لكنه قال: إن الحاجة لتعدو هذا، فإن ما أعرفه مما صارت إليه الأوضاع الداخلية ليتطلب ـ وأنا موضع ثقتهــم وثقة محمــد نجيب والوزراء المدنيين ـ أن أبقي بينهم.

ولم ألبث حتى أدركت خلال الحديث أن عليّ بقية واجب للثورة لن يستغرق إلا شهرين أو ثلاثة، وأنه قد يكون من الخير أن يفصل هذا المنصب بين الوزارة التي كنت أليها والمحاماة التي هي مصيري، لا سيما أن هذه الفترة ستقع في أثناء العطلة القضائية. فقبلت المنصب، ولكن بشرط التوقيت شهرين، ولكنهم ألحوا على في إرجاء الكلام في الشرط إلى أن يبلغ أجله، مبدين أن إذاعة البيان معطلة عن موعدها بسببي، فلم أجد بدا من النزول على رأيهم. وكان محمد نجيب قد احتفظ إلى جانب رياسة الجمهورية برياسة مجلس الوزراء ومجلس الثورة، وتخلى عن القيادة العامة للقوات المسلحة لعبد الحكيم عامر، فأذيعت أنباء هذه التغييرات كلها بعد انتصاف الليل.

الجمهــورية

لم تمض أيام قليلة حتى تبينت من أحاديث محمد نجيب أنه على الرغم مما اجتمع في شخصه من الرياسات الثلاث، كان في ضيق شديد من اعتزاله منصب القائد العام للقوات المسلحة، كما تبينت من تصرفاته أنه صار شديد الحرص على اختصاصاته المجتمعة، يجهد نفسه إجهادا شديدا في القيام بها جميعا. واستخلصت من ذلك ومن مختلف محادثاتي مع جمال عبد الناصر وإخوانه أن الخلف بينهم وبين نجيب قد استفحل أمره، فاستعذت بالله منه ومن نتائجه. وقدرت أنه قد يرجع ـ أول ما يرجع ـ إلى شعور كل من الطرفين بأن الآخر ينازعه السلطة أو يوشك أن ينازعه إياها، وهو على كل حال قد يشتد ويتطور إلى أسوأ إذا لم تحدد السلطات وتنظم. ومن ثم كان يتعين لاستئصال الداء أو على الأقل لتجنب مضاعفاته، المبادرة إلى تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية بالنسبة إلى مجلس قيادة الثورة وإلى مجلس الوزراء، وتوزيع اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بين رئيس المجلس وبين نائبه، وذلك كله وفقا للدستور المؤقت وللمبادئ الدستورية العامة المكملة له حتى يتسنى لهذه السلطات نوعا من التنظيم يحقق لها التعاون دون تنازع، فقد كنت كما سبق أن قلت لا أطيق الارتجال وأخشى من الفوضى مغبتها.

لذلك أعددت في أوائل يوليه سنة ١٩٥٣ بمعاونة محسن عبد الحافظ مذكرتين عن تحديد هذه السلطات وتنظيم ممارستها، ومشروعا لتوزيع العمل في رياسة مجلس الوزراء بين رئيس المجلس ونائبه، وسلمت صورة من هذه الأوراق لكل من نجيب وجمال عبد الناصر مشيرا بعرض المذكرتين على مجلس الثورة، بمناسبة الانتقال من نظام الحكم الملكي إلى نظام الحكم الجمهوري ليضمن فحواهما بعد إقراره وثيقة دستورية. وقد أشر نجيب بصفته رئيس المجلس على أصل المذكرتين بعرضهما، وعيّن لذلك أقرب جلسة بعد أعياد الثورة، فبعثت بهما وبصور منهما بقدر عدد الأعضاء إلى سكرتير المجلس كمال الدين حسين لهذا الغرض.

ومرت الأيام تباعا ومجلس الثورة صاد عن النظر فيما عرض عليه، هذا على الرغم من أن الاختصاصات المطلوب منه الإقرار بها لرئيس الجمهورية ليست إلا الاختصاصات الشرفية المألوف إسنادها لرؤساء الجمهوريات البرلمانية، تنقصها السلطات الفعلية المخولة لمجلس قيادة الثورة بحكم وضعنا الخاص.. وعلى الرغم من أن رئيس جمهوريتنا كان يباشر بالفعل هذه الاختصاصات منذ حلوله في رياسة الدولة محل وصي العرش المؤقت. ولم أدخر وسعا في شرح هذا المعنى لجمال وزملائه في كثير من المناسبات ملفتا نظرهم إلى أن عقدة الحساسية عند نجيب من جهتهم، ترجع إلى اعتقاده بأنهم يريدون منه أن يكون رئيسا صوريا وإلى استنكافه من الظهور أمام الملأ بهذا المظهر، وأن إعلان اختصاصاته هذه ـ وليس فيها ما ينقص من سلطات مجلس الثورة ـ من شأنه أن يحل العقدة ويساعد على عودة الصفاء بينه وبينهم. ولكن هذه الجهود ذهبت عبثا إذ أبوا كل إباء حتى مجرد مناقشة المذكرتين المعروضتين عليهم، ورفضوا التسليم له بما تضمنتاه من اختصاصات طبيعية.. بل لقد أخذوا ينقلون بعضها إلى مجلس الوزراء وإلى القائد العام للقوات المسلحة على خلاف ما يجري عليه العمل في نظم الجمهوريات البرلمانية.

وكنت ألاحظ خلال حفلات البيعة للجمهورية ورئيسها وأفراح البلاد بأعياد الثورة ـ والحسرة تعصر قلبي ـ أن العلاقة بين نجيب وبين إخوانه أخذت تتطور بسرعة إلى حذر وشك على الرغم مما كنت أبذله لدى كل فريق على حدة من جهود للتوفيق والتقارب. وزاد الطين بلة أن الوزراء المدنيين كانوا لا يزالون يشكون من عدم الانسجام بينهم وبين زملائهم العسكريين. وكان الشهران اللذان كنت قد حددتهما لبقائي في منصب الاستشارة قد أوشكا على الانقضاء، فقر رأيي على الاستقالة تاركا للمولى سبحانه وتعالى أن يصلح ما عجزت عن إصلاحه.

دعوت جمال سالم ـ وكان أسبق زملائه للاتصال بي وأقربهم لقلبي ـ إلى غداء في أواخر أغسطس سنة ١٩٥٣ كاشفته في أثنائه بأن الأوان قد آن لاعتزالي الحكومة، وطلبت منه أن يتولى عني التحدث في ذلك مع سائر إخوانه دون إبطاء، فاستمهلني أياما، ثم أبلغني أنهم معارضون، وأنه يجـدر بي أن أتحـدث في ذلك مـع جمـال عبد الناصر ليتعاون معه في إقناعهم، وبدا لي من حديثي مع هذا الأخير أنه في مقدمة المعارضين.

قال لي وهو يحاورني: ألا تخشى أن يقول الناس إنك تنجو بنفسك من السفينة قبل أن تغرق؟ قلت: فمالي وللناس وما يتقولون؟ إن من يعرفني يعلم أنه إذا قدر للسفينة أن تغرق فسوف أكون في مقدمة الغارقين، ومن لا يعرفني لا يعدم ـ إذا لم يجد سبيلا لتلك المقالة ـ ما يتقوله خلافها. وما ضرني أن يظن الناس بي الظنون وأنا بريء مما يتظننون؟ قال: إننا على وشك استئناف المحادثات مع الإنجليز، فهلا تريثت حتى ننتهي معهم إلى نتيجة، ولن تنتظر إلا قليلا. قلت: وما علاقة هذه بتلك؟ قال: فماذا يضيرك لو مددت المدة شهرين آخرين؟ قلت: لا ضرر عليّ من ذلك لو كانت ثمة مصلحة تقتضيه.

فتساءل: أفاستقرت الأوضاع التي كان يهمك أن تستقر؟ فأجبت: وما حيلتي، وقد أشاح الكل بوجوههم عن الأصل إلى الفرع؟ لقد أصبح لنا بفضل لجان السنوات الخمس ومجلس الإنتاج أنواع من سياسات ثقافية واجتماعية وصحية وإدارية واقتصادية، كما استطعنا أن نرسم خطوط السياسة الخارجية والعسكرية، ولكننا أهملنا أصل هذه السياسات جميعا وهي سياسة الحكم حالا وفي المستقبل القريب، بحيث يخيل إليّ أننا من هذه الناحية في سفينة تجري في اليم على غير هدى؛ فلا خريطة ولا بوصة ولا مقياس للأعماق.

قال: حقا لقد شغلتنا عن ذلك الشواغل، فيجدر بك إذن وقد تخففت من أعباء الوزارة، وصار لك من متسع الوقت أكثر مما لأحدنا أن تهتم برسم هذه السياسة. تلك مهمتك الطبيعية لا تبرأ ذمتك إلا بإنجازها قبل التفرغ لعملك الخاص. قلت: ليس المهم هو رسم الخطط بل السهر على تنفيذها، وليس في وسع شخص واحد أن يقوم بذلك، والرأي عندي تشكيل لجنة خاصة من الوزراء وأعضاء مجلس الثورة تتفرغ لوضع الخطة وتشرف على تنفيذها بعد إقرار المؤتمر لها. قال إنه يقر هذا الرأي على أن أكون في هذه الهيئة حتى إذا انتهت من مهمتها ولن تطول، لم يعد ما يدعو إلى المعارضة في تخليَّ عن منصبي. قلت في نفسي لعل الأوان آن لاستدراك ما فات، ولعلي بالغ ما لم يتحقق مما كنت أرجو.

وأخذنا في تشكيل الهيئة منه ومن عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأنا. ثم انتقلنا إلى من سيكون عضوا فيها من الوزراء، فاقترحت ممن وقع اختياري عليه فتحي رضوان ولكن جمال عارض فيه بدعوى أنه لا يملك لسانه عن

الكلام في أمور تقتضي بطبيعتها الكتمان حتى يحين أوان إعلانها للناس. ولم أوافقه على رأيه، فاقترح الاكتفاء مؤقتا بمن شكلت منهم الهيئة على أن تقوم بمباشرة مأموريتها على الفور، وفي خلال ذلك يتم الاتفاق على من ينضم إليها من الوزراء.

وبدأنا اجتماعاتنا، فكان أول ما عرضنا لبحثه نظام الحكم في فترة الانتقال، وهو موضوع كانت أولى مسائله وأخطرها موقف نجيب من أعضاء مجلس الثورة، وموقف هؤلاء منه وما طرأ على علاقة كل من الفريقين بالآخر من تغير، بدأ يأخذ شكل أزمات ثقة تتكرر فتنذر بالخطر على الثورة ذاتها، والنظام الذي قام عليها، والأهداف القريبة والبعيدة التي تتطلع إليها وتعمل على تحقيقها. لا سيما وقد أخذ الناس يحسون بهذه الأزمات ويشفقون منها، ويتساءلون عنها، ويوشكون أن يدركوا سرها، فتشيع الفرقة بين مؤيدي الثورة ويتكتل خصومها وتنكشف من خلال ذلك للأجنبي الغاصب ثغرة ينفذ منها للتفريق والتخذيل وحل العرى وإشاعة القلق والاضطراب.

وكنت إلى جانب ذلك أدرك أن تصدعا كهذا يحصل في رأس الثورة لا يلبث حتى يصل إلى قاعدتها من القوات المسلحة فيقضي على وحدتها وحماستها وتجردها لخير الوطن ويبعث فيها التشيع لفريق دون آخر من زعمائها وقادتها، وما قد يجر إليه هذا التشيع من حرب أهلية بين حملة السلاح من جنود البلاد. ومن ثم كنت أعتقد اعتقادا ليس بالظن أنه لا غناء لنجيب عن زملائه ولا لزملائه عنه ولا للثورة عنهم مجتمعين، وأؤمن أن الخلاف بينهم هو بداية النهاية ونذير الإفلاس، فلم يكن في نظري بد من بقاء هذه التشكيلة قائمة متماسكة بأي تضحية من الجانبين حتى يأذن الله باستقرار الحال.

يلي ذلك ما شعرت به من فراغ أخذ يفصل ما بين العناصر الصالحة في مختلف بيئات الأمة، وبين سلطات الحكم، وراح يتسع يوما بعد يوم بانكماش هذه العناصر عن التعاون مع العسكريين، وانطواء هؤلاء على أنفسهم معرضين عنها مسقطين كل حساب لها. وما تخلل ذلك وترتب عليه من شعور بالمرارة وخيبة الأمل لدى فريق يرى من حقه أن تسمع كلمته في شئون بلاده، وإحساس لدى الفريق الآخر بأنه محل عداء يحمله على مزيد من الانطواء من شأنه أن يؤدي إلى الاستئثار بالأمر والاستغناء عن الغير والاعتماد على سلطة الحكم دون رضاء المحكوم، وما كنت لأفهم من الثورة إلا أنها سيطرة على القلوب والعقول لا صولة على الأبدان.

حقّا إن سواد الشعب كان لا يزال يبدي نحو الثورة ورجالها مظاهر التأييد في كثير من المناسبات، ولكن عاطفة الجموع لا يطمأن لها ما لم يؤمن ثباتها بعاطفة أهل الرأي فيها فهم سبيل الحاكم إلى قلوبها وطريقها إلى التجاوب معه وآصرة الوصل ما بين الاثنين. هذا إلى أن الجماهير قد ركزت تأييدها في

نجيب وحده شأنها عندما تتخذ من فرد واحد رمزا لفكرة. ثم كأني بالمدركين منها قد أحسوا بفطرتهم بواقع الأمر فيما بينه وبين صحبه، فانقسمت عاطفتهم نحو الثورة حبّا له ونفرة منهم، فازدادوا إقبالا عليه ونفورا من الآخرين.

وفي هذه الأثناء كانت شقة الفراغ قد أخذ يزيد عرضها بزيادة إعراض العسكريين عن المدنيين، وما يقابله عند هؤلاء من رد فعل مماثل يخالطه الظن بأن الثورة التي رحبوا بقيامها قد لا تكون إلا انقلابا عسكريا، والشك بأن زعماءها قد لا يكونون طلاب إصلاح بل حكم وسلطان.. وكان يخشى أن يثب الوصوليون والانتهازيون إلى هذا الفراغ فيشغلونه. وهو وضع كان يتطلب علاجا سريعا يكفل ملء الفراغ بالأخيار ويدرأ خطر الانفصال بين الحاكمين والمحكومين. وخير علاج ـ في غيبة البرلمان وتلك مهمته الطبيعية ـ تأليف مجلس للشورى من أهل الرأي وأصحاب المثل من خيرة فئات الأمة على اختلافها تستنير سلطات الحكم بمشورته إلى أن يتم وضع الدستور وتقوم الحكومة البرلمانية.

وثمة مسألة ثالثة هي أن تلك العوامل المختلفة قد انعكست على تشكيل هيئة التحرير، فانحرفت بها عن الغرض منها، إذ عف عنها من العناصر من كنا نعول على انتمائه إليها. وتهافتت عليها حثالة الأحزاب وهتافوها، وأصحاب الحاجات من عباد السلطان، والمنافقون والمتملقون والمستأمنون ممن لا يؤمل منهم أن تصبح بهم الهيئة دعامة الحياة العامة التي تهدف إليها الثورة. ولذلك كان علينا إعادة تشكيلها ممن يصلحون لهذا الغرض مستعينين في ذلك بمن يقع عليهم الاختيار من رجالات الأمة لعضوية مجلس الشورى.

تحدثت في ذلك كله مع جمال وإخوانه حديثا صريحا غاية الصراحة، وأفضيت لهم برأيي الذي أجملته فيما سبق مفصلا في اجتماعات متعاقبة واظب جمال على حضورها كلها، وكان يعتذر عن بعضها عبد الحكيم تارة وصلاح تارة أخرى. فماذا كانت النتيجة التي انتهينا إليها؟

تبينت في خصوص المسألة الأولى أن الأمر بين نجيب وصحبه قد بلغ فساده مبلغ الداء العضال، فحلت الكراهة والنفور محل المحبة والتقدير، وقام الشك وسوء الظن مقام الثقة والاطمئنان، وتعكرت القلوب ومرضت النفوس وتفاعلت العقد النفسية فعطلت حكم العقل في الجانبين، ثم صارت تنعكس من جانب على آخر مرة بعد أخرى فتزداد تعقدا واستحكاما، وأخفق كل سعي بذلته في تلك الأثناء لدي كل جانب على انفراد لتصفية الجو. بل لعل انشغال النفوس في الفريقين قد أمرضها إلى حد أن ظن كل فريق بي الظنون، والله يعلم أنني إذ لم أكن أساير أحدهما في جموح عاطفته ضد الآخر ما كنت في

صف هذا أو ذاك بل كنت أقصد خيرهما جميعا، وأهدف قبل ذلك وفوقه إلى صلاح حال الثورة وخير البلاد.

ولكنني لم أبال بذلك، ومضيت في طريقي إلى الغاية التي كنت أود بلوغها لا يردني عنها راد ولا يلويني عنها شيء.. فلما استعصى على الأمر وعز علاج الداء، عمدت إلى المسكنات وقنعت بأنصاف الحلول بل بأرباعها. ومن ثم انتهى الرأي إلى استعجال لجنة الدستور في إنجاز مهمتها حتى يمكن إنهاء فترة الانتقال في أقرب وقت، على أن يحرص نجيب وصحبه خلال ذلك كل فيما يخصه على عدم الإخلال بالأوضاع القائمة، والظهور أمام الناس بالمظهر الذي ينفي ما كان يتردد من إشاعات عن الخلاف الواقع بينهم، وهي إشاعات كنت إذا ما سئلت عنها أنفيها بكل قوة حرصًا على سلامة الجبهة، لا سيما وقد استؤنفت في هذه الأثناء المحادثات مع الإنجليز من أجل الجلاء، فكان متعينا ألا يحسوا بما هو واقع من تفكك في الجبهة حتى لا ينعكس أثره على موقفهم منا في المحادثات وغير المحادثات.

وكان من الطبيعي أن أضطلع بمهمة استعجال إنجاز الدستور، واضطلاعي بها يتطلب مني أن أدرس ما أنجزته لجان الدستور الفرعية من أعمال، وأدون ملاحظاتي عليها أولا بأول توفيرا للوقت الذي يلزم الحكومة لدراسة مشروع الدستور بعد فراغ اللجنة العامة منه.. ومن أجل هذا، خصصت أغلب وقتي لتلك الدراسة، وما كدت أصل إلى نهايتها حتى تبينت أن اللجان الفرعية قد أوشكت على الفراغ من مهمتها، فلم يكن أيسر من استعجال عرض أعمالها على اللجنة العامة لإقرارها في أقرب حين.

وفي الوقت ذاته بدأت أجمع ما بين زملائي ـ جمال وعبد الحكيم وصلاح ـ وبين أهل الرأي من رجالات البلد في سلسلة من الاجتماعات المحدودة النطاق للتعارف وتبادل الرأي تمهيدا لتشكيل الهيئة الاستشارية التي انتهى الرأي إليها. وصادف تلك الاجتماعات أن المحادثات مع الإنجليز قد وصلت إلى نتائج تجاوز أقصى الحدود التي كان المؤتمر قد رسمها من قبل ولكن بقليل. وقد أحس الزملاء أنه ليس من حقهم والحالة هذه أن يقبلوا هذه النتائج أو يرفضوها في غيبة ممثلي الشعب دون استئناس برأي المخلصين من المواطنين؛ فكانت الأحاديث في هذه الاجتماعات الصغيرة تدور في غالبها على المحادثات وتفصيلاتها، وما انتهت إليه من نتائج، وترمي إلى استطلاع رأي المجتمعين في هل يكون من الخير قبولها أو رفضها.

وكان يتعين إلى جانب ذلك كله أن نولي دون إمهال هيئة التحرير أكبر عناية، إذ كان الرأي الذي كنت أميل إليه متجها إلى أن يكون إقرار الأمة لمشروع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة لا بطريق الاستفتاء، وأعضاء هذه الجمعية سوف يكونون بطبيعة الحال نواة البرلمان المقبل. ولم يكن ثمة شك

في أن الأحزاب السياسية القديمة سوف تنتهز فرصة الانتخابات للجمعية لاستعادة كيانها، فكان لا بد لنا من أن نواجه معركة انتخابية قريبة يتعين على الثورة أن تخوضها لتصفية هذه الأحزاب حتى تقوم الحياة النيابية القادمة على أساس نظيف. والتعبئة لهذه المعركة كانت تتطلب تعديل نظام هيئة التحرير وإعادة تشكيلها من خيرة أبناء العصبيات المشتغلين بالشئون العامة في القرى ومن الصالحين للتمثيل النيابي في المدن، وذلك بصرف النظر عن اتجاهاتهم الحزبية السابقة، فكان علينا أن نسعى إليهم في مواطنهم بعد أن أمسكوا عن الإقبال علينا.

وفي سبيل ذلك بدأت أبحاث واسعة النطاق حول الأشخاص في مختلف المناطق تمهيدا لرحلات خاصة للاتصال بهم، تتناول البلاد من أدناها إلى أقصاها بغية الانتهاء من إعادة تشكيل مجالس الهيئة ولجانها في جميع الأنحاء قبل بدء المعركة الانتخابية. وقد ألفت لجنة لتوجيه هذه الأبحاث والإشراف على تنفيذها من الأستاذين فتحي رضوان والباقوري والصاغين الطحاوي وطعيمة ومني تعاونها وزارة الداخلية بتقارير الإدارة في الأقاليم.

وكنت وأنا قائم بذلك كله، أحاول جهدي أن أسبق ظهور الشقاق بين نجيب وبين صحبه بالإسراع فيما أخذت به نفسي مع تهدئة الحال بين الفريقين في الوقت ذاته. ولكن الشقاق سبقني إلى الإعلان عن ذاته، ووقع الانقسام بفرقعة أدمت قلوب المخلصين للثورة، وأشمتت أعداءها وهيأت سبيل النكسة للثورة. وكانت أنباء الخلاف قد وصلت إلى الإنجليز في نهاية المحادثات، فأفسدت أمرها وجعلتهم يتراجعون عما كانوا قد سلموا به فيها من وجهات نظر لها من الخطر في نظرنا، مما أدى عدم تسليمهم بها إلى قطع المحادثات مرة أخرى.

عود إلى المحادثات المصرية الإنجليزية

عادت النار تطل من خلال الرماد، إذ استؤنفت في منطقة القناة حوادث استهداف أرواح الإنجليز وأموالهم بمجرد انقطاع محادثات مارس سنة ١٩٥٣، وازدادت أعمال العنف بالتدريج حتى بلغت أشدها في خريف تلك السنة، فعاود الأمريكان التحدث في ذلك عارضين على الحكومة وساطتهم لإنهاء الخلاف بيننا وبين بريطانيا بالطريق الودي. قيل لهم: إنه سبق لمصر أن دخلت بناء على وساطتهم في محادثات مع الإنجليز لم تفلح، لأنهم سلكوا فيها كعادتهم القديمة مسلك المداورة، فعرض الأمريكان في أول الأمر أن يشتركوا في المحادثات كطرف ثالث ضمانا لنجاحها، ولما رفضت الحكومة ذلك قالوا: لعل الأسس التي قامت عليها المحادثات الأولى كانت تفتقر إلى تحديد سابق، وإنهم لعلى استعداد في هذه المرة للوساطة بين الطرفين

قصد تحديدها مقدما، حتى إذا ضاقت شقة الخلاف واقتصرت على التفصيلات، بدأت المحادثات بين الجانبين مباشرة في جو يبشر بنجاحها.

لم تجد الحكومة ما يمنعها من قبول هذا العرض الأخير لذات الأسباب التي حملتها على الدخول في المحادثات الأولى. لكنها لم تقبل من الأمريكان أن ترتبط محادثات الجلاء بموضوع تسليح القوات المصرية أو التعاون الاقتصادي ـ وكانوا قد تحدثوا فيهما بمناسبة اقتراحهم دخولها طرفا ثالثا ـ قبل الانتهاء إلى اتفاق في شأن الجلاء ولا بموضوع الموقف الدولي لمصر في النزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية ـ وقد كانوا دائما يتساءلون عنه ـ لأن مصر لن تحدد موقفها هذا إلا بعد الجلاء الفعلي في وقت تكون فيه مطلقة الحرية في اختيار الموقف الملائم لمصلحتها وحدها دون أي اعتبار آخر. وقد أفهموا أن الجلاء في نظرنا لا يقتصر على سحب القوات البريطانية فحسب، بل يشمل أيضا تصفية قاعدة القناة ذاتها.

ودارت الوساطة على مدة سحب القوات المعسكرة في منطقة القناة ـ وكان معروفا أن عدتها تزيد على خمسة وثمانين ألفا ـ وعلي المدة اللازمة لتصفية قاعدة القناة ـ وقد تبين من المحادثات السابقة أن فيها من المنشآت والمستودعات ما أعد لتجهيز جيش قوامه مليون جندي للحرب في الشرق الأوسط في أيام قلائل، وإمداده بما يلزمه من عتاد لخوض غمارها ـ كما دارت الوساطة على برنامج محدد المعالم لسحب القوات وتصفية القاعدة. ولما لاح أن شقة الخلاف قد ضاقت إلى الحد الذي يرجى معه أن ينتهي الأمر بالاتفاق، بدأت للمرة الثانية المحادثات.

ولم تقم ثمة صعوبات كثيرة في خصوص المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ انتهى الرأي إلى تحديدها بثمانية عشر شهرا ولا في برنامج سحبها، فقد تم الاتفاق على أن يكون ذلك بالتدريج على أن تحل محل القوات المنسحبة أولا بأول قوات مصرية، بحيث تصبح قاعدة القناة في نهاية المدة المذكورة تحت يدنا، وهو أمر كنا نعلق عليه أهمية بالغة بوصفه أكبر ضمان لنا لتنفيذ الاتفاق على تصفية القاعدة.

لكن هذا الاتفاق هو الذي صادفته صعوبات جمة لا فيما يتعلق بالمدة اللازمة للتصفية فقط، بل فيما يتعلق أيضا بتنظيم التصفية نفسها. فقد أوضح لنا الأمريكان أن قاعدة القناة لم تعد قاعدة بريطانية بقدر ما صارت قاعدة غربية إستراتيجية أعدت للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وأن تصفيتها في الظروف الدولية القائمة إنما تعني نقلها إلى موقع آخر، ما لم ينجل الموقف ا لأول عن استبعاد وقوع الحرب بين الكتلتين الشرقية والغربية فيستغني عن القاعدة. ومن ثم كان متعينا لإمكان الاتفاق على الجلاء، أن تكون المدة التي تحدد لتصفية القاعدة كافية لنقلها أو لزوال خطر الحرب،

وأن تبقى خلال هذه المدة في حالة تصلح لاستعمالها، وأن تعود القوات البريطانية إليها عند الضرورة. وإذن فقد كان أهم ما دارت عليه المحادثات تعيين مدة التصفية، وطريقة صيانة القاعدة خلالها، بحيث تكون معدة للاستعمال عند الاقتضاء، وتحديد الحالة التي تخول للقوات البريطانية العودة إليها، ومصير منشآتها في نهاية المدة.

أما مدة التصفية قد كانت إلى آخر لحظة موضع خلاف، إذ وقف فيها الجانب المصري عند ثلاث سنوات ونصف السنة من تاريخ انتهاء الثمانية عشر شهرا المحددة لسحب القوات البريطانية، بينما كان الجانب البريطاني يرى أن المدة لا يمكن أن تقل عن خمس سنوات ونصف السنة.

وفي خصوص الصيانة اتفق على أن يتولاها عدد محدود من الخبراء والفنيين المدنيين تحت إشراف قائد القوات المصرية المعسكرة في القاعدة، على أن يتناقص عددهم سنة بعد أخرى بحيث لا يبقى منهم أحد في نهاية المدة. ولكن حصل الخلاف بين الجانبين على عسكرة هؤلاء الفنيين إذ كان الإنجليز يصرون على أن يلبسوا الملابس العسكرية حتى يكونوا تحت النظام العسكري، وكان الجانب المصري يعارض في ذلك كل المعارضة.

على أن أهم خلاف كان في تحديد حالة العودة إلى القاعدة، فقد حرص الجانب المصري على أن تحدد على نحو منضبط يقتصر على حدوث هجوم مسلح بري من خارج الشرق الأوسط على الأراضي المصرية أو أراضي الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي، بينما صار الإنجليز يتوسعون في حدود هذه الحالة فبدءوا بذكر الحرب وخطر الحرب وقيام حالة دولية مفاجئة، ثم استبدلوا بذلك الهجوم على الشرق الأوسط، ثم نزلوا عن كل هذا طالبين توسيع نطاق الحالة التي ضبطها الجانب المصري على الوجه السابق بإضافة تركيا وإيران، ثم استبعدوا إيران، وأصروا إصرارا شديدا على تركيا، وأخيرا استبعدوها أيضا وأقروا وجهة النظر المصرية بأكملها.

أما عن منشآت القاعدة، فقد أفهم الجانب المصري الإنجليز أنهم بالخيار بين أن ينقلوها إلى حيث يشاءون قبل نهاية مدة التصفية، وبين أن يتخلوا عنها لمصر، ولكن بدون ثمن بحيث لا يكون لهم أي صلة ولو غير مباشرة بمنطقة القناة في نهاية المدة، فأقروا وجهة النظر هذه.

وهكذا انحصر الخلاف بين الجانبين في مدة تصفية القاعدة وعسكرة الفنيين المنوط بهم صيانتها، وقد أفهمنا الأمريكان وهم بسبيل التوسط لتذليل هاتين العقبتين أنهم يأملون أن يسلم الإنجليز بوجهة نظرنا في ثانيتها إذا قبلنا زيادة المدة في الأولى. وفي ذلك أخذنا نستطلع آراء من كنت أدعوهم من أهل الرأي إلى الاجتماعات التي تحدثت عنها، حيث كان صلاح سالم يقوم بشرح

تفصيلات المحادثات. وكانت نتيجة الاستشارات إجماع على النصح للحكومة بقبول زيادة المدة ما دام أنه بانقضائها تنقطع آخر صلة من مخلفات الماضي بيننا وبين الإنجليز.

وخلال أن كنا نقلب أوجه الرأي في هذا الأمر وإذا بهؤلاء يفاجئوننا بالعدول عما كانوا قد قبلوه في خصوص ضبط حالة العودة إلى القاعدة، ملحين في أن تشمل هذه الحالة أي هجوم على الشرق الأوسط، و هو رقعة مائعة المعالم قد تشمل تركيا وإيران وغيرهما. ولم يقفوا عند هذا الحد بل ظهر من مذكراتهم الأخيرة أنهم يقصدون إلى بقاء القاعدة ذاتها بعد انتهاء مدتها، فلم يعد ثمة بد من قطع المحادثات.

النكســــة

وبينما نحن في هذه كله إذا بي أحس أن نجيبا وزملاءه قد جنح كل إلى سبيل يباعد ما بينه وبين الآخر، وما بينهما وبيني، وأشعر أن كلا من الفريقين يهيئ لنفسه شيعة تناصره في القوات المسلحة ويدبر للآخر أمرا. وكنت إذا ما حدثت نجيبا في ذلك سمعت منه كلاما عن الاستقالة فأرده عن التحدث في ذلك، بل عن مجرد التفكير فيه، لأنه بحكم وضعه من الثورة لا يملك أن يعتزل منصبه مثل أي واحد منا قبل استقرار الأمور. وبلغ الأمر بي في آخر مرة حدثني فيها عن الاستقالة أن استعملت غليظ القول فوصفتها بأنها أشبه بالفرار من ميدان الحرب. وكنت إذا ما حدثت جمالا وإخوانه سمعت منهم في حق نجيب تارة كلاما لينا وأخرى خشنا، ولكني كنت ألمح خلال الحديث بنوعيه أنهم يتحينون أول فرصة للتخلص منه. وهكذا أخذ الانقسام الذي كنت أخافه وأتقيه يطل علينا بوجهه العبوس الأغبر.

وجاء يوم لا أنساه ـ الأربعاء ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ ـ انتابني فيه ضيق شديد لا أعلم له سببا، وقد حاولت صرفه عن نفسي بالتجوال في شوارع القاهرة كعادتي التي ألفتها كلما أحسست انقباضا في الصدر ولكن دون جدوى. وكنت قد قضيت صباح اليوم في مكتبي وأصيله في مقر هيئة التحرير، ثم غادرتها وطفقت أسير على غير هدى، وإذا بشاب من الثوار عرفته مذ كان ضابطا للاتصال بمحافظة القاهرة في أثناء ولايتي وزارة الداخلية، فأنست به وأنس بي ـ إذا بهذا الشاب يعترض طريقي فيستوقفني ثم يقول في انفعال: حرام على نجيب وصحبه أن يحرقونا بخلافهم، وكيف لا يتهيأ لك وأنت في مكانك منهم إزالة الخلف بينهم؟! فطيبت خاطره ـ والله أعلم بأنني كنت أحوج منه إلى من يطيب خاطري ـ قائلا له: إنني باذل في ذلك جهدي وآمل أن أوفق بإذن الله.

وانصرفت عنه وقد ازداد بي الانقباض، ولم أجد في التجول فرجا، فقصدت منزل صديقي مصطفي مرعي وكانت زوجتي في زيارة حرمه، وقد وعدتها بالمرور عليها في طريقي إلى الدار. وما كدت أصل حتى كان القلق قد استبد بي، فلم أطق صبرا عن الاتصال بجمال عبد الناصر قبل أن أبلغ داري، فطلبته في التليفون من منزل الصديق. ومن عجب أن أطلبه في مجلس قيادة الثورة في رياسة مجلس الوزراء حيث كان المتوقع أن أجده في جلسة المجلس الأسبوعية، لا سيما وقد كنت على اتفاق سابق معه في خصوص أمر معروض في تلك الجلسة، مما كان يقتضي حضوره فيها. وإذا بي أجده في مجلس قيادة الثورة حيث لم يكن يتوقع وجوده. قلت له إنني أريد أن أراه الليلة. سأل: ما الخبر؟ قلت لا شيء معين، ولكنني في غاية الضيق. فوجم لحظات ثم سألني: أين أنت الآن؟ فقلت بمنزل صديق في طريقي إلى داري: قال: فاسبقني إليها، وسأمر عليك بعد أن أفرغ من اجتماع مع بعض الزملاء. وأضاف طالبا ألا أقطع الاتصال التليفوني بداري إذ يحتمل أن يحتاج لمحادثتي. وكان يعلم بأنني اعتدت أن أفعل ذلك قبل أن آوي إلى فراشي.

ولعل ضيقي يومئذ كان شديدا، فبانت أماراته على ملامحي على خلاف عادتي، إذ لم تكد امرأة الصديق تراني حتى تساءلت: أي حدث سوف يفاجئنا به الغد؟ قلت لا شيء غير عادي فيما أعلم. قالت: فماذا بك إذن؟ قلت: لعله بعض الإجهاد. قالت ـ وهي سيدة دقيقة الملاحظة ـ: بل يخيل إلي من مظهرك أن الأمر أجل وأخطر. فصرفت الحديث إلى موضوع آخر فلم أطل، ثم انصرفت.

عدت إلى الدار وطفقت أتلهي بالقراءة في انتظار جمال إلى ما بعد منتصف الليل، فلم يحضر ولم يتصل بي، فقطعت الاتصال التليفوني ورقدت فأخذتني سنة من النوم حتى الساعة الثانية صباحا، إذ أوقظت بناء على طلب ضابط قدم ليخبرني أن مجلس الثورة منعقد، وأنني مدعو لحضور اجتماعه، وأنهم حاولوا الاتصال بي فلم يرد عليهم أحد فأرسلوه لإبلاغي.

ويممت مقر المجلس بالجزيرة حيث وجدت بعض الوزراء المدنيين قد سبقني، فأعطاني جمال ثلاث ورقات قرأتها، فإذا بالأولى استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها لعدم إمكانه القيام بواجباتها على الوجه الذي يرضي ضميره وتاريخها ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤، والثانية صورة قرار من مجلس الثورة في ٢٤ منه بالتخلي عن سلطاته لنجيب، والثالثة صورة قرار في ٢٥ منه بقبول استقالة نجيب واستمرار المجلس برياسة جمال في مباشرة سلطاته إلى حين جلاء الإنجليز عن أرض الوطن، وتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء، وإبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغرا حتى يتم شغله بعد عودة الحياة النيابية.

وتحدث جمال فقال إنه عقب تقديم نجيب استقالته تلك، اتخذ مجلس الثورة قرار ٢٤ فبراير لأنه لم يعد في الإمكان استمرار التعاون بينه وبين أعضاء المجلس. ولما عرض هذا القرار على تشكيلات الضباط الأحرار في مختلف وحدات القوات المسلحة، لم تقبله وعارضته بقوة حتى لقد هدد بعض الضباط بقتل محمد نجيب، فلم يكن أمام مجلس الثورة سوى العدول عن قراره الأول واتخاذ القرار الثاني.

وإني لأذكر اليوم حوادث هذه الليلة الليلاء كما لو كانت بالأمس القريب. فقد أخذ بعض الوزراء المدنيين يستفسرون عن علة الاستقالة، لأن كتابها قد كان أجمل الأسباب، وصار صلاح سالم يتحدث إليهم في ذلك حديثا لم أعره إنصاتا، إذ رحت في لجة لا قرار لها من الأفكار المضطربة نقلتني من المجلس إلى مجال آخر، فظللت باقيا معهم بجسمي غائبا بوعي، فلم أشترك معهم في حديثهم، ولم أعقب بكلمة على ما حدث حتى انسلخ عنا الليل ولاح ضوء الفجر، وانصرف القوم تباعا، فلم يبق إلا جمال وأنا.

مرت فترة علينا وكلٌّ غارق في أفكاره، ثم قطع جمال حبل السكوت. قال: لقد صادف حديثك أمس بالتليفون اجتماعنا لاتخاذ قرارنا بقبول استقالة نجيب، فروعني من هذه المصادفة شعورك الباطني بما كنت بسبيله. قلت: إنه كان قد تحدث إليَّ من قبل في الاستقالة مرارا، وعرف أنني أكره هذا الرأي وأري فيه الشر كله، وقد أقدم رغم ذلك على تقديم استقالته من وراء ظهري فلم يتح لي فرصة للنصح. كما تكتمتم أنتم خبرها عني فحلتم دون أي محاولة مني لتهدئة الحال وحرمتموني حتى من مجرد المشورة.

وأمسك جمال عن الرد وكانت تبدو عليه مظاهر الإعياء، ثم استأذنني في الراحة ساعة أو بعض ساعة، ليستطيع مواصلة الحديث معي، إذ لم يكن قد أصاب نوما في اليومين السابقين.

وخرجت إلى الشرفة المطلة على النيل أذرعها ذهابا وجيئة، مستدفئا بأشعة الشمس وقد أخذت تعتلي كبد السماء، وأنا أفكر في هذه المرة تفكيرا هادئا، وإن كان يلابسه حزن وتشاؤم.

إذن فهذه خاتمة المطاف وبداية النهاية. وهذا المكروه الذي عشت شهورا في ظله الأسود أعمل لتفاديه دون كلال أو ملل قد وقع لا على خلاف رأيي فحسب بل دون استشارتي من جانب أو آخر. أفلم يكن من حقي على نجيب وعلي صحبه قبل إقدام كل فريق منهما على خطوته الحاسمة أن يهيئ في سبيل إبراء الذمة بإسداء المشورة ولو لآخر مرة؟ لعل نجيبا قد اطمأن لشعبيته ورجحان كفته بين صفوف الجيش، فاستقال لا ليتخلى لجمال وزملائه عن السلطة، بل ليرغمهم على التسليم بسلطته. ولعلهم وقد اطمأنوا

إلى تكتيل ضباط الجيش إلى جانبهم، انتهزوا فرصة استقالته فقبلوها. ولكني أعتقد أن كلا من الطرفين أخطأ في تقديره. وأن الثورة بسوء ما فعلا قد أصابتها نكسة لا يعلم إلا الله مداها. وإني لأشعر من وراء ذلك انقساما لا أطيق أن يكون لي فيه بين المتشيعين من الجانبين مكان.

أما وقد أخفقت في مهمتي وخاب أملي فيما كنت أرجو، فإلى داري ومكتبي، وليكن الله في عون الوطن هو حسبنا وإليه ترجع الأمور. وكتبت استقالتي وأودعتها ظرفا ختمته وتركته مع ياور جمال لتسليمه إليه بمجرد يقظته وانصرفت. وضمنت الظرف ورقة أبديت فيها آخر النصح بإحسان معاملة نجيب والإسراع في تشكيل مجلس الشورى.

وفي مساء اليوم التالي ترامت إلى أخبار عودة نجيب إلى رياسة الجمهورية، فاعتزمت الرحيل في الصباح عن القاهرة. ولم يصدني عن ذلك دعوتي إلى حضور اجتماع الوزراء في دار البرلمان للتشاور، إذ مررت عليهم في طريقي إلى شاطئ عتاقة وأبلغتهم استقالتي وانصرفت عنهم مغادرا المدينة، وهي تعج بمظاهرات الترحيب بنجيب إلى حيث أبغي الراحة أياما. ولم ألبث حتى رحلت إلى الإسكندرية لأداء واجب العزاء في صديق فاجأته المنية. وهناك لحقتني محادثة تليفونية من ديوان رئاسة الجمهورية مؤداها أن نجيبا يريد الاتصال بي، فأبلغت محدثي أنني سوف أتصل به عند عودتي إلى القاهرة بعد أيام قلائل، ولكن لم يكن في نيتي أن أفعل.

ولما عدت من الإسكندرية قصدت إلى المكتب الذي كان قد أعده لي أخي فريد أنطون من قبل تأهبا لممارسة المحاماة من جديد. وإذا بنجيب يدعوني لمقابلته في رياسة الجمهورية، ولما التقينا أراد أن يتحدث في استقالتي فصرفته عنها إلى الحديث فيما وقع له خلال الأيام التالية لقبول استقالته. فقص على كيف حبس في منزله، ثم اختطف إلى صحراء ألماظة، حيث شهر عليه أحد ضباط المدفعية مسدسه مهددا بقتله، وكيف أنه رحب بالموت مبديا استعداده لكتابة إقرار بأنه خائن حتى لا تضار الثورة بمصرعه.

وحل ميعاد مؤتمر صحفي كان سيتحدث فيه إلى مراسلي الصحافة المصرية والأجنبية ومندوبي وكالات الأنباء الخارجية، فتركني في مكتبه على أن يعود إلى بعد قليل. لكنه ما كاد يغادره حتى انصرفت لغير عودة.

وفي اليوم التالي قرأت في صحف الصباح أن أحد مراسلي الصحف الأجنبية سأل نجيبا عن استقالتي، فأجابه بأنها لم تقبل، وأنني قائم بمباشرة عملي الساعة في مكتبه. وقد أسفت لهذه الإجابة، إذ كان على وقد كنت مصمما على الاستقالة أن أقيم عليها رغم ذلك، ولو أدى الحال لإحراج نجيب.

وفي هذه الأثناء أصدر مجلس الثورة في ٥ مارس سنة ١٩٥٤ قرارا باتخاذ الإجراءات فورا لانتخاب جمعية تأسيسية بطريق الاقتراع العام المباشر تجتمع في ٢٣ يوليه المقبل لمناقشة مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة السابق تشكيلها في أوائل سنة ١٩٥٣، وإقراره والقيام بمهمة البرلمان الجديد إلى حين قيامه في ظل الدستور الجديد، مع إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر فيما عدا شئون الدفاع الوطني ابتداء من اليوم التالي، وإلغاء الأحكام العرفية قبل موعد الانتخابات للجمعية التأسيسية.

وقد اتخذ هذا القرار بعد مشاورات مع الرئيس علي ماهر والدكتور السنهوري في اليومين السابقين على صدوره، وروي لي السنهوري فيما رواه من تفصيلاتها أن الدافع إلى هذا القرار هو انقسام القوات المسلحة فريقين، أحدهما يؤيد محمد نجيب، والآخر يشايع جمالا وزملاءه، وتأزم الأمور بين الفريقين تأزما شديدًا حتى حمل كل منهما السلاح وخيف من وقوع حرب أهلية، فلم يكن ثمة من حل سوى تسليم السلطة في أقرب وقت إلى ممثلي الشعب وخروج الجيش من ميدان السياسة.

وبلغ من فزع جمال ومن معه من توتر الموقف أنه كان يقترح إعادة دستور سنة ١٩٢٣ توفيرًا للوقت اللازم لإجراء الانتخابات للبرلمان. لكن السنهوري أقنعهم بأن لجنة الدستور قد فرغت من إعداد مشروعه أو كادت، وأنه من الميسور مع تقصير مواعيد الإجراءات أن تتم الانتخابات للجمعية التأسيسية خلال المدة التي تستغرقها الانتخابات للبرلمان القديم، كما أن هذه الجمعية يمكن أن تباشر سلطات البرلمان حتى يجتمع.

وكان أن علمت عقب عودتي إلى القاهرة أن الدكتور السنهوري لزم منزله لمرضه. وصادف في أثناء عيادتي له أن حضر للغرض ذاته محمد نجيب وعبد الجليل العمري، ودار الحديث بين الثلاثة على بقاء التوتر بين نجيب وبين صحبه.على رغم محاولة الطرفين إشعار الناس بانتهاء الأزمة.

وفي هذه المناسبة قال السنهوري لنجيب بلهجة فيها كثير من الحزم: إنه ليس من مصلحة البلاد استمرار هذه الحال، وإنه يتعين أن تتم تصفية الموقف في السر قبل الجهر. وفي سبيل ذلك يجب على كل طرف أن يصارح الآخر بما يبطنه من أسباب الشكوى، وأن يعمل بصدق وإخلاص على إزالتها، مضحيا في ذلك بكل اعتبار شخصي فداء للمصلحة ا لوطنية الكبري، وعلينا جميعا أن نبذل الجهد كله في المعاونة لتهدئة الحال.

ثم سأل نجيبا عما يشكوه من جمال وزملائه، فروى لنا ما لقيه منهم قبل استقالته من تجن وسوء معاملة ومن إحراج واستهانة به وعدوان على اختصاصه وتحميله تبعة تصرفات لا يؤخذ فيها رأيه، ثم ما صادفه منهم بعد

استقالته من حبس وخطف وتهديد بالقتل، وأبدى أنه لا يأمن منهم بعد ذلك على حياته. وصارحنا في هذه المناسبة بما كان يردده على مسمعي من قبل فأعارضه فيه وأحاول صرفه عنه من أن جمالا يسعى للتخلص منه كيما يحل محله.

قال له السنهوري: فماذا تريد من ضمانات تزيل ما في نفسك منهم، وتعيد الثقة بينك وبينهم إلى سابق عهدها حتى يتسنى لجبهة الثورة أن تتفرغ لمواجهة معركة الانتخابات للجمعية التأسيسية، وهي أشد ما تكون اتحادا وتماسكا وقوة لا تبدو فيها ثغرة يستقوي بها أعداؤها عليها؟ فرد نجيب بأنه يريد أن يكون قواد الوحدات في القوات المسلحة أهلا للثقة والاطمئنان من الجانبين، ومن ثم يتعين أن يكون تعيينهم بأمر جمهوري بناء على ترشيح القائد العام، كما كان الحال في أوائل عهد الجمهورية، وكما يجري عليه الأمر في نظم الجمهوريات البرلمانية. كما يريد ألا يحرم من مباشرة اختصاصاته الطبيعية كرئيس للجمهورية.

وعلق السنهوري بأنه يعتقد أن إجابته إلى ما يطلب لن تلاقي صعوبة ما خلصت النيات، وأنه والعمري وأنا سوف نعمل على ذلك. ثم طلب مني أن أحيط جمالا علما بما كان وأتفق معه على أن يلاقينا هو ومن يحب من زملائه بمنزل السنهوري، إذ كانت حالته الصحية تستلزم بقاءه معتكفا بضعة أيام أخرى. فقلت إنني بالرغم من استقالتي وإصراري عليها مهما كانت الحال، فإنه لا يسعني إلا أن أسهم معه أنا وعبد الجليل العمري في هذا المسعي الحميد، ولكن بصفتي مواطنا من أفراد الناس ليست له أي صفة حكومية.

واتصلت بجمال، فاتفقنا على اللقاء في مساء اليوم التالي، فحضر بصحبة جمال سالم واجتمعا بالسنهوري والعمري وبي اجتماعا أبدى فيه جمال عبد الناصر روحا ودية، إذ أثارت طلبات نجيب جمال سالم، فاعترض ثورته بقوله إنه فيما يتعلق به على استعداد ليكون «سفرجيا» لنجيب إلى أن تتولى الجمعية التأسيسية السلطة، ولكن من واجبه قبل أن يدلي برأي جماعته أن يرجع إليهم.. ولما كان المؤتمر مدعوا للانعقاد في مساء اليوم التالي، فقد وعد بإبداء رأيهم في الاجتماع طالبا مني أن أشهده، فأجبته إلى طلبه مع تحفظي السابق.

واجتمع المؤتمر في مساء ٩ مارس سنة ١٩٥٤ بدار البرلمان فلم يحضر نجيب. ولخص جمال طلباته، وأعلن عدم موافقة زملائه عليها. فانبرى الدكتور حسن بغدادي وزير التجارة والصناعة بقوله إنه وإخوانه الوزراء المدنيين يريدون الوقوف على تفاصيل الموقف، كي يتدبروا الأمر، على أن يكون ذلك في مواجهة الفريقين. وأقر المجتمعون رأيه طالبين مني أن أدعو نجيبا للحضور ففعلت. ولما حضر سئل عما يريد، فأدهش الجميع بقوله إنه لا يطلب

شيئا لنفسه، وإن نفسه صافية من أي موجدة، وإنه قد تجاوز عن كل إساءة سلفت له، وسامح من أساء إليه، وإنه يناشد الحاضرين نسيان ما مضى والعودة إلى ما كانوا عليه من صفاء القلوب، حتى يتفرغوا في هذه الآونة الدقيقة إلى ما فيه خير الوطن.

وانقلبت الدهشة فرحة شملت الجميع وراح كل يهنئ الآخر بزوال الشقاق ويحمد الله على التوفيق من أقرب طريق. واستطرد نجيب فاقترح أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالته كيما يطمئن الناس إلى زوال آثارها، فرحب جمال بعودة نجيب إلى رياسة مجلس الوزراء ومجلس الثورة، وقرأنا جميعنا الفاتحة بناء على طلب نجيب توكيدًا لما عاهدنا الله عليه.

وهنا قال الباقوري إنه قد لاحظ من قبل أن نجيبا لا يرتاح لوجوده، ومن أجل هذا فهو يرى أن يقدم استقالته من الوزارة حتى لا يوجد أي سبب قريب أو بعيد للخلاف، فعارضه الكل في ذلك. وقلت مستنكرا استقالته في هذه الآونة بالذات: ألا يمكن أن يحتمل بعضنا الآخر بضعة شهور إلى أن تنتخب الجمعية التأسيسية، ثم ينصرف كل منا إلى حال سبيله؟ فعلق جمال بأنه يؤيدني في ذلك، ولكن عليّ أن أكون أول من ينزل على قولي، فيتسني لجبهتنا بصورتها الأولى خوض المعركة الانتخابية. وعاتبته على إخفاء استقالة نجيب عني عشية قبولها على الرغم مما هيأته فرصة حديثي معه بالتليفون لإخباري بها. فقال: حسبك أن أعترف لك أن أعصابي وقتئذ كانت في حالة انهيار لم يصادفني في حياتي إلا في هذه المناسبة. وقال نجيب ردا على معاتبتي له: عفا الله عما سلف.

وأخيرًا أعلن صلاح سالم للصحفيين المحتشدين على باب قاعة المؤتمر، عودة جميع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة محمد نجيب ورجوعه إلى رياسة مجلس الوزراء وإلي قيادة الثورة، وتعديل تشكيل الوزارة لتعود إلى ما كانت عليه من قبل مع الاحتفاظ بسائر ما تضمنه قرار ٥ مارس سنة ١٩٥٤.

خيل إلى أن رحمة الله قد لحقتنا، وأن يده قد امتدت إلينا فأقالتنا من عثرتنا، وأن قرب العهد بالمعركة المرتقبة وانشغالنا بها وانصراف جهودنا للاستعداد لها لن يدع لنا سبيلا لاشتغال بعضنا بالبعض الآخر، ولن يسمح بتهيؤ الفرص لتجدد الخلاف. وانصرفت إلى ما انقطع من أعمال كنت منشغلا بها أضاعف الجهود للفراغ من الاستعداد للمعركة قبل حلول موعدها، وليس بيننا وبينها سوى أربعة أشهر لا تزيد. بينما انصرف السنهوري وبغدادي لإعداد قانون الانتخاب للجمعية التأسيسية كيما يعرض على المؤتمر لإقراره في أقرب اجتماع.

وكان يتعين علينا أن نحسب حساب الوفد في الانتخابات المقبلة بحكم أنه أكبر الأحزاب القديمة وأكثرها نظاما. ومن ثم كنت أنا وجمال متفقين على ألا نكتفي في تقليم أظافره بأن نجرده من العناصر الطيبة التي كانت منتمية إليه لتنتظمها جبهتنا، بل يجب أن نتألف تحت علمها جميع خصومه من رجال الأحزاب الأخرى والمستقلين. ونظرا لضيق الوقت رأينا أن نسلك إليهم طريق زعمائهم، ومن أجل هذا نشطت للاتصال بهؤلاء الزعماء وعملت على رفع الحجر عن بعضهم.

وصادف اجتماع المؤتمر قبل ظهر يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ حادثان. الأول قدوم الملك سعود بن عبد العزيز في زيارة رسمية لمصر، وإقامة مأدبة عشاء بقصر عابدين تكريما له في مساء ذلك اليوم. والثاني انفجار مفرقعات في أربعة أنحاء من مدينة القاهرة في اليوم السابق.

وعندما وصلت إلى القصر لحضور المأدبة رأيت نجيبا وجمالا في انتظار الملك سعود بغرفة صغيرة إلى جانب الباب الرئيسي، فأومأت بالسلام عليهما من بعيد. ولكن جمالا ناداني طالبا مني أن أبقي معهما في انتظار الملك سعود. وما كدت أجلس حتى سألني رأيي فيما إذا كان من المتعين من الوجهة الدستورية أن تعود الأحزاب القديمة إلى الوجود قبل انتخابات الجمعية التأسيسية. قلت: لا يشترط أن تكون هذه الانتخابات حزبية، والأولى لخير البلاد ومصلحتها ألا تكون كذلك. قال: فقل هذا للرئيس (يعني نجيبا) فوجهت الكلام إليه قائلا: إن رفع الحظر عن الأحزاب لا يكون واجبا إلا عند إجراء الانتخابات للبرلمان بعد إقرار الدستور الجديد. قال: ألا ترى إجراء استفتاء عن الجمهورية؟ قلت: وما لزوم الاستفتاء في نظام الحكم بعد إعلان الجمهورية فعلا، وترحيب الشعب بها؟ هذا إلى أن الدستور الذي ستقره الجمعية سيتناول نظام الحكم.

وسكت برهة ثم قلت: لعلك تقصد الاستفتاء على ما تم من المناداة بك رئيسا للجمهورية؟ وهذا لا ضرورة له كذلك، فقد بويعت بالرياسة، وستبقى فيها إلى أن يتم إقرار الدستور، ثم يعمل بأحكامه الخاصة بتعيين رئيس الجمهورية. قال: أليس من الخير توكيد البيعة بالاستفتاء؟ قلت: لا محل للتشكيك فيها، ومع ذلك فقد يمكن أن يحصل هذا الاستفتاء مع انتخابات الجمعية التأسيسية في آن واحد. قال: أفضل أن يحدث قبل ذلك. فلاحظت له أن إجراء استفتاء وإجراء انتخاب كل منهما على حدة خلال أربعة أشهر ليس بالأمر الهين. وقطع الحديث حضور الملك سعود، فصعدت إلى الدور العلوي، حيث تقام المأدبة، وأنا مشغول البال بهذا الحديث متوجس منه شرا.

واستطعت أن أختلي بأحد الوزراء المدنيين فترة قصيرة، أخبرني خلالها أن المؤتمر انعقد في جوّ متكهرب يسوده سوء الظن بين نجيب وصحبه بمناسبة

حوادث الأمس، إذ افتتح هؤلاء المناقشة في هذه الحوادث، فحالت دون النظر في قانون الجمعية التأسيسية، وبدا من نجيب أنه يعتقد أن زملاءه اصطنعوها، لتكون مبررا لعدولهم عن قرارات ٥ مارس سنة ١٩٥٤، وقد انتهى الاجتماع أسوأ نهاية بعودة الشقاق بين الطرفين أشد وأمض مما كان.

بت تلك الليلة أتقلب على مثل الجمر أقلب الرأي وألتمس المخرج، ولكني كنت أفتقر إلى التفاصيل، فعولت على زيارة عبد الجليل العمري في الصباح لأقف منه عليها.

روى لي العمري ما جري في اجتماع المؤتمر، حيث تبلورت المناقشة في واحد من رأيين: أحدهما يرمي إلى أخذ الأمور بالصرامة حتى لا يفلت الزمام من الحكومة، والآخر إلى تخلي أعضاء مجلس الثورة عن السلطة لنجيب وانسحابهم من الميدان. وقد أيد الرأي الأول أقلية، فأقر المؤتمر الرأي الآخر بأغلبية الأصوات. قلت: وأنا لا أميل إلى أي من الرأيين، ألم يكن هناك رأي ثالث يحل فيه الاعتدال محل التطرف؟ قال: لقد حاولت أن أطرح رأيا وسطا فلم يستمع إلى أحد. قلت: ليس عسيرا علينا أن نجد حلا معقولا للإشكال نعرضه على الطرفين، فإن قبلاه كان خيرا، وإلا فليس ثمة أمامي بعد كل ما جري من قبل إلا التخلي عن المسئولية التي يفرضها عليّ منصبي. فقال: وأنا وسائر الوزراء المدنيين متضامنون معك في ذلك.

واتفقنا على تنظيم يعالج أسباب الخلاف القائمة بين نجيب وبين صحبه ـ وأي خلاف قد يحصل بينهم إلى حين إقرار الدستور الجديد وقيام البرلمان ـ ويكفل عدم الاحتكاك بين السلطات المختلفة خلال تلك الفترة. ويقوم هذا التنظيم أول ما يقوم على الفصل بين رياسة الحكومة ورياسة الجمهورية فيتخلى محمد نجيب عن رياسة الوزارة لغيره مكتفيا إلى جانب رياسة الدولة بقيادة الثورة، مع تخويل رئيس الجمهورية الاختصاصات المسلمة في مختلف دساتير الجمهوريات البرلمانية، وعلى تنظيم التعاون بين قيادة الثورة ومجلسها، مع تشكيل هيئة للفصل في كل خلاف يقع بينهما، وعلى الأسس التي يجري عليها انتخاب الجمعية التأسيسية، وعلى مهمتها من جهة مباشرة اختصاصات البرلمان إلى حين قيامه بالإضافة إلى إقرار الدستور، وعلى تنظيم العلاقة بينها وبين الحكومة وطريقة الفصل في ما قد يقوم بينهما من خلاف.

اتفقنا على هذا كله فيما عدا مسألة واحدة كانت موضع خلاف بين العمري وبيني. فقد كنت أرى أن يقتصر الأمر على تخلي نجيب عن رياسة الوزارة لجمال مع بقاء تشكيلها على الحالة التي كانت عليها قبل ٩ مارس سنة ١٩٥٤. ويرى العمري أن يتولى رياسة الحكومة مدني يعيد تشكيل الوزارة من عناصر مدنية صرفة.

وكان علينا قبل أن نمضي في تفاصيل التنظيم المقترح، أن نستطلع رأي نجيب وزملائه في المبادئ حتى إذا أقرها كل منهما انتقلنا إلى التفصيلات. ولما كان نجيب يومئذ منشغلا بمصاحبة الملك سعود في جولاته، فقد قررنا أن نبدأ بصحبه وحاولنا الاتصال بجمال فلم نعثر عليه، ولكنا وجدنا عبد الحكيم عامر في مركز القيادة العامة للقوات المسلحة، فاجتمعنا به ظهر اليوم ذاته، وأطلعناه على مقترحاتنا وطلبنا منه أن يعرضها على زملائه حتى إذا أقروها من حيث المبدأ، عرضناها على محمد نجيب ليبدي رأيه فيها كذلك.

وانضم عبد الحكيم إلى العمري فيما كنت وإياه فيه مختلفين، قائلا: إن الخير كل الخير في تأليف حكومة مدنيةوعودة الوزراء العسكريين إلى مجلس القيادة حتى يتسنى لكل سلطة مباشرة اختصاصها المقرر في الدستور المؤقت، دون أي تدخل من السلطة الأخرى، وحتي يطمئن نجيب إلى أن جمالا لا يتعقبه في وظائفه قاصدا أن يخلفه. وفي أثناء الحديث في هذا الموضوع رشحت السنهوري لرياسة الحكومة بحكم كونه موضع ثقة الجميع.. ثم افترقنا على موعد في ذات اليوم يوافينا فيه عبد الحكيم برأي زملائه بعد أن صارحنا هو بأنه شخصيا موافق على مقترحاتنا.

وفي الموعد أبلغنا عبد الحكيم أنه استطاع أن يجتمع بجمال وبعض إخوانهما من أعضاء مجلس القيادة، وأنه عرض عليهم مقترحاتنا، فأقروها من حيث المبدأ، وأنه يعتقد أن الغائبين من الأعضاء يشاركونهم الرأي. فلم يبق علينا إلا نجيب، وقد أمكننا الاجتماع به في ساعة متأخرة من الليل، فأقر بدوره أسس المقترحات. وأبلغنا عبد الحكيم ذلك فطلب منا أن نتفق وإياه على التفصيلات أولا، ثم نثني بأعضاء مجلس القيادة، وإنه لكفيل بقبول ما يرضي نجيبا. فتواعدنا مع نجيب على اللقاء ظهر الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٩٥٤ بدار العمري حيث نتناول طعام الغداء، ونجد متسعا للمداولة فيما كنا بسبيله على خلوة.

ودامت مداولتنا بضع ساعات انتهت بوضع تنظيم كامل للفترة السابقة على انعقاد الجمعية التأسيسية، والفترة اللاحقة إلى حين انعقاد البرلمان الجديد. وقد دونت بخطي موجز هذا التنظيم في ثلاث نسخ تسلم نجيب إحداها، واحتفظ العمري بأخرى، وتسلم عبد الحكيم باسم زملائه الثالثة. وبعد أن اطلع عليها قال لنا إنه يوافق على كل ما جاء فيها ويأمل أن يشاركه زملاؤه رأيه.

ويتحصل مشروع التنظيم فيما يأتي:

أولا ـ تشكيل وزارة مدنية صرفة تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية كاملة وفقا للدستور المؤقت.

ثانيا ـ يقتصر اختصاص مجلس الثورة على تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء، وعلى تعيين وعزل الوزراء بموافقة رئيس مجلسهم. ويتخلى المجلس عما عدا ذلك من أعمال السيادة العليا بما فيها التدابير اللازمة لحماية الثورة والنظام القائم عليها مما خولته إياه المادة الثامنة من الدستور المؤقت.

ثالثا ـ يباشر مجلس الثورة اختصاصه بقرارات تصدر من قائد الثورة بموافقة المجلس طبقا لما نصت عليه المادة المذكورة.

رابعا ـ إذا وقع خلاف بين القائد والمجلس تفصل فيه نهائيا هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء، ينتخب القائد عضوين منهم، ومجلس الثورة عضوين، والجمعية العمومية لمجلس الدولة عضوا، والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوا. ويصدر القرار من خمسة أعضاء على الأقل.

خامسا ـ تلغى الأحكام العرفية قبل حلول يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٤ وإلى أن يتم إلغاؤها، يفرج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه إليهم تهمة معينة تباشر النيابة تحقيقها، ولم تقم أسباب جدية تقتضي اعتقالهم بموجب الأحكام العرفية.

سادسا ـ تجري الانتخابات للجمعية التأسيسية على غير أساس حزبي مع حرمان عدد من المفسدين السياسيين من حقوقهم السياسية وفقا لقاعدة موضوعة. ويجري في الوقت ذاته استفتاء شعبي على ما تم من إعلان النظام الجمهوري، وتعيين رئيس الجمهورية، وعلى الإصلاح الزراعي.

سابعا ـ تقوم الجمعية التأسيسية بإقرار مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور. وتباشر اختصاص البرلمان إلى حين قيامه عدا تقرير عدم الثقة بالوزارة. وعند قيامها بهذه الاختصاصات ينضم إليها عدد من الأعضاء المعينين لا يزيد على ربع عدد الأعضاء المنتخبين. ولا يكون للوزارة حق حل الجمعية.

ثامنا ـ تنحل الجمعية التأسيسية بمجرد إقرار الدستور في موعد لا يجاوز يوم ١٠ يناير سنة ١٩٥٦.

تاسعا ـ عند قيام الجمعية التأسيسية يتحول مجلس الثورة إلى مجلس لرياسة الجمهورية، يشترك مع رئيس الجمهورية في تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء وتعيين وعزل الوزراء بموافقة رئيس مجلسهم.

عاشرا ـ يفصل في كل خلاف يحدث بين رئيس الجمهورية ومجلسه، أو بين الحكومة، والجمعية التأسيسية، محكمة دستورية عليا تشكل من أعضاء هيئة التحكيم السابقة الذكر، ومن ثلاثة أعضاء تنتخبهم الجمعية التأسيسية. ويصدر الحكم من سبعة أعضاء على الأقل.

حادي عشر ـ يباشر رئيس الجمهورية الاختصاصات المقررة لرؤساء الجمهوريات البرلمانية وفقا للقوانين القائمة، وله التفتيش على القوات المسلحة بحضور القائد العام أو من ينوب عنه.

ثاني عشر ـ يصدر بهذا التنظيم من قائد الثورة بموافقة مجلسها وثيقة دستورية، تكون مكملة للدستور المؤقت ومعدلة له.

ولقد حرصنا على إبلاغ نجيب وصحبه عندما عرضنا عليهم هذه المقترحات، أن بقاءنا في مناصبنا منوط بقبولها وأن عدم موافقتهما عليها يترتب عليه استقالة جميع الوزراء المدنيين معنا، إذ كان عبد الجليل وكنت أنا قد اجتمعنا بهم في هذه الأثناء، وأطلعناهم على ما كنا بسبيله فتضامنوا معنا فيه. كما كنت قد عرضت على الدكتور السنهوري التنظيم المقترح فلم يبد عليه سوى ملاحظتين:

الأولى: أنه يؤثر أن يتولى جمال عبد الناصر رياسة مجلس الوزراء وأن تبقى الوزارة على تشكيلها الأصلي، والثانية: أن يتولى المحكمون المنتخبون من قبل قائد الثورة ومجلسها تعيين باقي أعضاء هيئة التحكيم.

وقد طلبنا من نجيب وصحبه الإسراع في اتخاذ قرارهم خلال يومين أو ثلاثة، لأن كل يوم يمر على الحال الذي كنا فيه بل كل ساعة تقوي جهود خصوم الثورة، وتضعف من شأن أنصارها. وافترقنا منهم على موعد لا يجاوز يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ يبلغوننا فيه قرارهم حتى يمكن إعداد الوثيقة الدستورية في اليوم التالي، فتصدر يوم انتهاء زيارة الملك سعود، وقد كانت أشبه ما تكون بهدنة هدأ فيها الخلاف ليشتد أواره بمجرد انتهائها. وكان العمري يعتزم الرحيل إلى رأس غارب للاستجمام، فحملته على الانتظار حتى تنتهي مساعينا إلى غايتها.

لم يتصل أحد به أو بي حتى يوم الخميس ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤، وإذا بنا نفاجأ في المساء بإذاعة قرارات اتخذها مجلس الثورة في انعقاده يومئذ برياسة محمد نجيب تنحصر فيما يأتي:

أولا ـ عودة الأحزاب السياسية.

ثانيا ـ لا تؤلف الثورة حزبا.

ثالثا ـ لا يحرم أحد من الحقوق السياسية.

رابعا ـ تتولى الجمعية التأسيسية سلطة السيادة واختصاصات البرلمان، ويكون جميع أعضائها منتخبين.

خامسا ـ ينحل مجلس الثورة ابتداء من يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٤ وتسلم السلطات كلها إلى الجمعية التأسيسية.

سادسا ـ تنتخب الجمعية بمجرد انعقادها رئيسا للجمهورية.

وغني عن البيان أن هذه القرارات كانت تتضمن رفض مقترحاتنا، فكان من حقي بل من واجبي أن أتخلى عن كل مسئولية. لهذا كتبت استقالتي صبيحة يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ وعهدت لسكرتيري في تقديمها إلى محمد نجيب في اليوم التالي، ففعل. ثم رحلت إلى الإسكندرية فشاطئ عتاقه حيث قضيت بضعة أيام للخلوة والراحة قبل الانصراف إلى عملي الخاص.

ولقد حاسبت نفسي في خلوتي على تصرفاتي كلها منذ قيام الثورة حسابا دقيقا، سجلت فيه متجردا سيئاتي وحسناتي، ووازنت بينهما فرجحت عندي إحداها الأخرى. وانتهيت من هذه الموازنة إلى أنني بذلت كل ما في طوقي من جهد لخدمة وطني، وإن كنت قد أخفقت فيما كنت أرجو. ومن ثم طابت نفسي واطمأن قلبي، فعدت إلى القاهرة متفرغا للمحاماة، داعيا الله أن يهدي من أخذوا على عاتقهم مسئولية الحكم سواء السبيل.

وتطورت الأحداث في البلاد على ما يعرفه الناس حتى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤، إذ أصدر مجلس الثورة قرارا بإرجاء تنفيذ القرارات الصادرة في ٥، ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ إلى نهاية فترة الانتقال، وتشكيل مجلس وطني استشاري يمثل الطوائف والهيئات ومختلف المناطق ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون.

ولا يفوتني أن أذكر أن العمري وعباس عمار ووليم سليم حنا وحسن بغدادي من الوزراء المدنيين وعلي الجريتلي نائب وزير المالية قد تضامنوا معي في الاستقالة. وأما سائر الوزراء فقد بقوا في الحكم، ولم أعلم بالأسباب التي دعتهم للعدول عما كنا قد اتفقنا عليه.

الاعتداء على السنهوري في مجلس الدولة

كنت في طريقي إلى الإسكندرية بعد ظهر يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ بصحبة الصديق مصطفى مرعي عندما بلغني نبأ هذا الاعتداء الأثيم. وكان مصطفى قد دعاني من قبل إلى مصاحبته في رحلته هذه لزيارة مزرعته، فلم أقطع برأي إذ كنت ميالا إلى الاستجمام على انفراد بشاطئ عتاقة. لكنه شدد عليّ ظهر يوم الرحيل في مرافقته قائلا إن قائد سيارته مرض فجأة، وإنه يعتمد على في قيادتها، فنزلت على طلبه. وما كدنا نشرف على العامرية حتى أبلغني النبأ، وتبين من حديثه آنئذ أنه علم بخبر الاعتداء على ا لسنهوري، وخشي على من اعتداء مماثل، فتعمد إبعادي عن القاهرة، وفي سبيل ذلك تكتم الخبر عني حتى نصل إلى الإسكندرية.

وكان وقع النبأ على شديدا، ففكرت في العودة إلى العاصمة فورا، ولكن كيف السبيل؟ ثم آثرت الاستفسار عن الحالة تليفونيا من الإسكندرية والتصرف تبعا للظروف. فاتصلت بالمستشفى الذي نقل إليه السنهوري واطمأننت عليه من حرمه، وقضيت يوما بين الإسكندرية ومزرعة مصطفى، ثم عدت إلى القاهرة في اليوم التالي وقصدت المستشفى بمجرد وصولي، فلقيت السنهوري وهو يتأهب للعودة إلى داره، فصاحبته إليها، وعلمت منه تفاصيل الحادث كما عرفتها الناس فيما بعد.

ولم يكن لدينا شك في أن الاعتداء كان مدبرا، ولكن الذي اختلفنا فيه هو أشخاص المدبرين. فقد حملت ظروف الحال السنهوري على نسبة التدبير إلى جمال عبد الناصر وصحبه، ببنما استبعدت أن يكون ذلك منهم لانعدام الباعث من جهتهم، إذ كانوا يعلمون أن السنهوري لم ينحز إلى جانب أي من الفريقين في الخلاف الواقع بينهما، بل لعله كان في المرحلة الأخيرة منه أكثر لوما لنجيب منه لصحبه. ومن ثم رجح لدي أن يكون المدبر من رجال الصف الثاني، ظنا منهم أن السنهوري كان متشيعا لنجيب. وبقي السنهوري على رأيه فاتهم جمالا في تحقيق النيابة بالتحريض مستدلا على ذلك بملابسات الاعتداء.

فقد نشرت صحيفة أخبار اليوم في صبيحة يوم الحادث نبأ اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة يومئذ بدعوة عاجلة من رئيس المجلس على صورة تشعر بأن الاجتماع له صلة بالأحداث التي كانت جارية بين نجيب وصحبه. وأعقب ذلك أن اتصل الدكتور بغدادي بالتليفون من مكتب جمال وفي حضوره بالسنهوري ليسأله عن سبب هذا الاجتماع العاجل، فأخبره أنه اجتماع عادي لإجراء حركة ترقيات كانت الجمعية قد دعيت إليه من قبل. ولما بلغ السنهوري أن جموعا معادية في طريقها إلى مقر المجلس أخبر جمالا تليفونيا بذلك قبل وصول هذه الجموع بنحو ساعة طالبا منه ـ وقد كان وزيرا للداخلية ـ اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع اعتداء متوقع، فلقي من عدم مبالاته بالأمر ما يستلفت النظر. وعلى الرغم من ذلك كله بقيت على رأيي معتقدا أن تصرف جمال في ذلك اليوم إنما يرجع إلى انفلات الزمام من يديه وصحبه إلى ضباط الصف الثاني. وبقيت على رأيي هذا إلى أن حدث أخيرا ما دعاني إلى إعادة النظر فيه.

ذلك أنه بعد وقوع الحادث بحوالي سنة ونصف السنة، ضمني مجلس تناول الحديث فيه قصة الاعتداء وأسبابه، وإذا بأحد الحاضرين يفاجئني بقوله: إنني أنا المتسبب فيما وقع من اعتداء على السنهوري. قلت مندهشا: وكيف؟! قال: بترشيحك إياه رئيسا للوزارة المدنية إبان التسوية التي اقترحتها أنت والعمري على نجيب وأصحابه. فازددت دهشة لوقوفه على أمر لا يعلم به إلا

القليل.. وانتهزت فرصة أخرى فسألته على حدة من أين له العلم بذلك الأمر؛ قال من صديق حميم لمحمد أبو نصير وزير التجارة والصناعة ـ وصلته معروفة بجمال عبد الناصر ـ إذ سمع هذا الصديق يتحدث مرة في خصوص الاعتداء، ويلتمس له بعض العذر من ترشيحي السنهوري لرياسة الوزارة في تلك الظروف الدقيقة التي امتلأت فيها النفوس بالشكوك والريب والتوجس مما قد يكون مبيتا لها من كيد. ثم من ضابط على صلة وثيقة بجمال تكرر منه الحديث في هذا المعني.

أفيكون جمال قد عرف بما دُبر للسنهوري من شر وتعمد أن يخلي ما بينه وبين المعتدين إن لم يكن قد اشترك في التدبير؟ إنه لجدير بي بعد ذلك، ألاّ أبقى مطمئنا إلى رأيي السابق.

لقاء على غير انتظار

وحل شهر رمضان بعد أسابيع مرت على تلك الحوادث الأسيفة، وإذا بي أفاجأ في إحدى أمسياته بزيارة في الدار من جمال عبد الناصر وصلاح سالم وفتحي رضوان.

وحدث قبيل هذه الزيارة أن اتصل بي عبد الحكيم عامر في التليفون مهنئا بشهر الصوم، مستغربا أن تصرف كل منا مشاغله عن رؤية الآخر، قائلا إنه لا ينبغي أن تتراخي الصلات القلبية التي نشأت عن تعاوننا في السابق.. فقابلت منه المجاملة بمثلها فصدقته القول بأن ما وقع بينا من خلاف في الرأي لا يمكن أن يؤثر في عاطفتي نحوهم، داعيا لهم بالتوفيق فيما أخذوه على عاتقهم من مسئوليات جسام.

كما حدث في تلك الآونة أن زارني ابن بار موفدا من قبل صلاح سالم ليبلغني أنه مثقل الضمير من نحوي بظن سيئ كان قد مر بذهنه في تلك الأيام السود، ولن يجد راحة حتى يزورني معتذرا. فقلت لا حاجة به للاعتذار، فإني مقدر الظروف المرهقة للأعصاب التي مرت بنا جميعا وحسبها عذر له، أما زيارته فإني أرحب بها من كل قلبي.

ولم يكن ذلك مني مجاملة من غير عاطفة، فإني لأذكر أننا التقينا بعد ذلك في صيف ذلك العام على شاطئ البحر في الإسكندرية، فلم أشعر إلا وأنا بين أحضانه وهو بين أحضاني، نتبادل التحية الخالصة والود الصافي.

ولم أكن أود أن يتطرق الحديث إلى شيء من مسائل الحكم، ولكن جمالا أبي إلا أن يتحدث في ثلاث منها لها وثيق من الاتصال بالأحداث الجارية في ذلك الحين. تحدث في الاعتداء على السنهوري، وفي العداء بين الإخوان المسلمين وبين الحكومة، وفي مؤامرة حديثة لضباط سلاح الفرسان.

قال جمال: أفهل كان يجمل بالدكتور السنهوري أن يتهمه في النيابة بتدبير الاعتداء عليه بعد أن امتنع عن مقابلته في المستشفى عندما عاده ليطمئن على صحته؟ وهو يطلب مني ـ وقد استمعت ولا بد لرواية السنهوري ـ أن أستمع لرواية صلاح سالم، وقد أرسله هو إلى مجلس الدولة ليرد المعتدين لما علم بوصولهم إلى دار المجلس، وذلك حتى يتسنى لي وأنا قاض قديم أن أكون الرأي بعد سماع الطرفين. وتحدث صلاح في هذا الموضوع فقص على كيف ذهب إلى المجلس وأنجد السنهوري، وصاحبه إلى المستشفى مخترقا به صفوف جمهور ثائر أفقده الغضب والاعتداء رشده.

قلت: لست أجد خلافا في الوقائع الجوهرية بين الروايتين، وأظنكم توافقونني على أن ظروف الحادث لا تدع شكا في أن الاعتداء مدبر، وإن كنت أخالف الدكتور السنهوري في شخص المدبر، إلا أنني أعذره إذ تظنن بجمال لما بدا من فتوره عندما استنجد به لمنع الاعتداء قبل وقوعه. قال جمال: أفلا تعلم أنت أنني فاتر بطبعي؟ قلت: بل أعلم أيضا أن الزمام قد أفلت من يديك في ذلك اليوم المشئوم، ولذلك خالفت السنهوري في نسبة التدبير إليك، ولكن من كان في ظروفه يومئذ له العذر في التشكك فيك.

ثم انتقل جمال إلى الحديث عن الإخوان المسلمين، وكيف قابلوا مهادنتهم والإفراج عن مرشدهم بالمكر السيئ والتربص للشر، مهددا بتقديم الأستاذ حسن الهضيبي إلى محكمة الثورة. قلت له: دع الرجل ولا تحمله وزر غيره، فأنت تعلم أنه بحكم أنه طارئ على القوم لا يستطيع أن يسيطر على عناصر منهم أرسخ منه قدما. قال صدقت.

وأخيرا قال: ما رأيك في صاحبك نجيب وقد اعترف بعض المتهمين من ضباط الفرسان باشتراكه في مؤامرتهم؟ فسألته: وماذا في عزمكم أن تفعلوا به؟ قال: لا بد من محاكمتهم. قلت: وتذاع فى أثناء المحاكمة اعترافات الضباط باشتراك نجيب معهم في المؤامرة؟! قال: وما حيلتنا في ذلك؟ قلت: إما أن يصدق الناس في داخل البلاد وخارجها تلك الاعترافات وإما أن يكذبوها، فإن كانت الأولى قالوا إن رئيس الجمهورية في مصر يأتمر بحكومته، وإن كانت الثانية قالوا إن الحكومة المصرية تتآمر على رئيس الجمهورية، ولست أدري وحقك أي الاثنتين أشر من الأخرى، وإنما الذي أنا مؤمن به أن في كل من الوضعين أكبر الضرر بالمصالح العليا للوطن.

قال: فما الرأي؟ قلت: كفانا قلقلة واضطرابا، والأجدر بكم الآن أن تعملوا على التهدئة طلبا للاستقرار.. فإذا كان لا مندوحة من المحاكمة، فاقصروا الاتهام على أقل عدد ممكن من زعماء المؤامرة وخففوا الأحكام ما استطعتم، واحرصوا على السرية فيما يتعلق باعترافات المتهمين على نجيب،

فإنه ما شرعت السرية في المحاكمات إلا لمثل هذه الحالات. قال هذا ما نتجه إليه.

ولكني لم ألبث للأسف حتى قرأت في الصحف أن جميع الضباط المتهمين قدموا للمحاكمة، فبلغوا بضعة وعشرين متهما، وأن المحاكمة بدأت علنية رغم طلب الاتهام السرية، ثم لم تلبث المحكمة العسكرية حتى فرضت السرية، بعد أن أذيعت اعترافات المتهمين على رئيس الجمهورية.

القطيعـــة

وفي أوائل يوليو من سنة ١٩٥٤ أذاعت الصحف أنباء استئناف المحادثات المصرية البريطانية لثالث مرة متفائلة بقرب الوصول إلى اتفاق، ولكني كنت أستغرب هذا التفاؤل، نظرا إلى الظروف التي انقطعت فيها المحادثات في دورها الثاني. فيما كننت أنتظر أن يذهب الجانب المصري إلى أبعد مما ذهب إليه، إذ كان هو الحد الأقصى، ولا أن يصبح الإنجليز أكثر لينا مما كانوا بعد ظهور التصدع في جبهتنا الداخلية، حتى لقيت مصادفة الأستاذ فتحي رضوان في منتصف ذلك الشهر بالإسكندرية، فأكد لي اتجاه نية الحكومة إلى قبول ما كانت مصر مصرة على رفضه، إذ علم زملاؤه في الحكم أنهم إذا لم يتساهلوا، فقد يؤدي تشددهم إلى زوال النظام الحاضر. قلت له في حسرة: وهذا ما كنا نسمعه من حكومات العهود الماضية، تبريرا لتفريطهم في حقوق لا يملكون التصرف فيها، فهل صار الثوار الوطنيون ساسة محترفين؟

ثم لئن ظن هؤلاء الساسة أن إبرامهم الاتفاق مع الإنجليز على هذه الصورة من شأنه أن يقوي مركزهم بين الشعب بعد أن صدعه خلافهم مع نجيب، فهم في ضلال مبين.. بل إن العكس هو الصحيح. وآية ذلك أنني وأنا من أواخر من بقي على عهدهم أحل نفسي من هذا العهد، إذا نكثوا به فأبرموا الأمر الذي تقول إنهم عليه مقدمون. قال: إنه لا يوافقهم على مذهبهم وإنه معتزم الاستقالة من الوزارة. قلت: هذا لا يبرئ ذمتك وإخوانك، بل يتعين عليكم أن تعملوا جهدكم لرد القوم عن هذا المنكر قبل أن تعمدوا إلى الاستقالة.

قال: فما يمنعك من التحدث بذلك مع جمال عبد الناصر؟ قلت له: أنا على استعداد، ولكني لا أحب أن أظهر بمظهر الفضولي، ولذلك أود أن تنقل حديثنا هذا إليه، وسوف أعود إلى القاهرة بعد غد، حيث تبلغني الموعد الذي ألتقي به فيه إن أراد أن يستمع لرأيي. قال: فإني سابقك إلى العاصمة غدا، وسأبلغ جمالا ما تريد وافترقنا على اللقاء في الأسبوع التالي.

حصل هذا الحديث يوم السبت ١٧ يوليه سنة ١٩٥٤ على ما أذكر، وقصدت القاهرة في صباح يوم الاثنين، وإذا بي أسمع في المساء من الإذاعة نبأ توقيع اتفاق الأسس بين مصر وبريطانيا على الوجه الذي علمته من فتحي.

وكان رد الفعل عندي عنيفا غاية العنف، عميقا غاية العمق، فقد أحسست ساعتئذ تحت تأثير هذا النبأ وما سبقه من حديث فتحي أن هؤلاء الشبان الذين ظللت أعتقد أنهم من الفدائيين الزاهدين انقلبوا طلاب حكم وسلطان، وهم في سبيل ذلك لا يتحرجون من تفريط فيما ليس من حقهم، ونكث عهد قطعوه مع غيرهم..

وتفتحت عيناي فجأة فاستعرضت حوادث وأحاديث كنت أغمض النظر عنها وأغالط العقل فيها، خشية التظنن بقوم أوليتهم كامل ثقتي وبرأتهم من نفسي مكان إخواني الأسبقين في الجهاد والفداء.

وما كان يمكن بعد هذا إلا أن أقطع صلتي بهم، وأعتبرها كشيء لم يكن، وما على وقد ذقت خيبة الأمل في أمثالهم من قبل إلا أن أذوقها فيهم، فلن تكون أكثر مرارة، بل قد تكون أقل؛ فالنصال تتكسر على النصال. كما كان متعينا على أن أشعرهم بأن كل شيء، بيني وبينهم قد انقضى، فقد سبق أن مددت لهم يدي وفي راحتها قلبي، فإذا ما استرددتهما جميعا فلا بد ـ والخديعة ليست من طبعي ـ أن يعلموا بذلك. ولكنني أنفت من الاتصال بهم ولو لذلك الغرض، فلم أجد خيرا من أن أرد لكمال الدين حسين حلة الفدائيين التي كنت قد بادلته بها مسدسي القديم ترافقها بطاقة كالتي رافقته من قبل ناسخة لسابقتها، فلم يصبح اليوم التالي حتى ترك رسولي بمكتبه بوزارة الشئون الاجتماعية الحلة والبطاقة. واطلعت على جرائد الصباح في ذلك اليوم، فإذا بها تعلن عرض الاتفاق على مجلس الوزراء ـ وقد انعقد بحضور كل أعضائه ـ وموافقة المجلس عليه بالإجماع!

ولم يمر عليّ فتحي في الموعد الذي ضربناه للقاء، ولكنه زارني بعد أسبوع، فأخذت أحدثه على غير انتظار منه ـ ونحن نتناول القهوة ـ في الطقس والاستجمام، وما إلى ذلك من أحاديث أبعد ما تكون عما كان يتوقع. ولم يطق هو هذا الحديث طويلا، فلم يلبث حتى تعرض للموضوع الذي كنت أباعد ما بيننا وبين الكلام فيه، قائلا: لعلك تريد أن تعلم ما دار في جلسة مجلس الوزراء يوم عرض الاتفاق عليه. قلت: لقد علمت من الصحف أنه وافق عليه بإجماع الآراء. قال: هذا غير صحيح؛ فقد كنت معارضا. قلت: دعنا مما نفذ فيه الأمر وانقضي. قال: بل لا بد أن تسمع مني تفصيلا حتى لا تظلمني، فقد سعيت إلى لقائك لهذا الغرض.

فاستمعت لقصته، ومحصلها أن جمال عبد الناصر افتتح الجلسة بتلاوة نصوص الاتفاق، وقبل أن ينتهي من ذلك لاحظ منه امتعاضا، فقال: لعل الأخ فتحي معارض؟ فرد عليه بأنه كذلك، ولكنه ينتظر الفراغ من التلاوة.. واستمر جمال فيها، لكنها انقطعت بدخول إسماعيل الأزهري وبعض زملائه من وزراء السودان قاعة الاجتماع على الوزراء المصريين، وبما دار بين الفريقين من

مظاهر الترحيب ومظاهر الابتهاج وتبادل التهاني بالاتفاق، ثم بانصراف جمال وإياهم إلى مكتبه الخاص، فعودته بعد فترة من الوقت إلى زملائه، ثم انتهاء الجلسة قبل إتمام تلاوة الاتفاق.

وختم قوله بأنه ما زال معتزما الاستقالة، لأنه غير موافق على الاتفاق على خلاف ما نشرته الصحف. ولكنه ـ وقد عهد إليه بوزارة العدل في أثناء إجازة وزيرها ـ آثر الانتظار حتى يعود وزير العدل من إجازته.. هذا إلى أن استقالته فورا قد يكون فيها إحراج للوزارة، وهو يحرص على بقاء النظام الحاضر. فقلت له: إذن فقد ظلمت نفسك، لأن بقاءك في الوزارة بعد ما نشر في الصحف لا يدع شكا لدى الناس في موافقتك على الاتفاق.

وأحببت أن أقف بحديثنا عند هذا الحد، ولكن فتحي استطرد، فألقى عليّ مسئولية كل ما حدث؛ لأنني أبيت أن أتولى رياسة الوزارة بعد علي ماهر، فقلت له في سبيل إنهاء حديث لا جدوى منه: إنني لن أتردد في سلوك السبيل الذي سلكت من قبل لو وضعت في ذات الظروف التي وضعت فيها. ومن أجل هذا أقبل منه أن يقف مني موقف الاتهام، ويوجه إلى التهمة التي نسبها إلي.

ولم أر فتحي بعد ذلك إلا مرتين كل منهما في حفل زواج تبادلنا في أولاهما السلام إشارة من بعيد، وتحادثنا في الأخرى في موضوعات ليست على شيء من الأهمية. هذا عدا أنه أهداني نسخة من كتابه «أخي المواطن»، وقرأته فألفيته يتحدث عن الماضي القريب وذكرياته، ضاربا صفحا عن الحاضر وأحداثه.

وما كان لي أن أكتم رأيي في الاتفاق، فإنه بمثابة الشهادة من يكتمها فهو آثم، وقد كثر تحدث الناس إليَّ في ذلك الموضوع وتحدثي إليهم بعد أن أخذت الصحف والحكومة الطريق على كل معارض، فلم يعد أحد يسمع إلا نغمة واحدة هي الإشادة بالاتفاق والتهليل له والتبشير به والدعاية إليه. وحمل الإخوان المسلمون عليه حملة شعواء أججت نار العداء بينهم وبين الحكومة، فراح جمال يتهم حسن الهضيبي بأنه كان يفاوض الإنجليز من خلف ظهر الحكومة في شخص المستر إيفانز الوزير المفوض بسفارتهم، وراح الإخوان يتهمون جمالا بمقابلة مندوب سري لإسرائيل في شرم الشيخ لتدبير صلح معها. واستشهد صلاح بالباقوري ويي على كذب ما نسب إلى جمال، إذ اشترك كلانا في الرحلة إلى شرم الشيخ بدعوة من عبد الحكيم عامر لمشاهدة التحصينات القائمة هناك، وزيارة القوات العسكرية فيها. كما استشهد حسن الهضيبي بمحمود فوزي ويي على أنه أبلغ كلينا تفاصيل الحديث الذي دار بينه وبين إيفانز عقب حصوله، كما أبلغه جمالا.

وحدث أن أخبار اليوم نشرت في إحدى أعدادها الصادرة في صيف سنة ١٩٥٤ أن فوزي كذب الهضيبي، وبعدها بأيام قليلة اتصل بي في التليفون من قال إنه مندوب مجلة الإذاعة بالإسكندرية طالبا مني موعدا أدلي فيه بحديث في هذا الموضوع لنشره في المجلة. فلما التقينا قلت له: إن الفريقين على غير الحق فيما نسبه كل منهما إلى الآخر، فإني لأذكر جيدًا أن الهضيبي أفضى إلى بتفصيلات حديثه مع إيفانز في حينه، وتحدث به إلى بعض الزملاء من العسكريين، وأغلب الظن أنه جمال، فلم يعلق كلانا أهمية عليه، إذ اعتبرناه من قبيل جس النبض في وقت كان مبدأ الدخول في محادثات مع الإنجليز معروضا على المؤتمر.. كما أستطيع أن أؤكد أن جمالا لم يلتق بمندوب من إسرائيل في شرم الشيخ إذ لم يكن بعضنا يفارق البعض في أثناء الرحلة إلا في الأوقات التي يأوي فيها كل إلى مضجعه للنوم، ولم نقض في الشرم إلا سحابة نهار، ثم غادرناه في مساء اليوم ذاته، فلم نبت ليلتنا فيه بل في عرض البحر الأحمر. ثم انتقل الحديث إلى الاتفاق بين مصر وبريطانيا، فأدليت أثناءه برأيي مفصلا.

ولم يدهشني أن مجلة الإذاعة لم تنشر شيئًا من حديثي في الموضوعين، إذ كنت قد اشترطت على محدثي أن ينشر دون تعديل أو لا ينشر إطلاقا، وطلبت منه أن يبلغ شرطي هذا لرؤسائه، فقال إنه سيفعل بالنسبة إلى محادثات الهضيبي وإيفانز. أما فيما يتعلق بالاتفاق فهو يعلم بأنه لن ينشر عنه شيء من حديثي، إذ سبق التنبيه على الصحف والمجلات جميعا ألا تنشر إلا تحبيذا. ولكن الذي أدهشني أنه بعد أيام قلائل وقع في يدي وأنا في الإسكندرية منشور للإخوان المسلمين تضمن حديثي بنصه في الموضوع الأول، وأنه لما عدت إلى القاهرة بعد المصيف التقيت أحد الزملاء في قاعة المحامين بمحكمة القاهرة الابتدائية، فأخبرني أن ثمة منشورا ظهر في العاصمة منسوبا إلى وزير سابق، يقول الناس إنني هو، ينقد الاتفاق. فسألته عن تفصيل ما تناوله من نقد، فإذا به يكاد يكون عين ما أدليت به في حديثي لمن زعم أنه مندوب الإذاعة، فقلت للزميل إن الرأي رأيي ولكن المنشور لم يصدر عني وإلا لكان موقعا مني.

وقد تردَّد ذكر هذا المنشور في محاكمات زعماء الإخوان المسلمين بعدئذ إلى جانب منشور آخر نسب إلى نجيب تنويها بأننا كنا على صلات بهم نعد لهم منشورات ضد الحكومة. فهل كان مندوب الإذاعة الذي تحدثت إليه من الإخوان؟ أغلب الظن أنه كذلك.

هذا وإني أذكر ـ والشيء بالشيء يذكر ـ أنني لم أر نجيبا بعد استقالتي إلا مرتين. مرة التقينا مصادفة في الطريق خلال شهر مايو سنة ١٩٥٤، إذ أقفل الطريق دون مرور سيارتينا في الاتجاه المقابل، فتبادلنا التحية إيماء من بعيد.

والأخرى قصدا في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ قبيل إقالته من رياسة الجمهورية واعتقاله إثر حادث الاعتداء على جمال.

أقول قصدا لأنه كان قد وفد عليّ رسول من قبله يبلغني أنه يريد لقائي في أمر مهم، واقترح الرسول أن نلتقي بمنزل بعض النزلاء السودانيين في الزمالك ـ وقد توفي لهم حديثا قريب ـ حتى يبدو أن اللقاء كان عرضا في أثناء قيام كل منا بتعزية أسرة الفقيد. فقلت له: إنه لا يجمل بنجيب وبي أن نلتقي على هذه الصورة، بل علينا أن نلتقي إما في مكتبه برياسة الجمهورية وإما في منزله. وقد تم لقاؤنا بالمنزل في أمسية يوم من أوائل ذلك الشهر.

بدأ نجيب الحديث ـ في مقام الشكوى من زملائه ـ بقوله: هل تصدق أنني لم أر طوال الشهور الماضية جمالا إلا مرة واحدة، طلبت منه فيها ألا يبرم مع الإنجليز أمرا قبل أن يستمع إلى ملاحظاتي، فوقع اتفاق الأسس معهم دون أن يتيح لي فرصة إبداء الرأي، ثم دونت له هذه الملاحظات مفصلة في كتاب بعثت به مع رسول خاص، فلم يهتم به ووقع الاتفاق النهائي؟ وأطلعني على صورة الكتاب فوجدته تناول ملاحظات دقيقة ذات خطر من الوجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

واستطرد فقال إنه غير موافق على الاتفاق في مجموعه ولا يريد أن يحمل ذمته وزره، فبماذا أشير عليه إذا طلب منه بصفته رئيسا للدولة إصداره؟ قلت له: إن مثل هذه الاتفاقيات لا بد من التصديق عليها بعد إبرامها وقبل إصدارها، وقد نص في الاتفاق ذاته على أنه لا يكون نهائيا إلا بعد التصديق عليه في مصر وبريطانيا معا، والتصديق إنما يرجع فيه إلى دستور كل من البلدين المتعاقدين.. ودستورنا المؤقت، وإن لم يرد فيه نص خاص بالتصديق وبالسلطة التي تتولاه، إلا أنه يحيل فيما لم ينص عليه إلى القواعد العامة الدستورية، وهي تجعل التصديق من اختصاص نواب الشعب في البرلمان، فمن حقه بل من واجبه أن يمتنع عن إصدار الاتفاق حتى يتم التصديق عليه.

قال: فإذا لم يستمعوا لذلك وأصروا على الإصدار فورا، بحجة أن الظروف لا تسمح بقيام برلمان. قلت: إذن يكون الإصدار معلقا على شرط التصديق. قال: فإن رفضوا إلا أن يكون ناجزا. قلت: إذن تستقيل، ولئن خالفتك في الاستقالة من قبل، فإني اليوم أنصح بها. قال: وهل تظن أنني أريد البقاء؟ إنهم يعاملونني أسوأ معاملة، ويمتهنونني سرا وعلانية، وهؤلاء الحراس الذين تراهم حول منزلي ليسوا إلا سجانين ورقباء. ولكنني أخشى إذا استقلت أن تحصل قلاقل في البلاد مثل التي وقعت في شهر فبراير الماضي، بل أخشى فوق هذا أن يختل الوضع بين مصر والسودان.

قلت: فلتطمئن من الناحية الأولى، فقد رأيت ما حصل في شهر مارس التالي.. وأما الناحية الثانية، فأنت أخبر بها مني، والرأي لك فيها دوني، فإن قدرت أن استقالتك من شأنها الإخلال بما نرجو من وحدة أو اتحاد بين شطري الوادي، أمسكت عنها ونزلت من أجل ذلك على ما يريده القوم منك. قلت له ذلك وأنا في شك من صحة نظره ـ غفر الله لي ـ ولكن الأيام لم تلبث حتى أثبتت أنه كان أصدق حدسا وأنفذ بصرا.

حساب الأرباح والخسائر

ذلك أنه في مستهل عام ١٩٥٥ بدأت العلاقات بين مصر والسودان تتطور من سيئ إلى أسوأ، غير مقصور هذا التطور على حكومتي البلدين، بل كان شاملا الشعبين.وبينما احتفظ المصريون للسودانيين بعواطف المحبة والإخاء، جنح هؤلاء إلى التحفظ في بداية الأمر، ثم إلى التباعد فالقطيعة.. حتى لقد بلغ من الأمر ـ على ما روي لي بعض الثقات من المصريين الذين لهم في الخرطوم صهر ورحم ـ أن السودانيين قطعوا علاقات المودة التي كانت تربطهم بأسرات الجالية المصرية في تلك المدينة.

وحدث أن زارني في عيد الأضحى أحد أعضاء الوفد السوداني الذي رافق الأزهري لحضور أعياد الثورة مع صديق مصري، ودار الحديث في ذلك الموضوع، فسألت الزائر السوداني: ماذا جرى حتى تبدلت الحال بين شطري الوادي إلى الحد الذي أخذ يهدد وحدتهما أو اتحادهما بعد أن صار قريب المنال؟ وطفق الزائر الكريم يحاول الشرح مترفقا في الأسلوب، فقاطعه الصديق قائلا لي: إذا أردت أن تعرف السبب في كلمة، فهو نجيب. ثم التفت إلى الزائر يسأله: أليس الأمر كذلك؟! فقال: بلى. قلت: إن نجيبا فرد زائل ورابطة مصر بالسودان أزلية دائمة، ولست أتصور في مقام الموازنة أن ترجح كفة الزوال على كفة الدوام. قال: لا تنس يا سيدي أننا شعب عاطفي، وقد جعلنا نجيبا رمزا لوحدة الوادي فلم يعد فردا زائلا.

وسكت قليلا ثم استطرد فقال: وإذا سمحت لي أن أكون أكثر صراحة، إذن فاعلم أننا في السودان نتساءل: كيف نطمئن لكم بعد أن انقلبتم على نجيب فنكلتم به؟! وماذا يضمن لنا وهكذا كنتم مع بعضكم؟! ألا تقلبون للسودانيين ظهر المجن بعد ربط مصيرهم بكم؟! هذا إلى أن السودان ـ وهو يتمتع بحكومة ديموقراطية حرة ـ لا يقبل الانطواء تحت علم واحد مع بلد حكومته أوتوقراطية.

وردد هذا الذي سمعت من زائري بعض إخواننا السودانيين وصفا للشعور الذي لمسوه في كل رحلاتهم في جنوب الوادي، مضيفين أن السودان في

طريقه إلى الانفصال لا يرده عن ذلك إلا تغيير سريع في وضع نجيب، وفي نظام الحكم في مصر.

ثم توالت النذر بعد ذلك بعدول الاتحاديين أنفسهم وحكومتهم تحت ضغط الرأي العام في السودان عن الاتحاد. ولم تكد السنة تنتهي حتى وقعت الكارثة واختار السودان بمختلف أحزابه الانفصال عن مصر. وهكذا اجتثت الشجرة من جذورها بعد أن أثمرت الثمرة وحان قطافها.

وخبت في الشعب روح الإيمان بنفسه بعد أن كانت الثورة في أول عهدها قد أذكتها فيه مهيئة له تولى سلطاته الطبيعية ـ خبت هذه الروح تحت ضربات البطش والإرهاب من حاكم عقد النية على الحكم بأمره، لا يكاد يستر نياته ما يصطنعه هو وأنصاره من مظاهر التهليل والتضليل. ومشى ذهب المعز إلى جانب سيفه على أنقاض الأخلاق وأشلاء الرجال يطآن بالأقدام المبادئ، والمثل التي كانت الثورة قد رفعتها فوق الهامات.

وراجت سوق النفاق وافتنت الصحافة في تملق أصحاب السلطان حتى بلغت حد التقديس وشارفت مشارف التأليه، ولم ير هؤلاء بأسا من استعمال الانتهازيين وضعاف النفوس في سبيل دعم حكمهم وتوطيد سلطانهم. وأضحى للناس وجهان: يبدون أحدهما للحاكم تلوح عليه مظاهر التأييد والتحبيذ، والآخر فيما بينهم يقطر ببغض العبيد وكراهية الأرقاء.. فإذا أنكرت عليهم أمرهم اعتذروا عن أنفسهم بأنه لا مندوحة لهم عنه، دفعا لما عسى أن يصيبهم من شر هولته أوهام ضعاف القلوب وجسمته أخيلة مرضى النفوس.

وشجع هذا كله الحاكم؛ ففرض على الشعب باسم الشعب ـ ولكن على كره منه ـ دستورا يجعل الحكم منه وإليه دكتاتورية لفرد أباها لنفسه عمر بن الخطاب ذاته وأباها عليه المسلمون، لا يكاد يستر وجهها البغيض الشائه ما حاولت أن تستخفي خلفه من غلائل ديموقراطية زائفة ما كان لها أن تخفيها، بل زادت معالمها وضوحا. ولم يكن للحاكم بد من جعل القوة سندا لحكمه، فعمد إلى إيثار الجيش بصفة عامة على سائر طوائف الأمة إيثارا أوجد الفرقة بينها وبينه، بعد أن وحدت الثورة من أمرهما وآخت بينهما، فحلت الطائفية في الحاضر محل الحزبية في الماضي، وكل منهما أسوأ من الأخرى وأشد نكرا.

بل إنه في سبيل السيطرة على الجيش ذاته، أقال كثيرين من خيرة ضباطه، وسلط أنصاره من صغارهم على كبارهم، وأغدق النعم على من يحسنون إظهار الولاء، وأنزل النقمة على من تشكك فيهم ممن لم يتقربوا إليه بالخنوع والرياء، فراجت الوشايات والسعايات إن بالحق أو بالباطل. وعاد الشك

وسوء الظن بين أبناء الطائفة الواحدة بعد الثقة والإخاء. وهكذا كانت نكبتنا في نظام الحكم لا تقل شأنا عن نكبتنا بانفصال السودان إن لم تزد.

ومن الإنصاف أن أسجل أن جهودا عظيمة بذلت في تنظيم قواتنا العسكرية وتعزيزها وتدريبها وتسليحها وإمدادها بالعتاد وتزويدها بالصناعات الحربية. ولكن انغماس الجيش في السياسة، وافتقاره إلى العناصر المدربة التي أقصيت عنه، واختلال النظام العسكري فيه، وشيوع الفرقة وفتور الأخوة بين رجاله، وما يترتب على ذلك كله من ضعف في معنوياته، لجدير بنا ألا نطمئن إلى كمال الروح المعنوية في جيشنا، وهي عصب الجيوش لا يغني عنها تسليح أو تدريب. فإذا علمت أن معين هذه الروح في الشعب ناضبة كما رأيت، وأن هذه الجبهة الخلفية للجيش واهنة كما لمست، وهي في الحروب الحديثة أخطر من الجبهة الأمامية، أدركت أن البناء الضخم كله قائم على الرمال، مفتقر إلى ما لا غناء عنه من أساس صلب مكين.

ومن الإنصاف أن أسجل كذلك ما أصابته الحكومة من نجاح ملحوظ في سياستها الخارجية، نتيجة اتخاذها موقف الحياد بين الكتلتين الغربية والشرقية، وإعلانها له واستغلالها إياه، وما أدى إليه ذلك من تبوؤ مصر مكانة مرموقة في المجال الدولي. ولكن لا يغيب عنك أن هذا التوفيق راجع في أغلبه إلى سياسة كل من الكتلتين قبل الأخرى، وهي سياسة لا أمان لنا من تغيرها ولا سلطان لنا عليها، بحيث يخلق بنا إذا أردنا أن نحتفظ بما وصلنا إليه من نجاح في سياستنا الخارجية، أن نهيئ لها سندها الطبيعي من سياستنا الداخلية، لا سيما ما تعلق منها بنظام الحكم، وهو أس السياسات جميعا. ولن يتسنى لنا ذلك ما دام نظام الحكم المفروض على هذا الشعب نظاما ديكتاتوريا لا يصلح إلا لتسخير الفرد للدولة في حين أنها لم توجد إلا لخدمته، ومن شأن هذا النظام قتل الروح، وإحياء الجسد، ولا خير في نظام يقوم على تربية الأجسام على حساب الأرواح، ودعم الماديات بإعدام المعنويات، لأنه يجعل من الأمة قطيعا من السائمة، لا يهمها أن يحكمها فرد منها أو أجنبي عنها.

كما أسجل أيضا جهودا لإصلاح بعض المرافق الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية والإدارية، بيد أن هذه الإصلاحات إنما كانت في واجهة البناء قبل حوائطه وجدرانه، إيثارا للمظهر على المخبر، وليس ثمة جدوى تذكر من طلاء البناء قبل دعم ما اختل من أركانه.

أخيرًا أسجل انسحاب القوات العسكرية البريطانية من منطقة القناة، وهو حدث له خطره. ولكنه ليس الجلاء الذي جاهد المصريون جميعا في سبيله بقدر قل أو جل بل مرحلة من مراحله، ما دامت القاعدة العسكرية البريطانية جاثمة في منطقة من بلادنا خمس سنوات ونصف السنة مكملة لمدة سبع

سنوات قابلة للتجديد تبقى خلالها القاعدة مهيأة لعودة قوات أجنبية لمواجهة احتمالات قد لا يكون لنا فيها ناقة ولا جعل، عودة من شأنها تعريض بلادنا لويلات حرب تأتي على الحرث والنسل، نكون فيها بمثابة حطب لوقود غيرنا. إن الجلاء لا يتم إلا بزوال تلك القاعدة إلى غير رجعة، لأن الإستراتيجية الحديثة لم تعد الآن تعتمد على قوات متنقلة تعسكر، بل على قواعد ثابتة تقام.

إلى هنا تنتهي ذكرياتي عن الثورة وأحداثها، فأضع القلم آملا أن يكون الله سبحانه وتعالى بجليل حكمته قد قدر لبلادنا، مما اعتبرته ضرا خيرا ومما كرهته شرا خيرا

﴿وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ (البقرة: ٢١٦).

رمل الإسكندرية في ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦.

سـليمان حـافـظ

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



عود على بدء

ما كنت أحسب أنني عائد إلى القلم لأضيف جديدًا إلى ذكرياتي عن الثورة، لولا أحداث جسام بليت بها البلاد فحققت تشاؤما كنت قد عبرت عنه في ختام ذكرياتي ودعوت الله أن يخيب.. وهكذا لم أجد بدّا من أن أكمل ما كتبت على النمط الذي أخذت به نفسي من قبل. ولأرجع الآن بضعة أشهر إلى الوراء فأدون ما اتصلت به من هذه الأحداث، سائلا المولى جلت قدرته أن يدبر للوطن منها مخرجا، وأن يدفع عنه كيد الكائدين وظلم الظالمين.

لما أعلن جمال عبد الناصر مشروع دستوره في يناير من العام الماضي، ووعد بالاستفتاء فيه في شهر يونية من ذلك العام، اتصل بي محمد نجيب سائلا الرأي فيما يجدر به أن يتخذه من تدابير لفك إساره. فنصحت له بأن يتربص حتى يعمل بالدستور الجديد، وأغلب ظني أنه سيطلق سراحه عندئذ، وإلا فأنا كفيل باتخاذ ما يلزم من الإجراءات القضائية، علما بأن ذلك الدستور ذاته لا يجيز بقاءه معتقلا.

ومر أكثر من أسبوع ونجيب مازال في الأسر، فدرست الموضوع من جهة القانون ومن جهة الواقع، وأعددت العدة للتقاضي غير مغفل أن الطريق شاق طويل، وأن كل خطوة سوف تصادف عقبة، مقدما أسباب الإخفاق على فرص النجاح، حاسبا لكل منها حسابه. وإذ فرغت من ذلك آثرت أن أبدأ بسعي ودي اخترت أن يكون رسولي فيه لجمال الأستاذ أحمد حسني وزير العدل، إذ كنت لا أحب أن أرى جمالا بنفسي ولا أحدا من وزرائه العسكريين، وقد تقطعت الأسباب بيني وبين الوزراء المدنيين فيما عدا حسني لأنه لم يكن يوما من أدعياء السياسة ولا صادق الساسة على رغم ولايته مسئولية الحكم، هذا إلى أنه كان من زملائي الأقدمين في دراسة القانون.

قابلته فقلت له إن ثمة رسالة أرجو أن يحملها إلى جمال موضوعها الإفراج عن نجيب، فقد حملت نفسي مسئولية التقاضي عنه في ذلك، ورأيت أن أقدم السعي الودي على المخاصمة؛ فإن قبل أن يحمل رسالتي فبها وإلا بدأت إجراءات الخصومة على التو. قال: فماذا تريدني أن أبلغ جمالا؟ قلت: بلغه أنه وقد تربع في رياسة الجمهورية لم يعد لديه داع لاعتقال نجيب، فإن قبل أن يخلي سبيله فأنا كفيل بإقناعه أن يغادر البلاد إلى جهة في الخارج يقيم فيها بضعة أشهر حتى تهدأ «هستيرية» جمال وأصحابه وإلا احتكمت إلى القضاء.. ولست أرى مصلحة لجمال في وضع دستوره في أول العهد به وقضائنا معه في الميزان.

قال: فما يمنعك من مقابلته والتحدث معه في ذلك لا سيما وهو يذكرك دائما بالخير، ثم إنه بعد رئيس السلطة التنفيذية؟ فقلت: دعك من ذكره لي بخير أو بشر، ولا تنس أنك وزير العدل المختص. ففكر قليلاً ثم استمهلني إلى الغد.

اتصلت به في اليوم التالي، فقال لي: ألا تدري أن قرارًا صدر من مجلس قيادة الثورة قبل العمل بالدستور القائم باستمرار اعتقال نجيب عشر سنوات، والدستور ـ كما تعلم ـ يشتمل على نص يحصن مثل هذه القرارات من الطعن ا لقضائي. قلت: فقد حسبت لذلك القرار حسابه وانتهيت من دراسته إلى أنه قرار غير دستوري وهو بهذه المثابة من جهة القانون في حكم العدم. قال: فأمهلني إلى الأسبوع المقبل حتى أدرسه بدوري ثم نتحدث في شأنه فلست أحب أن أحمل رسالتك قبل أن أقتنع.

فلما التقينا قلت له: لا جدوى من النقاش في القانون، فإنه ليس سندي فيما أعرض وإلا لوجدتني أطلب الإفراج عن نجيب بغير قيد ولا شرط.. أما وقد رأيت أنني أعرض مقابلا للإفراج عن نجيب هو رحيله عن البلاد فترة طالت أو قصرت فإن الأمر لا يعدو أن يكون تسوية واقعية لمشكلة سياسية لا أرى فيها ما يضر جمالا بعد، إذ لم يعد بحاجة لاعتقال نجيب بل قد يكون له من ورائها نفع. فأنت لا تجهل ـ كما لا يجهل هو ـ أن نجيبًا مازال له في نفوس الأمة عامتها والخاصة المكانة التي كانت له من قبل، وقد تكون قد زادت بعد اعتقاله بسبب العطف عليه. وإن حب الناس ليعادله بغضهم لجمال لأمر لا يعلمه إلا الله، وذلك على الرغم من نتيجة الاستفتاء على رياسته للجمهورية. وعندي أن الإفراج عن نجيب سيكون له رد فعل ملحوظ في تلطيف ما يكنه الناس لجمال من مقت مكبوت. أقول هذا وليس يهمني في شيء صالحه فهو أدرى به وأحرص عليه، كما أني لأقترح رحيل نجيب من أجل راحة جمال وطمأنينته. أما الأولى فالأمر فيها واضح، وأما الأخرى فلأنني لا آمن على نجيب غدر أصحابه بالأمس، فوددت أن يكون بمنجاة منه إلى أن تستقر الأحوال.

قال: إني على موعد مع جمال الساعة فسأبلغه ما دار بيننا من حديث وآتيك بالرد. وكان أن أبلغني أنه غير مستعد للإفراج عن نجيب الآن. قلت: يحكم الله والقضاء بينهما.

ولما كانت الوكالة في الخصومة تتطلب توكيلا موثقا أو على الأقل مصدقًا على توقيع الموكل، فإنني مِن ثَمَّ تقدمت إلى مأمورية توثيق القاهرة بطلب انتقال الموثق إلى معتقل نجيب لتوثيق توكيل منه لأخي حسين أبو زيد ولي ـ لكن المأمورية ردت إليّ الأوراق مؤشرًا عليها من الموثق بأنه اتصل بالبوليس الحربي الذي يقوم بحراسة نجيب فأبلغه أنه لا يسمح له بالانتقال إلا بإذن من إدارة المخابرات العامة.

وكنت كما قلت من قبل أتوقع في كل خطوة عقبة وأدبر لتفاديها، وأولى العقبات التي توقعتها هي توثيق التوكيل أو التصديق عليه، ومن أجل هذا حصلت قبل مقابلتي لحسني على توكيل عرفي من نجيب محرر كله بخطه وممهور بتوقيعه حتى إذا تعذر التوثيق أو التصديق أقمت على نجيب دعوى بصحة توقيعه على التوكيل فيكون الحكم الصادر بذلك بمثابة التصديق. لكننا آثرنا ـ حسين وأنا ـ أن نكتب إلى المخابرات حتى إذا رفضت الإذن بانتقال الموثق أو سكتت ومضت مدة معقولة من دون رد أقمنا الدعوى.

وفي فترة الانتظار قامت مشكلة القناة، فأوقفنا الإجراءات بموافقة نجيب حتى ينتهي المشكل. ذلك أن القضية العامة تجب القضية الخاصة، ثم إن قضية نجيب تتطلب ألا يغشاها من بدايتها إلى نهايتها ما يلفت عنها الأنظار.

وكانت أولى ملاحظاتي على تأميم القناة لما سئلت رأيي أنه في ذاته عمل صالح إذ لا تتم لمصر سيادتها إلا باسترداد قناتها، ولكني أخشى أن يكون هؤلاء الشبان قد أقدموا عليه ارتجالا كعهدي بهم، فلم يحسبوا حساب العواقب ولم يدبروا لها. وكانت ظروف التأميم وبواعثه وأسلوبه مما يرجح خشيتي. وتطور ت المشكلة على ما يعرف الناس وتوقعت فيها أبلغ الشر، فصرت أتتبع خطواتها وجلاً مُشفقًا وأعمل الفكر ككثير من المواطنين عساني أجد لها حلا، ولكن أنّى يمكن التوفيق بين النقيضين: التأميم والتدويل؟!

وبينما أنا في ذلك إذ جمعني وصديقي فريد أنطون غداء سألته في أثنائه عن صديقنا عبد الحميد الساوي، فقال مداعبا: إنه قد وفق إلى حل لمشكلة القناة، وذلك بإعلان الحياد الدائم لمصر وقناتها. فبغتتني الفكرة وتذكرت أن زعيمنا المغفور له محمد فريد كان فيما مضى ينادي بها في المجامع الدولية ردّا على تبرير الإنجليز لاحتلال مصر بحاجتهم إلى حماية الشريان الحيوي لإمبراطوريتهم في الشرق. قلت لفريد: لا تسخر من عبد الحميد فقد يكون اهتدى إلى تسوية فريدة للمشكل ليس ثمة غيرها.

وقضيت يومي وشطرًا كبيرًا من ليلي أدرس الفكرة فيما وقعت عليها من مراجع، وأمعن النظر فيها وأتوقع ما يمكن أن يعترض به عليها وكيف تدفع هذه الاعتراضات. وأصبحت وأنا مؤمن بأن الحياد ليس خليقا بأن يحل لنا مشكلة القناة فحسب، بل أيضا سائر مشكلاتنا الخارجية وأهم مشكلاتنا الداخلية.

كان ذلك قبيل قدوم لجنة منزيس بأيام، والمشكلة ما زالت تدور في محيط السياسة الدولية ودول العالم تبذل جهدها للعثور على مخرج من أزمة كانت تهدد بتعجيل الصدام المسلح بين الكتلتين الغربية والشرقية، بحيث لا يبعد أن يجد فيها الفريقان حلاّ مرضيا. وفي الصباح كنت قد أجمعت أمري على

الاتصال بجمال وصحبه، ولكني كرهت كذلك أن أراه، واخترت أن يكون أحمد حسني رسولي إليه مرة ثانية.

فلما التقينا وجدت عنده الباقوري، فتأهب للانصراف خشية من أن يكون بيني وبين صاحبه أمر خاص، فمنعته قائلا: إن الأمر الذي أنا قادم من أجله أمر عام، أما ما كان بيني وبين حسني من أمر خاص ـ مشيرًا إلى قضية نجيب ـ فقد وقفت السير فيه بالاتفاق مع صاحب الشأن حتى تنتهي مشكلة القناة؛ فحديثي اليوم حديث مواطن يؤثر أن يسمعه اثنان من وزراء الدولة لا حديث محام إلى وزير العدل.

ثم قلت: إني كمصري له في هذا البلد حصة إن كانت ضئيلة، فهي لا تقل عن حصة أي واحد ممن يحكمونها.. من حقي وواجبي أن أسهم بقدر المستطاع في البحث عن حل لهذا الإشكال الذي يواجهنا، وخير حل أراه هو أن تعرض مصر إعلان حيادها هي وقناتها الدائم بمعاهدة دولية تشترك فيها الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن سويسرا.. وهذا العرض من جانب مصر يبطل حجة الغرب الذي يأخذ عليها أن عروضها كلها خالية من أي مقترحات إيجابية.

قال الباقوري لست من رجال القانون، ولكن يبدو لي أن ذلك يقتضي الصلح مع إسرائيل. قلت لم يفتني هذا الاعتراض، وإني لأرى الخير في إنهاء حرب ليست بحرب والإقرار بواقع لا جدوى من تجاهله، وقد أعلن جمال أنه يقبل الصلح مع إسرائيل على أساس التقسيم الذي قررته هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، فما يمنع من الصلح معها على هذا الأساس؟

واستطردت قائلا: على أن هناك من الاعتراضات ما هو أهم: هناك ميثاق الضمان الجماعي مع الدول العربية وارتباط مصر به يحول دون إعلان حيادها، ولكن لا ينبغي أن يقوم هذا الميثاق حائلا دون حيادنا، وللدول العربية أن تحذو حذونا، فتتحول تلك الرقعة الحساسة من الشرق الأوسط إلى منطقة حياد توقف أطماع الكتلتين المتنافستين عليها، وتمنع تسابقهما إليها، وتطمئن كلتيهما إلى الوضع فيها. وهناك القاعدة البريطانية في القناة وقد تكون أخطر الصعوبات التي تعترض فكرة الحياد، بيد أنني لا أستبعد أن يقبل الغرب التخلي عنها، مقابل اطمئنانه إلى حياد المنطقة التي أعدت القاعدة للدفاع عنها والخروج من إشكال القناة بعد أن بدأت تلوح من ورائها نذر الحرب العالمية الثالثة. وكدت أضيف اعتراضًا ثالثًا، ولكني آثرت أن أضمره وهو دستور جمال وما يتعين أن يدخل عليه من تعديلات يقتضيها الحياد.

قال الباقوري: فبقي الاعتراض الأخير وهو انقطاع أملنا في الإمبراطورية الإسلامية. وأمَّن حسني على قوله مؤيدا. وكنت أستمع لحديثهما وأنا أشعر

في قرارة نفسي بأنهما يرددان صدي مطامع جمال وأحلامه، وأن اقتراحي لن يصادف قبولا لهذا السبب وحده. قلت ساخرًا: أهي الإمبراطورية الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي؟!

ثم استطردت في جد: كيف تتعلقان بالأوهام في هذا الموقف البالغ الخطر، وتعادلان الحقائق الواقعة بحلم إن تحقق فلن يكون ذلك إلا بعد عشرات السنين؟ إنه لم يفت الحزب الوطني الذي كان زعيمه ينادي بحياد مصر أن يعلل نفسه فيما مضي بمثل هذه الأمنية في صورة ما كان يسمى وقتئذ بالجامعة الإسلامية. ومع ذلك، فالأمل في تحقق أمنيتكم منوط بسترها حتى تتوافر مقوماتها، وخير ساتر لها هو إعلان الحياد إلى أن يحين أوانها. على أني لا أفرض عليكم رأيي، بل أقول إن الفكرة تستأهل أن توضع موضع دراسة عسي أن نستخرج منها حلا للمشكل القائم.

ولم أنصرف حتى أخذت على صاحبي ميثاقا أن يعرضا الأمر على زملائهما، فلما أعطيانيه اطمأننت إلى أداء واجبي كمواطن في نطاق إمكاناتي.

وتطورت الأحداث، فوقع الهجوم الإسرائيلي على مصر وفي أعقابه الإنذار البريطاني الفرنسي، يتلوهما هجوم طائرات الأعداء على قواعدنا العسكرية وتحطيم مطاراتنا وشل قواتنا الجوية. حتى إذا كان اليوم الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٥٦ سمعت جمالا يذيع هذه الأنباء وهو لا يكاد يلتقط أنفاسه، ويعلن انسحاب قواتنا من أمام إسرائيل إلى غربي القناة لتقاتل مع الشعب جنبا إلى جنب من قرية إلى قرية ومن شارع إلى شارع ومن منزل إلى منزل. فانطويت على أمر بت عليه في انتظار صحف الصباح لأقرأ فيها بيان جمال للاستيثاق من صحة ما فهمته منه، فلما فعلت لم يبق إلا البدء بما انتويت عليه قبل فوات وقته.

دعوت ولدي عبد الرحمن الرافعي، وكلفته الاتصال بحاشية جمال العسكرية لتدبير مقابلة بيني وبينه في اليوم ذاته. قال مقدرا واجبه كجندي: هل تأذن لي في إبلاغ الأمر إلى القائد العام للقوات المسلحة؟ فأذنت. وعلى أثر ذلك اتصل بي أحد ضباط جمال مستوثقًا من الخبر الذي نقله إليه عبد الرحمن، فلما أكدته قال: إن جمالا وزملاءه في اجتماع يوشك أن ينفض فيبلغه رغبتي.. وطلب أن أكون على مقربة من التليفون لإخباري بالموعد، زمانه ومكانه. وبعد قليل عين لي الساعة الثامنة والربع مساء في منزل بالعجوزة طالبًا أن أحتفظ بذلك سرا. لكنني أفهمته أنه لا يسعني أن أبلغ المكان وحدي، فقد كان الإظلام كاملاً والاهتداء إلى المنزل ـ وليس لي بمكانه سابق عهد ـ غير ميسور، وقد يعوقني عن المسير بعربتي الخاصة ما يحتمل وقوعه من غارات جوية. وطلبت منه أن يحضر هو بإحدى العربات العسكرية لاقتيادي، فقال إنه

لا يعرف المكان كذلك، ولكنه سيصطحب معه من يعرفه. وفي الميعاد جاءني فصحبني في عربة «جيب» تتقدمها أخرى يقودها ضابط لإرشادنا.

ورأيت عند وصولي لفيفا من الضباط والجنود يحرسون المنزل من خارجه وداخله، حتى إذا دلفت إلى شقة به وجدت عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادي جالسين في البهو إلى مائدة عليها مصباح صغير ضئيل النور. سألتهما عن جمال، فقالا إنه في عمل عاجل بدار الرياسة وليس في وسعه الحضور. قلت: فلم ضرب لي إذن هذا الموعد؟ قالا: إنك لتعلم أن بعضنا يقوم مقام البعض عند غيابه. قلت: لا أكره أن أحدثكما، ولكني كنت أود أن يسمع جمال حديثي. قالا: سيعلم به كما لو كان قد سمعه.

فبدأت حديثي قائلا: إنني لن آخذ من الوقت إلا قليلا، فإن الدقائق اليوم محسوبة. لقد أوفدت إليكم قبيل مجيء لجنة منزيس حسني والباقوري بمشورة كنت أرجو لو عملتم بها ألا نواجه ما نحن فيه من موقف عصيب. وبالأمس سمعت إذاعة جمال فأدركت أن المقاومة العسكرية للدولة قد انتهت لتحل محلها المقاومة الشعبية المسلحة. والرأي عندي أن يسبقها عمل سياسي إن لم يغن عنها فلا أقل من أن يزكي روحها. وهذا العمل هو الذي نصحت لكم به في رسالتي السابقة. ولئن كانت الأحداث الأخيرة لا تجعل أملا في قبوله من جمال، بيد أن هناك بعض الأمل في قبوله من سواه، وهذا يستلزم تغييرا في الحكم، فيتخلى جمال عنه لنجيب ويتولى هو قيادة الكتيبة التي كان يقاتل معها في الفالوجة والتي ذكرها هو في إذاعته..

وأضفت قائلا: إنني موقن ـ (وأنا العليم بما فطروا عليه من سوء الظن) ـ ما يساوركما من اعتقاد أنني أنتهز الفرصة فأمكر بكم لإعادة نجيب إلى الحكم. وليس يهمني في شيء ما تظنون، ولا يصدني عن إبراء ذمتي أن أواجهكما برأي رأيته لوجه الله والوطن.

فقال عبد الحكيم: ليس المكر شيئا بغيضا، وقد وصف الله ذاته به. ولكن خبرني قبل ذلك بموضوع المشورة التي حمَّلتها إلينا حسني والباقوري، فلست أذكر عنها شيئا. قلت: إنها في كلمات قلائل أن تعرض مصر على الغرب إعلان الحياد الدائم لها ولقناتها حلا لإشكال القناة. فقال عبد اللطيف: مثل سويسرا. قلت: تماما.

وقال عبد الحكيم: ولماذا تريد من جمال أن يعود إلى قيادة كتيبته؟ قلت: وماذا عساه يفعل بعد أن يتخلى عن الحكم سوى الاستعداد للقتال إذا كتب علينا؟ قال: أذكر الآن أننا عرضنا فكرة الحياد على منزيس فرفضها. قلت: لقد أذيع تقرير لجنة منزيس فلم ترد به أي إشارة لذلك، وناقش مؤتمر لندن الثاني التقرير فلم يرد في مناقشاته شيء يفيد أن مصر عرضت الحياد،

وكذلك خلت مناقشات مجلس الأمن من أي ذكر للفكرة ولو على لسان مندوب مصر في المجلس.

قال: ألا تعلم مقاصد الإنجليز وأهدافهم في مصر؟. قلت: بلى، ولكن احتمال رفضهم للحياد ليس من شأنه أن يصرفنا عن عرض الفكرة، وقد كنا ما نزال في مجال الحلول السياسية. وكأني بك تريد القول بأنه لا جدوى من تغيير في الحكم ما دام الحياد غير مقبول لا من جمال ولا من نجيب. هب ما تقول صحيحا، ودعنا ننتقل إلى موضوع الكفاح الشعبي، وهو وحده يقتضي عودة نجيب. في وسعكم وقد استوليتم على سلطة الحكم أن تسوقوا البلاد إلى الحرب سوقا بما ألفته منكم من أساليب العسف والإرهاب. لكن الشعوب لا تساق إلى الكفاح المسلح بل تندفع إليه بباعث من ذاتها، ودافع من روحها، وقد حطمتم ما بقي من روح هذا الشعب. لكنكم إذا كنتم قد سيطرتم على الأبدان فقد فاتتكم النفوس، وهي ما زالت إلى الآن على رغم الظواهر الكاذبة متعلقة بنجيب. أقول لكم هذا وقد قضيت السنتين الماضيتين أو يزيد أخالط مختلف فئات الشعب وأسمع منها ما لا يبلغ مسامعكم.

قال عبد اللطيف: إن نجيبا قد نُسي بعد احتجابه. قلت: بل ازدادت محبته بسبب اعتقاله بقدر ما زاد بغض الناس لكم، وإذا سمعتم غير ذلك ممن حولكم من المنافقين والمنتفعين فإنكم تسمعون كذبا. وتحدى عبد الحكيم بنتائج الاستفتاء على رياسة الجمهورية، فقلت له: عهدي فيك الذكاء فلا أظنك مخدوعا ولا إخالك مستطيعا خداعي. قال: لا يوجد في هذا البلد مائة يرون رأيك. قلت: وأنا أزعم أن التسعة والتسعين في المائة والتسعة من عشرة يرون رأيي، ولكن قليلا ما تجدون من يصارحكم به. قال: لقد علمنا رأيك في الاستفتاء، ولكن اسمح لنا أن يكون لنا رأي يخالفه.

فأدركت أنهم اطلعوا على محضر المخالفة الذي عمل لي لامتناعي عن الإدلاء بصوتي في الاستفتاء، حيث أجبت بأنني تعمدت الامتناع عن الاشتراك فيه لأنه لم يكن جديا، وقلت: لست أحجر على رأيكم ولكني أعتقد أنكم مخدوعون.

قال: دعنا نستكمل الحديث، فقد فرضنا بقاء جمال رئيسا للجمهورية فأين نضع نجيبا من الصورة؟ قلت: لا يصعب أن نجد له فيها المكان المناسب، فما رأيك أن يتولى القيادة العامة للكفاح المسلح؟ قال: وهل يقبل نجيب؟ وهل تأمن من تجدد الخلاف بيننا وبينه؟ قلت: لقد اختلفتم فيما مضي على طبق من «التورتة»، ولست أتصور الخلاف اليوم بينكم على طبق من السم. دعني أسألك أنت الذي تعرف نجيبا أكثر من غيرك: أهو وطني يحس بواجب الوطن عليه؟ قال: نعم. قلت: أهو رجل خير أم رجل شر؟ قال: بل هو رجل خير. قلت: أجبان هو أم شجاع؟ قال: أشهد أنه شجاع. قلت فلا خشية وهو كما وصفت من أن يمتنع عن أداء واجبه نحو وطنه على أي صورة أو أن يحصل

بينكم وبينه أي خلاف.. هذا إلى أنه بشجاعته وسلطانه على القلوب خير من يصلح لقيادة الكفاح.

قال: أليس جمال أقدر منه على مواجهة الموقف؟ قلت: لكل دوره، ودور نجيبب في تعبئة الشعب للكفاح لا يقدر عليه سواه. خذني مثلاً، فأنا أزعم أنني على استعداد لبذل دمي في سبيل بلادي، ولكني أسائل نفسي الآن: أأنا باذله من أجلها فأقدم أو من أجل جمال فأمسك؟.. وحسبك هذه الحيرة في نفوس الناس مثبطا لعزائمهم.. ثم وهل تنكر أن حركتكم لم تكن لتنجح لو لم يكن على رأسها نجيب؟ فقال عبد اللطيف: كان ذلك في أول العهد بها، أما الآن فلا.

فقلت: إن شأنها شأن الكفاح اليوم، وإني لأتطلب أن يعود سائر زملائكم إلى مكانهم من صفوف الجهاد فينسى الكل في هذه الفترة الحاسمة أشخاصهم ولا يذكرون إلا وطنهم ـ فسأل.. عبد الحكيم: وأنت؟ فقلت: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. قال: فإنك تظلمنا. قلت لقد ظلمت نفسي بكم. فحاول أن يتحدث عن الماضي فصددته وتأهبت للانصراف فقال لي: إنه سوف ينقل حديثي إلى زملائه ليروا فيه رأيهم.. وطلب مني الدعاء فدعوت لهم بالتوفيق في الرأي قبل العمل. وانصرفت وأنا مدرك أن هؤلاء الشبان لن يعملوا بنصحي.

وحدث في الأيام التالية أن تحدث إليَّ بعض ذوي الرأي من معارفي فيما كنت بسبيله، فشجعتهم على مواجهة الحاكمين بمشورتهم، ولكنهم ترددوا ثم أحجموا حتى فاتت الفرصة بهجوم الإنجليز والفرنسيين على بور سعيد. ولعل الأحاديث التي دارت بينهم وبيني والأحاديث التي تمت بين بعضهم وبعض بلغت على صورة ما مسامع الحاكمين، فاعتقلت في أواخر نوفمبر عام ١٩٥٦ مع لفيف من وجوه القوم روعي في انتقائهم إلقاء الرهبة في مختلف الأوساط التي يغشونها، قمعا لكل فكرة من هذا القبيل. وكأن الله سبحانه وتعالى أراد بالأسر أن يكرمني ويزكي قلبي، فقد طبت نفسا في رفقة أصحاب بدَّل الله عداوتهم لي مودة، فآنس باجتماعي بهم ولا أستوحش في انفرادي عنهم، ورأيت فيه برهان ربي من التنزيل والذكر الحكيم وقبس عنه، وتحققت لي خلاله أمنيات لي كرما منه ومنة.

وقي الله بلادنا السوء وهيأ لها من الضيق فرجا.

مدينة البعوث الإسلامية في ٨ يناير ١٩٥٧

سـليمان حــافـظ

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



<u>لينك الانضمام الى الجروب – Group Link</u>

<u>لينك القنـــــاة – Link</u>

الفهرس..

Notes

[←1]

(1) المقصود وزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية (٢٢ يوليه ١٩٥٢ ـ ٢٤ يوليه ١٩٥٢).

[←2]

(2) العبارة هي «نزولا عن إرادة الشعب».

[3←]

(3) لم يبح لأحد أنه متجه إلى إيطاليا.

[←4]

(4) هي الساعة الحادية عشرة عندما تحرك يوسف صديق مبكرا عن الموعد المحدد.